منتدى غزة
للدراسات السياسية والاستراتيجية
الحادي عشر

مستقبل قطاع غزة
في إطار المشروع الوطني
الأدوار الإقليمية والدولية

غزة – **2019**

رئيس التحرير:

أ. عاطف المسلمي

مدير التحرير:

د. خالد شعبان

هيئة التحرير:

أ.جمال البابا

أ.مطيع بسيسو

أ. زهير عكاشة

إشراف:

أحمد الطيبي

طباعة وتنسيق:

محمد حمودة

ملاحظة / لا يجوز طبع أي جزء من هذه الكتاب أو خزنه في أي نظام معلومات أو استعماله بأية وسيلة إلا بإذن من مركز التخطيط الفلسطيني .

الآراء الواردة في الكتاب تعبر عن وجهة نظر كاتبيها ولا تعكس بالضرورة آراء المركز أو مؤسسة فريدريش إيبرت

المحتويات

تقديم

كلمة دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني..... د.أحمد مجدلاني 5

كلمة فريد ريش آيبرت الألمانية..... أ.هانيس آلبن 14

الجلسة الأولى:

الدور الإقليمي تجاه قطاع غزة وتأثيره على المشروع الوطني: إدارة د.عبير ثابت

الدور المصري ما بين المصالحة الفلسطينية والتهدئة مع إسرائيل..... د.طارق فهمي 16

الدور الخليجي بين الدعم المالي والتأثير السياسي–قطر نموذجا..... أ.تيسير محيسن 30

السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة وانعكاسها على القضية الفلسطينية..... د.خالد شعبان 56

..... أ.جمال البابا

تعقيب..... د.أحمد صالح 63

الجلسة الثانية:

الآثار السلبية للأدوار الدولية على القضية الفلسطينية، إدارة: أ.لنا شاهين

السياسة الأمريكية وتداعيات صفقة القرن تجاه القضية الفلسطينية..... د.أحمد جميل عزم 67

تداعيات الدور السياسي الصامت للاتحاد الأوروبي..... د.خالد صافي 83

الأمم المتحدة ما بين الدور الإنساني والمهام السياسية..... أ.صلاح عبد العاطي 105

تعقيب يشمل رؤية منظمة التحرير لمستقبل قطاع غزة..... أ.كمال هماش 125

مداخلات..... 139

الجلسة التقييمية.....إدارة الجلسة: أ.عاطف المسلمي 150

كلمة الدكتور أحمد مجدلاني*

أسعد الله صباحكم جميعاً، ويسعدني بداية أن التقي بكم، وأشكركم جميعاً على الجهود التي بذلتموها من أجل عقد منتدى غزة الحادي عشر، والذي يتزامن مع أوضاع سياسية معقدة، بخاصة في ظل المحاولات المحمومة لتمرير صفقة القرن والتي تستهدف المشروع الوطني الفلسطيني برمته.

وأود الإشارة هنا إلى أنه ما من شك أن نتائج هذا المنتدى ستكون له مخرجات وتوجهات مهمة سنعمد إلى تقديمها للمستوى السياسي وأصحاب القرار.

في البداية أود التركيز على عدة نقاط جوهرية في إطار رؤيتنا كـ م.ت.ف، وكقيادة فلسطينية وفهمنا لمستقبل قطاع غزة في إطار المشروع الوطني الفلسطيني والأدوار الإقليمية والدولية، مشيراً في البداية إلى أن نكبة العام 1948 قد مزقت النسيج الوطني والإقتصادي والسياسي والإجتماعي والجغرافي للشعب الفلسطيني، ولأول مرة نشأ الفصل ما بين قطاع غزة وباقي الأراضي الفلسطينية، حيث وضعت غزة تحت الإشراف المصري في ظل

*عضو اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف- رئيس دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

إدارة الحاكم العام المصري، وفي هذا السياق إنتهت حكومة عموم فلسطين التي كان من الممكن لو توفرت إرادة سياسية عربية في ذلك الوقت لأُقيمت دولة فلسطينية في قطاع غزة والضفة الغربية في إطار حكومة عموم فلسطين المعترف بها من قبل الجامعة العربية. لكن يبدو أنه كان هناك مخطط لمحو الهوية الوطنية المستقلة للشعب الفلسطيني وتشتيتها وهذا الهدف كان مرتبطاً ومتلازماً مع السياسة الإقليمية والدولية.

في سياق هذا الوضع، كان لأبناء شعبنا في قطاع غزة دوراً مركزياً في النضال الوطني الفلسطيني من العام 1948، حيث كانت إحدى مؤشرات هذا النضال الهبة الشعبية التي أسقطت مشروع التوطين في العام 1955 في قطاع غزة، ومن ثم بعد وقوع قطاع غزة تحت الاحتلال الإسرائيلي بعد عدوان الخامس من حزيران من العام 1967، مما دفع بحكومة الاحتلال الاسرائيلي للابقاء على الأنظمة والقوانين السارية سواءً في قطاع غزة أو الضفة الغربية بهدف تكريس حالة الفصل وعدم الترابط ما بين المكونات الجغرافية والإجتماعية والإقتصادية ما بين أبناء الشعب الفلسطيني ومناطقه. وأيضاً منعت حرية التنقل بين المواطنين الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، والتمييز الأسوأ لم يكن في لون بطاقات الهوية الممنوحة للمواطنين الفلسطينيين، (البرتقالية) لسكان الضفة الغربية (والزرقاء) لسكان قطاع غزة، وحرمان أبناء شعبنا في قطاع غزة من الخروج والسفر إلا عبر ترتيبات محددة وخاصة.

أود التأكيد هنا أن قطاع غزة بكل تاريخه الوطني والكفاحي كان حاضراً دائماً وأبداً في البرنامج الوطني، وأيضا في السلوك السياسي أو الممارسة السياسية لقيادة م.ت.ف، وكان هذا الحضور مكوناً أساسياً من مكونات الوطنية الفلسطينية، إدراكاً من قيادة المنظمة أن الضفة الغربية وقطاع غزة جزءً لا يتجزأ من المشروع الوطني برمته من جهة ولإحباط كل المحاولات السابقة واللاحقة والهادفة لفصل غزة عن الضفة الغربية لتمرير

مشاريع مشبوهة من أجل إقامة كيان سياسي في غزة وإبتلاع الضفة الغربية، باعتبار ذلك هو جوهر المشروع الإسرائيلي، لذلك كان الإصرار عند إنطلاق المفاوضات في أوسلو وتوابعها وفي إجراء الإنتخابات الأولى والثانية ما بعد أوسلو وقيام السلطة الفلسطينية في العام 1994. كان التركيز والإصرار على الوحدة الجغرافية، وللتذكير فإن اتفاقات أوسلو نصت بوضوح على أن غزة وأريحا أولاً انطلاقاً من الفهم الوطني العام لمغزى ودلالات ذلك على المستويات المختلفة للوحدة الجغرافية والوطنية ما بين غزة والضفة والقدس، لذلك كان هناك تركيز على الوحدة الوطنية والوحدة الجغرافية بين غزة والضفة والقدس.

عقب الانتخابات التشريعية الثانية التي جرت العام 2006 وفوز حركة حماس وتشكيلها للحكومة العاشرة، فرضت إسرائيل وحلفاؤها حصاراً ظالماً على شعبنا في قطاع غزة، حيث إنقلب مؤيدو وداعمو المسار الديمقراطي والمنادون بالديمقراطية في العالم على نتائج الإنتخابات الديمقراطية في فلسطين التي شهد العالم على شفافيتها ونزاهتها. وحركة حماس نفسها إنقلبت على المسار الديمقراطي أيضاً حيث إنقلبت على النظام السياسي وعلى الحكومة التي كانت على رأسها في ذلك الوقت، وفرضت سلطة الأمر الواقع بجهازها الأمني المسلح الخاص الذي لازال مستمراً حتى هذه اللحظة. أعتقد أنه لا يمكن الفصل بين ما جرى في قطاع غزة في العام 2007 عما حصل لاحقاً في عدد من الدول العربية وما سمي بالربيع العربي، فما جرى في قطاع غزة كان بمثابة البروفة الأولى للإسلام السياسي المدعوم من الولايات المتحدة الأمريكية.

لقد استمرت بعد ذلك عملية ترسيخ الانقسام وتطوير المنتج السياسي من خلال الدعم المباشر والعلني من دول إقليمية وتنسيق علني ومباشر مع

سلطات الإحتلال الإسرائيلي، ولا أحد ينكر هذا الأمر، ومشهد حقائب الأموال التي تنقل على مرأى سلطات الإحتلال يؤكد ذلك.

هذه الأمور عطلت جهود المصالحة وإنهاء الإنقسام ورغم تفرد حركة حماس وتشكيلها لحكومة أمر واقع في قطاع غزة والتي مازالت مستمرة إلى اليوم، لم تتخل قيادة م.ت.ف والسلطة الفلسطينية وحكوماتها عن إلتزاماتها تجاه ابناء شعبنا في قطاع غزة، والهدف الرئيس للتمسك بهذه الإلتزامات من اجل تفويت الفرصة وإسقاط أي مسعى لفصل قطاع غزة نهائياً عن باقي الأراضي الفلسطينية بما في ذلك القدس.

نحن في م.ت.ف، ظل شعارنا دائماً وأبداً "أن لا دولة في قطاع غزة، ولا دولة بدون قطاع غزة". هذا الشعار شكل عنوان الإستراتيجية الوطنية الفلسطينية، استراتيجية م.ت.ف، لإحباط كل المساعي لفصل قطاع غزة، بخاصة في هذه المرحلة السياسية الدقيقة وفي ظل المواجهة المحتدمة التي تقودها القيادة الفلسطينية ضد المشروع الأمريكي المسمى بصفقة العصر (القرن). هذا الموقف أدى إلى إفشال المحاولة الأمريكية التي جاءت من خلال دعوة غرينبلات لإنقاذ قطاع غزة في 13 آذار من العام الماضي وتباكيه لانقاذ قطاع غزة، حينما وجه دعوات للعالم لإنقاذ غزة وتقديم برامج اقتصادية، هذه الدعوة وهذا التباكي لم يكن معزولاً سياسياً عن المحاولات المحمومة التي لا زالت مستمرة من أجل تكريس الانفصال وان الدعوة التي تم افشالها هي المدخل لذلك.

نحن في م.ت.ف لا نستطيع في هذا الوقت الذي نرى فيه اختلالاً في موازين القوى أن نقول أننا نتخلى عن مسؤولياتنا اتجاه ابناء شعبنا في غزة، بل على العكس فإننا سنواصل تحمل مسؤولياتنا الوطنية والاخلاقية باعتبار ذلك جوهر مشروعنا الوطني رغم كل التدخلات الإقليمية والدولية الهادفة لتكريس حالة الانقسام وصولاً للانفصال. وهي التدخلات ذاتها الداعمة لحركة

حماس والتي كرست الإنقسام وهي معروفة لديكم جميعاً والتي لا يهمها ولا تمتلك أي رؤية لمستقبل قطاع غزة ضمن ا لمشروع الوطني الفلسطيني، ما يهم هذه القوى الإقليمية هو إثبات دورها كلاعب إقليمي لخدمة أدوارها الوظيفية المساندة والمكملة أو المكلفة بها من قبل الولايات المتحدة الأمريكية. في حين أن إيران اللاعب الآخر الذي يسعى إلى تكريس دوره كلاعب إقليمي يسعى لإبتزاز أطراف إقليمية ودولية لتعزيز وضعه التفاوضي على الساحة الدولية حيث يخوض صراعاً لإثبات نفوذه الإقليمي والدولي.

في حين أن سلطات الاحتلال الإسرائيلي كلاعب إقليمي مؤثر في قطاع غزة، تنطلق من أهدافها بأن إقامة كيان سياسي في قطاع غزة ليس بالضرورة دولة، إنما كيان سياسي يمكن أن تكون أقل من دولة وأكثر من حكم ذاتي تحت السيطرة الإسرائيلية، لذلك فإنها تسعى لتغذية الفصل وتكريس الإنقسام في قطاع غزة عبر السلوك السياسي الذي تمارسه منذ إثني عشر عاماً وحتى يومنا هذا. في حين أن الشقيقة مصر ترى أهمية مركزية للأمن القومي المصري في سيناء. لذلك فإنها ترى في الجانب الفلسطيني لاعباً في خدمة هذه القضية حيث أثبتت حركة حماس خلال الفترة السابقة قدرتها على تهديد الأمن المصري وحمايته في آن واحد، وبالتالي يدرك الأشقاء في مصر الدور الإقليمي الذي يمكن أن تلعبه حركة حماس كعامل مهدد أو كعامل ضامن للأمن القومي المصري.

الرؤية الأمريكية:

إنتقلت الرؤية الأمريكية مع إدارة ترامب من دور الراعي غير النزيه إلى دور الشريك الفعلي مع سلطة الاحتلال الإسرائيلي، ما يهمها هو تجسيد الرؤية الإسرائيلية وعنوانها التخلي عن حل الدولتين، وإزاحة كافة قضايا الحل النهائي عن طاولة المفاوضات والعمل على تكريس الحلول أحادية الجانب المبنية على أساس فصل قطاع غزة عن الضفة الغربية. ربما كانت المحاولة

الأولى في أذار من العام 2018 والمحاولة الثانية كانت في شباط في وارسو، والمحاولة الثالثة عبر المسار الإقتصادي في المنامة في الخامس والعشرين من الشهر الجاري.

نحن نقيم الرؤية الإسرائيلية بناء على الأحداث والممارسات، فالانقسام هو مصلحة إستراتيجية إسرائيلية عبر عنها نتنياهو بكل وضوح وصراحة في أكثر من مناسبة، وخصوصاً في مواجهة خصومه السياسيين الذين يعارضون طريقة إدارته للصراع مع حركة حماس. بما في ذلك إدخال الأموال القطرية لقطاع غزة ولحركة حماس.

بالنسبة لسلطة الاحتلال الإسرائيلي، فإن الإنقسام وتعزيزه يمهد للإنفصال ويشكل ضربة قاسمة لمشروع الدولة الفلسطينية المستقلة أو لمشروع حل الدولتين، وهو في ذات الوقت يريح أو يخفف عن سلطة الاحتلال الإسرائيلي الضغوط الدولية فيما يتعلق بحل الدولتين. يقول نتنياهو مع من أتفاوض مع حركة حماس أم مع محمود عباس. وحين نسعى إلى المصالحة مع حماس يتهمنا نتنياهو بأننا نتعاون مع حركة حماس الإرهابية، في حين تعاونه مع حركة حماس (حلال) أما تعاوننا وتصالحنا مع حركة حماس هو (حرام). وهذا يعني بكل وضوح ان نتانياهو يستخدم هذه الورقة للابقاء على الانقسام وصولاً للانفصال لتحقيق الهدف الرئيس لسلطة الاحتلال والرامي الى دفن مشروع حل الدولتين والى الابد.

والأهم بالنسبة لليمين القومي الإسرائيلي الذي يجمع على أن ضرب وحدة الشعب الفلسطيني (وحدة الأراضي، والقضية، ووحدانية التمثيل السياسي) هي الهدف المركزي للمخططين وصانعي السياسات في الحكومة الإسرائيلية.

موقف نتنياهو من قضية الإنقسام ينبع في الأساس من مشروع إيغورا آيلاند والورقة الإستراتيجية التي طرحها منذ حوالي 17 عاماً، التي تطرح رؤية لحل الدولتين أحادي الجانب في قطاع غزة، وتقاسم وظيفي في الضفة الغربية وهو البديل السياسي المطروح إسرائيليا، وهو يتطابق تماماً مع الرؤية الأمريكية المعلن عنها فيما يسمى بصفقة القرن.

م.ت.ف:

فيما يتعلق بـ م.ت.ف، أريد أن أكون واضحاً هنا وآمل أن تسمعونني جيداً، إعتدنا دائما ومنذ اليوم الأول للإنقسام، الإعلان أن لا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة، وإعتدنا دائما في قرارات المجلسين الوطني والمركزي التأكيد على وحدة شعبنا ورفْضنا للفصل،ووحدة شعبنا والتزامنا وتمسكنا بجميع الإتفاقات الموقعة مع حركة حماس برعاية الأشقاء المصريين وآخرها إتفاقات أكتوبر 2017، وأريد أن أؤكد ايضاً أمام الجميع الآن وبمسؤولية وطنية كوني عضواً في اللجنة التنفيذية لـ م.ت.ف، وانا أرأس الدائرة التي ترعى هذا المؤتمر، أننا جاهزون منذ الأمس وليس منذ اليوم للعودة لتطبيق إتفاقات أكتوبر 2017، من حيث توقف في 13 آذار من العام 2018 عند محاولة إغتيال رئيس الوزراء السابق الدكتور رامي الحمد الله واللواء ماجد فرج، نحن جاهزون منذ الأمس لتطبيق ما تم الإتفاق عليه.

نحن لسنا مع حوارات جديدة، لقد تحاورنا كثيراً منذ العام 2003 و2005 و2007 ووقعنا على عشرات الإتفاقيات نحن لا نريد حوارات جديدة ولا نعتقد أن هناك ضرورة لحوارات جديدة.

المطلوب توفر إرادة سياسية لدى قيادة حركة حماس أمس قبل اليوم لمواجهة مشروع صفقة القرن وإنهاء الإنقسام والبدء في تطبيق ما تم الإتفاق عليه.

من يريد إنهاء الحصار على قطاع غزة، أقول بوضوح وصراحة ووقف معاناة شعبنا في قطاع غزة عليه أن يسحب ذريعة سلطات الإحتلال وحكومته وهذه الذريعة قامت بالأساس نتيجة سيطرة حماس على قطاع غزة، من خلال الانقلاب، وبالتالي سحب هذه الذريعة بإنهاء الإنقسام والشراكة الوطنية والسياسية مع حركة حماس في كل مفاصل النظام السياسي الفلسطيني، حتى نسحب هذه الذريعة من الاحتلال الإسرائيلي الذي بتذرع "بأنه يفرض الحصار بسبب سيطرة حماس على قطع غزة"، لذلك نقول إنهاء الانقسام هو الطريق الأسهل والأقصر والأصوب لإنهاء معاناة شعبنا في قطاع غزة.

كما أن الاستمرار في حالة الدوران في الحلقة المفرغة المسماة التفاهمات مع حكومة نتنياهو تحت الرعاية المصرية والقطرية، فإنها تخضع حركة حماس وحلفائها وأكرر تخضع حركة حماس وحلفائها للإبتزاز الإسرائيلي وتضعهم تحت الضغط المباشر والمتواصل، وسلطة الاحتلال الإسرائيلي لن تنفذ هذه التفاهمات وستلجأ إلى أسلوب التنفيذ بالقطارة وبالتقسيط وبالسقف الذي تريده للإبقاء على حياة الناس والإبقاء على سيطرة حركة حماس على قطاع غزة، بما يخدم مصالح وأهداف حكومة نتنياهو.

من يريد مخلصاً وأنا أكرر هنا أمامكم بمسؤولية وأنا أتحدث بإسم النظام السياسي الفلسطيني، من يريد مخلصاً مواجهة المشروع الأمريكي المتمثل في صفقة القرن وإفشال وإحباط هذا المشروع، عليه أن يتوجه بدون تلكؤ أو تأخير لإنهاء الانقسام، وذلك لإحباط الحلقة المركزية في المشروع التصفوي الأمريكي الذي يقوم على إقامة كيان سياسي منفصل في قطاع غزة، وتقاسم وظيفي في الضفة الغربية "أُعيد وأكرر من يريد مخلصاً مواجهة المشروع الأمريكي عليه عدم إضاعة الوقت بالرهان على ضغط دولي أو إقليمي لإلزام إسرائيل بالتفاهمات، والاهم عدم المراوغة بأساليب وأشكال تبدو وكأنها محاولات لتغيير موازين القوى، فكل ذلك لن يفيد ولا يخدم سوى

المشروع التصفوي، فالتغيير الحقيقي لموازين القوى بعودة حركة حماس إلى جادة الصواب، وتعزيز وحدتنا الوطنية والسياسية الداخلية وصولاً لتحصين الجبهة الداخلية وتصليب النظام السياسي، هذا ما يشكل العامل الرئيس لاسقاط وافشال المشروع التصفوي.

لقد دخلت صفقة القرن في مأزق منذ إفشالنا لمؤتمر البحرين، كما أفشلنا سابقاً مؤتمر البيت الأبيض لإنقاذ قطاع غزة ومؤتمر وارسو، دعونا نفكر سوياً من الآن عندما تدخل الإدارة الأمريكية في شهر نوفمبر القادم بعد تشكيل الحكومة الإسرائيلية، عندما تدخل الإدارة الأمريكية في سباق التحضير لإنتخابات الرئاسة الأمريكية. دعونا نفكر بمسؤولية وطنية عالية ونعمل على كيف:

- نحافظ على جبهتنا الداخلية موحدة.
- نحافظ على وحدة شعبنا.
- نحافظ على وحدة التمثيل الوطني السياسي الفلسطيني، المتمثل في م.ت.ف، قائدة النضال وقائدة المشروع الوطني التحريري بقيادة الأخ الرئيس محمود عباس

شكراً لكم جميعاً

كلمة مدير مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية

هانيس آلبن *

أنا سعيد جدا اليوم بوجودي هنا في هذا المؤتمر، ويسعدننا في مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية التعاون مع مركز التخطيط الفلسطيني في هذا المنتدى السنوي. إن الحضور إلي غزة هو أمر مميز جدا لطاقم العمل، لأنه ليس بالسهولة التنقل من و إلى قطاع غزة.

مؤسسة فريدريش ايبرت هي مؤسسة ألمانية، تأسست عام 1925 في المانيا، ولها فروع في عدد كبير من دول العالم. مؤسسة فريدريش إيبرت في فلسطين تعمل في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية. إن وجود مكتب مؤسسة فريدريش إيبرت في القدس الشرقية يعبر عن رسالة سياسية ذات مغزي معين، وله دلالاته.

إن المؤتمر اليوم يتحدث بشكل عام عن الاستراتيجيات الفلسطينية، والمفهوم الاستراتيجي بحد ذاته هو العمل ليس لهذا اليوم أو الغد، بل إلى ما بعد بعد الغد.

---

* مدير مؤسسة فريدريش إيبرت الألمانية في فلسطين – مكتب القدس الشرقية

للأسف نحن في مرحلة تراجعت فيها القضية الفلسطينية من محور الارتكاز في السياسة الدولية سواء في المستوى الأمريكي، أو الأوروبي أو من قبل روسيا، حيث كانت هناك العديد من المنعطفات المهمة في السياسة الدولية، والتي أخذت بعين الاعتبار لتحتل محور الارتكاز لديهم، بغض النظر عن ذكر الأسباب التي أدت لهذا الأمر. بالنظر للسياسات الأمريكية الحالية المختلفة نشعر ان هناك قضايا شرق أوسطية تأخذ محورا مهماً، مقارنة بالقضية الفلسطينية.

في القضايا الاستراتيجية، هناك بعض الأمور التي يستطيع الإنسان التأثير فيها، وبعضها خارج عن الإرادة، ولهذا يجب التركيز على الأمور التي يستطيع الإنسان التأثير والتغيير بها. اعتقد جازما أن الانقسام الفلسطيني بين الضفة الغربية وقطاع غزة هو من النقاط الأساسية التي تضعف الموقف الفلسطيني، والجميع يعلم ان السياسات الدولية في كثير من الأحيان تعتمد على مفهوم التفريق، وهذا من البديهيات في السياسة الدولية، التي تتعمد على مفهوم "فرق تسد"، أي التفريق والتقسيم وبالتالي تحدث عملية التحكم والحكم.

إن أهم عامل يجب أن يعمل عليه الفلسطينيون في الوقت الحالي هو إنهاء الانقسام السياسي والتطلع نحو رسم سياسة مشتركة موحدة بين جميع الفئات الفلسطينية. اعتقد أيضا انه من الأمور الإستراتيجية الهامة جدا للفلسطينيين العمل الجدي على عقد انتخابات داخلية، تستطيع من خلالها إيجاد الشرعية الدولية في إطار نظام سياسي.

شكرا لكم حضوركم، أسعدني جدا اللقاء بكم جميعا، ونتمنى نقاش بناء يخرج بتوصيات، يعمل عليها متخذو القرار السياسي.

المصالحة الفلسطينية في ضوء تحركات الوسيط المصري

د. طارق فهمي *

عاد التوتر الواضح بين حركتي فتح وحماس مرة أخرى إثر تتالي التصريحات المتبادلة بين القيادات علي كل جانب برغم تدخل الوسيط المصري لممارسة ضغوطات حقيقية علي كل جانب وفي ظل انفتاح حركة حماس علي المشروعات المطروحة من قبل الأطراف الأمريكية والإسرائيلية والقطرية والأممية في مقابل مشروع استكمال مسار المصالحة بكل تبعاته والتزاماته المفترض أن تتم وفقا لاستحقاق ما تم التوافق بشأنه في أكتوبر من عام 2017.

ويمكن تكشف حالة التجاذب الراهن بين الفصيلين فتح وحماس علي النحو التالي:

1. تضارب الأولويات: عادت حركة حماس تكرر خطابها السياسي المباشر بضرورة التركيز علي بعض الأولويات ومنها ما يلي:

أ. رفع العقوبات التي فرضتها السلطة كخطوة أولى لبناء الثقة بين الجانبين وتنفيذا لما تم الاتفاق بشأنه لاحقا.

---

* أستاذ العلوم السياسية – في جامعة القاهرة

ب. تشكيل حكومة جديدة تضم كافة الفصائل والمستقلين، وظيفتها الرئيسية وضع حلول للأزمات التي تعصف بالقطاع، وفي مقدمتها ملف الصحة والكهرباء، وكذلك رواتب موظفيها، والالتزام الكامل بدفع رواتبهم وفق خطة زمنية محددة وليس مجرد طرح الأفكار والتصورات المكررة.

ج. العمل على وجود ضامن واضح لعدم الاستغناء عن أية قيادات وكوادر إدارية أو أمنية، وضمان حقوقهم التي وفرتها لهم حركة حماس من أراضٍ ومصالح ووجود وغيرها.

د. أن يتم حل ملف الأمن بكل تفاصيله والسابق دراسته من دون أي إقصاء للقيادات الأمنية التابعة لحماس، وكذلك أي من موظفيها في درجات الجهاز الإداري والأمني .

هـ. الدعوة لدمج العناصر الأمنية والاستراتيجية لكوادر الحركة بشكل كامل في إطار مؤسسة أمنية كاملة رسمية وليست فصائلية، تعمل وفق عقيدة وطنية ثابتة يتفق بشأنها كافة الفصائل الفلسطينية.

و. استثناء سلاح المقاومة من أي مفاوضات في إطار المصالحة الراهنة ومسارا تنفيذها، وسيكون لكافة الفصائل الحق في الحفاظ على سلاحها ومقدراتها العسكرية كافة، وكذلك المواقع الخاصة بها، دون المساس بها بحجة أنها أراضٍ حكومية يجب تسليمها للسلطة الفلسطينية.

وفي المقابل طرحت حركة فتح خطابا سياسيا مكملا لما سبق وأن طرحته في اللقاءات مع الوسيط المصري وتركز فيما يلي:

أ. المطالبة بسيطرة السلطة الفلسطينية على مختلف المناطق وضمنها قطاع غزة، من خلال حكومة الوفاق الوطني.

ب. عودة الوزراء ورؤساء الهيئات والمؤسسات العاملة لممارسة عملهم في القطاع وفقا للخطة التنفيذية التي تراضي بها الجانبان.

ج. تحويل التحصيلات المالية والعائدات في قطاع غزة إلى خزينة الحكومة، وكذلك تنفيذ مقررات اللجنة الإدارية وفقاً لقانون الخدمة المدنية، بخصوص الموظفين.

د. أن يكون القضاء مستقلاً، وفقا لصيغة اتفاق 12 أكتوبر الماضي بخصوص الأمن، والتي شددت على أنها ملزمة للجميع ولا يستثني منها أي طرف.

هـ. تطبيق هذه البنود بشكلٍ متواز وفق جدول زمني تدريجي أقصاه ثلاثة شهور على أن يؤسس لشراكة وطنية تشمل الدعوة لانتخابات وتفعيل النظام الأساس الحاكم لمنظمة التحرير.

وفقا لطرح كل من حركة فتح وحماس يمكن الإشارة لتداخل المواقف وتناقضها على النحو التالي:

حركة حماس:

واقعيا تري حركة حماس أن مسار إتمام المصالحة سيقع بخسائر حقيقية على الحركة في ظل تقوية وضعها السياسي والأمني في القطاع ومركزة مواقفها وسعي كل الأطراف للتعامل معها وفق نموذج مصلحي لم ترفضه حركة حماس بل علي العكس يتماشى مع واقعية الحركة وموقفها الرسمي خاصة بعد تغيير ميثاقها وهو ما اتضح فيما يلي :

أ. عودة تشدد حركة حماس بصورة واضحة ورفضها التلاقي مع حركة فتح في نقطة بداية لاستئناف مسار المصالحة، وهو ما برز بوضوح في التصريحات الأخيرة لبعض قيادات حركة حماس.

ب. نجاح الجناح العسكري في تأكيد حضوره سياسيا ودفع المكتب السياسي لإعادة التقييم السياسي للمشهد الحالي لما فيه صالح استمرار الموقف الراهن وعدم المضي قدما في خطوة المصالحة.

ج. توافق حركة حماس مع الطرح الأمريكي الإسرائيلي القاضي بتثبيت حالة الهدنة وإتمام التهدئة في الفترة المقبلة مع التنسيق الأمني والاستراتيجي مع الوسيطين المصري والقطري، وكذلك مع حركة المبعوث الأممي نقيولاي ميلادينوف.

د. الحسابات العاجلة لحركة حماس والتي ارتبطت بالخسائر المتوقعة من الانسياق لمسار المصالحة على حساب التهدئة التي ستدفع حركة حماس للحصول علي عائد سياسي كبير وذلك علي النحو التالي:

1) الحصول على الاعتراف غير المباشر بأن حركة حماس باتت حركة سياسية وطرف مقابل للجانب الإسرائيلي مما سيمنحها قدرات لاحقة في التفاوض مع حركة فتح.

2) توظيف مكاسب المواقف الراهنة للحركة ومنطقية طرحها سياسيا وأمنيا في رفع حالة الحصار المفروض على القطاع منذ سنوات طويلة، وهو ما فشلت به السلطة الفلسطينية الشريك الرسمي لإسرائيل بمقتضي اتفاقية أوسلو.

3) الذهاب لاحقا بعد رفع الحصار لاستكمال الاستحقاقات المعطلة مع حركة فتح من منطق القوة وتزايد الشعبية مما سيؤهلها للذهاب إلى الانتخابات البرلمانية والرئاسية، وتحقيق مكاسب كبيرة وهو ما قد يعطيها دورا يتجاوز المعلن في حال التحاقها بمنظمة التحرير الفلسطينية وفق نظام المحاصصة الذي كان مقترحا من قبل.

حركة فتح:

تري حركة فتح أن حركة حماس تسعي بالفعل لوضع قضية تثبيت الهدنة وإتمام التهدئة على رأس الأولويات وليس مسار المصالحة وفي ظل مسعي الأطراف المختلفة (المصرية / القطرية / الأممية للتعامل مع حركة حماس كطرف مركزي ورئيسي وأن المشكلة لم تعد في توقيع منظمة التحرير علي أي اتفاق لتثبيت وقف اطلاق النار مع إسرائيل، وإنما فيما يلي:

1. التخوف من أن يكون مخطط ما يجري في القطاع وتثبيت الهدنة مقدمة لفصل القطاع عن الضفة الغربية وإتمام صفقة غزة أولا.

2. الدخول في شراكات غير محسوبة مع الجانب الإسرائيلي بصورة غير مباشرة والبدء فعليا في تنفيذ مشروعات عاجلة تغير من حالة الوضع الراهن، ويفرض الحل من أعلي وليس من خلال الطرف الفلسطيني الشرعي والمسئول

3. تحسب حركة فتح من رهانات حركة حماس علي أن تكون بديلا واقعيا جديدا عن السلطة الفلسطينية خاصة وأن الجانب الإسرائيلي يسعي للتعامل مع حركة حماس من منطلق سياسي وأمني واقتصادي، وفي إطار البحث عن حل نهائي يشابه ما يعرف بالحل القبرصي في قطاع غزة.

4. سيكون أمام السلطة الفلسطينية في الفترة المقبلة عدة مسارات للتعامل على النحو التالي:

أ. مسار مفتوح: يعتمد هذا المسار علي المضي قدما في الاتصالات الراهنة مع حركة حماس مع عدم تقديم أية تنازلات حقيقية في مطالب حركة حماس بل علي العكس التمسك بها، وتفعيلها ميدانيا وسيعمل هذا المسار استجابة لضغط الوسيط المصري والقطري وعدم ترك الساحة لحركة حماس، وإعطائها الذريعة في الاستمرار في تبني السياسات الحالية التي تستهدف

إبقاء حركة حماس في إدارة القطاع والتعجيل بتنفيذ المشروعات الخاصة بتحسين الأوضاع في قطاع غزة .

ب. مسار تصعيدي : سيكون قرار الرئيس محمود عباس بالتصعيد والبدء في تبني إجراءات حقيقية تجاه حركة حماس انطلاقا من استراتيجية دفع الحركة للهاوية وإجبارها بإجراءات رادعة للعودة عن مخططها الراهن والقبول بالدخول في تفاهمات المصالحة وتنفيذ ما تم الاتفاق بشأنه في أكتوبر الماضي ، وهو ما حذرت منه قيادات كبيرة في السلطة الفلسطينية حركة حماس من الذهاب إلى توقيع اتفاق تهدئة، قبل المصالحة أو توقيع اتفاق التهدئة بدون منظمة التحرير، وإنذارها بشكل مباشر أن ذلك الأمر سيدفع باتجاه تحميلها كامل المسئولية عن قطاع غزة مما يعني وقف الدعم المالي الذي تقدمه السلطة الفلسطينية لقطاعات عدة منها الصحة والتعليم، وربما فرض إجراءات جديدة تجاه رواتب الموظفين التي تدفع بشكل مخفض منذ عام ونصف، بسبب الخلاف بين فتح وحماس.

حدود الدور المصري

عاد التحرك المصري مرة أخري لاستئناف مساعي المصالحة الفلسطينية بين حركتي فتح وحماس، وهو ما يتطلب إعادة تحديد الأهداف والأولويات المصرية في هذا التوقيت على اعتبار أن تحقيق المصالحة الكاملة سيحتاج إلى بعض الوقت، وربما لن يكون في مقدور مصر في هذا التوقيت الاستمرار في بذل جهد جديد في ظل ارتباك المشهد الإقليمي بأكمله وأنه من الضروري التركيز على بعض الأولويات المصرية العاجلة في هذا الوقت مع الاستمرار في إدارة التفاوض بين حركتي فتح وحماس.

1. تحديد الهدف: قد يكون التركيز علي الهدف السياسي والاستراتيجي للحركة المصرية من الاستمرار في التحركات الراهنة لتحقيق المصالحة

الفلسطينية (إدارة للخلاف بين الحركتين – محاولة التركيز مع حركة حماس لاعتبارات أمنية بالأساس – التخوف من دخول اطراف إقليمية علي خط المصالحة من جديد – التحسب لأي تحرك أمريكي مفاجئ بفرض خطة تسوية محددة).(تحديد الهدف بالضبط مدخل مهم للتعامل)

2. طبيعة الدور: قد يكون تحديد مهام الدور المصري الراهن في استئناف الاتصالات مع حركتي حماس وفتح مهم وذلك على النحو التالي:

أ. التركيز على حركة حماس بالأساس باعتبارها الطرف المباشر والموجود في القطاع والتي ما زال دورها مؤثرا لحين إتمام أي اتفاق.

ب. عدم إغفال جانب حركة فتح علي الأقل في الوقت الراهن باعتبارها الشريك الرسمي والذي يحظى باعتراف دولي رسمي.

ج. الاستعانة بدعم حركة الجهاد الفلسطيني واستثمار دورها في إطار المساعي الراهنة للتسوية.

د. عدم التعجل بعقد لقاءات ثنائية مباشرة (لبعض الوقت) والاكتفاء بالتفاوض غير المباشر لحين اتضاح المواقف المعلنة لكل الأطراف.

3. محاذير محددة: هناك عدة محاذير واردة في التحرك المصري إزاء الجانب الفلسطيني بصورة عامة وتجاه الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وذلك علي النحو التالي

تجاه الجانب الفلسطيني:

1. من الضروري الانتباه إلى أن الرئيس محمود عباس يتحرك في الوقت الراهن من خلال السعي للتوصل لاستراتيجية دولية وليست عربية في الوقت الراهن وعبر دول الاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة بهدف تجديد آلية الرباعية الدولية وبالتالي فإنه لا يضع للتحرك العربي والمصري أية اعتبارات

لها الأولوية في الوقت الحالي، وان كان سيستمر في التنسيق مع الجانب الأردني لخصوصية العلاقات مع الأردن، كما سيعمل علي التجاوب مع الطرح المصري .

2. من هنا يجب الإبقاء علي قناة التعامل مع الرئيس محمود عباس من خلال الاتصالات الرسمية والإعلان عن خطة دعم وتحرك مصري مباشر من خلال الوفد المصري في الأمم المتحدة (قبل دورة سبتمبر للجمعية العامة) إذ يحتاج الجانب الفلسطيني لظهير مصري حقيقي قد لا يتوافر لأي طرف آخر عربي وهو ما يمكن التحرك عليه في الفترة المقبلة وعدم ترك الأمر لدول أخرى تسعي لهذا الدور وهو الجانب التركي والقطري والأردني.

3. التعامل المصري مع الفصائل الفلسطينية

أ. رفض الضغوطات الراهنة على مصر بفتح دائم ومستمر لمعبر رفح في ظل بقاء الأوضاع على ما هي عليه وفتحه بضوابط محددة كما يجري في الوقت الراهن.

ب. العمل علي تحميل الجانب الفلسطيني مسئولية إنجاز التقارب الراهن والانتقال من الإعلان المستمر عن خطة المصالحة إلى تحقيق التقارب المبدئي وترك الجانبين للعمل علي التوصل لاتفاق مرحلي.

ج. عدم دخول مصر في تفاصيل محددة لا تزال تمثل أوراق ضغط لدي الجانبين ومن الصعوبة تخلي كل طرف عنها إلا بعد اتفاق نهائي ومن العبث طرحها في هذا التوقيت ومنها سلاح حركة حماس وسلاح الفصائل وإنما يمكن مناقشة قضايا من نوعية الدعوة لرفع الإجراءات التي قامت بها السلطة تجاه قطاع غزة والعمل علي تقديم تسهيلات لسكان القطاع بمشاركة دولية وليست مصرية فقط (تطوير أفكار المسودة المصرية) .

د. في حال نجاح الخطوات الأولية للمصالحة يمكن توجيه وثيقة مصرية رسمية معلنة تحدد فيها مصر أسس التحرك المصري في الملف الفلسطيني بصورة شاملة في الفترة المقبلة، لتؤكد علي نهج التحرك المصري ومعطياته في الفترة المقبلة وليس مجرد الاستمرار في إدارة التفاوض المفتوح (تفند الوثيقة مواقف مصر فلسطينيا خاصة بالنسبة لما يثار في موضوع صفقة القرن).

4. التحركات المصرية لعدم الإقدام أو المبادرة علي ما يلي

أ. إجراء أي اتفاق مع أي جانب بدون دراسة جيدة ومسبقة، وفي هذا الاطار قد يكون من المفيد عدم الانسياق لأي طرح إسرائيلي أو دولي بتحمل جزء من مسئولية إدارة شئون القطاع ولو مرحليا .

ب. عدم التجاوب مع أي طرح يدعو للإعلان عن مسئولية أي طرف محدد يسعي لإفشال التحركات المصرية الحالية في القطاع.

ج. عدم الدخول في تجاذبات في القطاع مع أي جانب (قطري – تركي – إيراني) نظرا لان هذه الأطراف تقوم بدور خارج طبيعة الدور المصري (مساعدات – منح) ومن ثم قد لا يكون من المفضل عدم الدخول على هذا الخط.

تجاه الجانب الإسرائيلي:

1. قد يكون على مصر الحذر في تعاملاتها مع الجانب الإسرائيلي في الوقت الراهن بشأن قطاع غزة عامة والمصالحة بوجه خاص، الانتباه إلي ما يلي:

أ. عدم الانسياق وراء الدعاوي الإسرائيلية الراهنة بتقديم تسهيلات لسكان القطاع لمنع انفجار الموقف الحالي في القطاع (الحديث عن إجراءات

تنفيذيـة حقيقيـة) لان أغلـب هـذه التسـهيلات ترفـع مسـئولية إسـرائيل عـن حصـار القطاع.

ب. التجـاوب مـع أي طـرح دولـي يعيـد توزيـع الأدوار الإنسـانية والسياسـية والاسـتراتيجية فـي قطـاع غـزة ويمضـي فـي إطـار التحركـات المصـرية لتقريـب وجهات النظر بين حركتي فتح وحماس.

ج. عـدم مسـئولية مصـر فـي اسـتمرار قيـام إسـرائيل بجـس نـبض الفصـائل الفلسـطينية عـن طريـق اسـتمرار ضـرب القطـاع دوريـا دون الـدخول فـي مواجهـات مباشـرة ممـا قـد يـؤثر علـى مسـارات الحركـة المصـرية فـي المرحلـة المقبلـة ويفقـد مصر مصداقيتها في التحرك.

الخلاصة:

سـيظل اسـتمرار الأوضـاع فـي قطـاع غـزة خاصـة والضـفة الغربيـة مصـدر مهـدد للأمـن القـومي المصـري، وسـيفرض كثيـرا مـن الضـغوطات الأمنيـة والسياسـية علـي صـانع القـرار فـي التعامـل والبقـاء علـي مقربـة مـن أيـة تطـورات يمكـن البنـاء عليهـا لحـل الصـراع الـراهن بـين حركتـي حمـاس وفـتح إضـافة لاسـتمرار عـدم التوصـل لحـل مرحلـي أو نهـائي بالنسـبة للصـراع الـراهن ، والممتـد حيـث يجـب الإقـرار مبـدئيا أن حركـة حمـاس باتـت لاعبـا مركزيـا ورئيسـيا فـي معادلـة الواقـع الفلسـطيني الـراهن، ومـن ثـم فـإن أيـة تعـاملات مصـرية علـي المسـتوي الأمنـي أو الاسـتراتيجي تضـع فـي اعتبارهـا تعاملهـا مـع حركـة تـدير القطـاع منـذ أكثـر منـذ 12 عامـا، ومـن ثـم باتـت طرفـا مسـئولا فـي إجـراءات الأمـن المشـترك ، وفـي ضـبط الحـدود ، وفـي تقـديم وتبـادل المعلومـات، إضـافة إلـي أنهـا باتـت تهـيمن علـي مقاليـد إدارة القطـاع بحكـم الواقـع، ومـع اسـتمرار الواقع الفلسطيني السابق الإشارة إليه فإنه يجب الانتباه إلي ما يلي :

1. أن استمرار عدم وجود طرف مركزي رئيسي سيمثل بالتأكيد تهديدا –ولو بصورة غير مباشرة –على الأمن القومي المصري في المدي الطويل حيث لا توجد جهة مسئولة مسئولية كاملة عن القطاع إلا حركة حماس خاصة وان هذه الحركة التي لم تعد تنظيما إرهابيا بحكم قضاء مجلس الدولة في مصر –باتت شريكاً فعلياً، وتقوم بدور مهم في ضبط وإدارة منطقة الحدود المشتركة.

2. يمثل بقاء الوضع الراهن فلسطينيا علي ما هو عليه للدولة المصرية تحديا حقيقيا ، وتهديدا يتطلب التعامل معه برؤية أكثر استشرافا واستباقا ، وليس مجرد اتباع أساليب تكتيكية، خاصة وأن حركة حماس تتعامل بحسابات سياسية وتكتيكات استراتيجية ، ومخاطبة للرأي العام العربي والدولي وتريد في نهاية المطاف نفي الجانب الآخر، وبناء منظومة فلسطينية جديدة ربما تتجاوز فكر وتوجهات ونظام منظمة التحرير الفلسطينية ، والتي حاولت في مراحل معينة اللحاق به ، وهو ما يعني أن مصر – وفي ظل بقاء الأوضاع علي ما هي عليه – عليها أن تضع نصب حساباتها وتقييماتها أن هذه الحركة تخطط للبقاء في إدارة القطاع كمرحلة، والعمل مع الجانب الآخر انطلاقا من حسابات فصائلية، وأن حركة حماس تريد أن تؤكد تجاوزها فكر الفصيل منذ أن طرحت تعديلا في ميثاقها إلي أن تكون البديل العملي والواقعي للسلطة الفلسطينية والتي يجب التعامل معها، وفي ظل رهانات تتطلب تحقيق مصالحها السياسية والاستراتيجية ، وفق سياق إقليمي عام ، وبصرف النظر عن نجاح أو فشل المشروع الأمريكي المرتقب للتسوية في الشرق الأوسط.

3. أن قبول مصر بتقديم بعض التسهيلات الاقتصادية والاستراتيجية في قطاع غزة سواء في الأفكار الخاصة بإقامة منطقة تجارة حرة أو منطقة صناعية أو ربط الاقتصاد في قطاع غزة بالأوضاع في سيناء سيتطلب ليس

رفضا لما هو مطروح، أو محاولة استرضاء حركة حماس بتقديم تسهيلات حيث البديل أمام مصر صياغة حسابات مدروسة وخيارات مرحلية مع التأكيد علي الرسائل السياسية والاستراتيجية الموجهة إلي السلطة الفلسطينية بأكملها، إذ أن مصلحة مصر وحسابات أمنها القومي هو تأمين أية تهديدات موجهة إلي داخل مصر عبر سيناء ، وهو ما سيتطلب استمرار مصر في إجراءاتها الأمنية في منطقة الحدود واستمرار تعزيز المنطقة العازلة مع تطوير الأداء الأمني بصورة ربما تتجاوز العمليات العسكرية الجارية في سيناء والمستمرة منذ العملية الشاملة 2018، وهو ما يعني أن مصر أمامها مشوار طويل من التحديات التي تتعلق بالتعامل مع المشهد الفلسطيني بأكمله، وعدم التركيز فقط علي تقديم تسهيلات للجانب الفلسطيني الذي يسعي لتحقيق أهدافه بكل الصور المتاحة خاصة وأن الحصار المفروض علي القطاع منذ سنوات ما بعد انقلاب حركة حماس علي السلطة الفلسطينية بات يحظى بأولوية متقدمة بالنسبة للحركة وفصائل المقاومة في التعامل.

4. مع احتمالات تجدد المواجهات بين حركة حماس وإسرائيل في الفترة المقبلة فان دور مصر ينتقل تدريجيا من مجرد الوسيط إلي الشريك ،ولكن هذا الأمر سيظل مرتهنا بتحديد ما هو المطلوب من مصر هل هو التدخل عقب كل مواجهة للتوصل إلي تهدئة جديدة، أم أن الأمر مرتبط بدور جديد يدخل علي الخط للتهدئة ،والتحول إلى الشريك الحقيقي في القيام بإجراءات مباشرة وتقديم تسهيلات ربما لن تروق لقطاعات كبيرة في مصر في ظل استمرار العمليات الإرهابية في سيناء ،وتتجاوز الأفكار الأمريكية الإسرائيلية القديمة في أفكار بالية متعلقة بتبادل الأراضي أو التوطين المتبادل إلي إجراءات أخري ربما أكثر واقعية من طرح أمريكي إسرائيلي مستتر مع تبديل المشروعات والصياغات إلي واقع سياسي واستراتيجي جديد، وهو ما يتحسب له جيدا صانع القرار المصري ،ولعل الإجراءات المصرية

المباشرة في سيناء سواء الأمنية أو الاستراتيجية ومشروعات الإعمار والبناء المتواصلة ما يؤكد علي حنكة مصر في التعامل الراهن والمحتمل لأية تطورات قد تجري وتمس أمن مصر القومي في ظل يقظة صانع القرار المصري سياسيا واستراتيجيا لأية تهديدات محتملة بصرف النظر عن المشروعات الأمريكية الراهنة ،والتي ستقر بطبيعة الحال بعض الالتزامات ولو المعنوية من قبل مصر في الفترة المقبلة حتي مع احتمالات رفض مشروع التسوية الأمريكي المرتقب ، واتجاه الحكومة الإسرائيلية للعمل بمواقف انفرادية وهو ما سيكون له آثار ممتدة وطويلة الأجل.

5. إن الرهانات الإسرائيلية المستمرة والممتدة علي أن هناك مصالح عليا لإسرائيل في استمرار المشهد الراهن في القطاع والضفة الغربية علي ما هو عليه وتكريسه، لن يدوم في ظل احتمالات اتجاه إسرائيل لخيارات صفرية في التعامل الدوري، مع تهديدات قطاع غزة إضافة لاحتمال تغير ثوابت المشهد الفلسطيني الراهن، واحتمال حدوث حالة من عدم الاستقرار السياسي والأمني في الضفة الغربية وامتدادها لقطاع غزة ، وهو ما سيرتب بالضرورة لخيارات سلبية في مواجهة مصر خاصة مع مخاوف قطاعات فلسطينية من أن يؤثر ذلك علي العلاقات المصرية الإسرائيلية ، واتهام قطاعات فلسطينية بأن مصر قد يكون لها مصلحة في بقاء الوضع الراهن في القطاع أيضا بهذه الصورة، وأن تحمي حركة حماس الحدود تجاه مصر مع بقاء الأوضاع الفلسطينية علي ما هي عليه بمعني عدم تحمس مصر إلي إتمام الدمج مجددا بين الضفة الغربية والقطاع واستمرار إداراتها المشهد الراهن دون حسمه، ومن ثم فإن هذا المشهد قد يفرض علي مصر، ومن الآن وضع استراتيجية حقيقية ممتدة للعمل في القطاع والضفة الغربية، وفي اتجاهات عدة وعدم التركيز علي مسار واحد قد يؤدي لتكلفة عالية في المدي الطويل خاصة وأن إسرائيل – وعند الضرورة – ستعمل علي تبني خيارات

صـفرية ، واسـتئناف ضـرب القطـاع، والـدخول فـي مواجهـات عسـكرية حقيقيـة لـيس هـدفها ضـرب القطـاع فقـط، وإنمـا تحييـد القـدرات العسـكرية الصـاروخية لتنظيمـات المقاومـة علـي أرض الواقـع، ودون إسـقاط حركـة حمـاس بالفعـل، وإنما إعاقة مسارات تحركها وتقدمها في القطاع وإدارته بصورة كاملة.

الدور الخليجي بين الدعم المالي والتأثير السياسي (قطر نموذجا)

أ.تيسير محيسن

تمهيد

تعد دول مجلس التعاون الخليجي جهة إقليمية فاعلة لا يكمن التغاضي عن دورها في الصراع الفلسطيني–الإسرائيلي، دولا منفردة أو منظومة واحدة. وقد برز الدور القطري في السنوات الأخيرة على نحو جعله مثار جدل وخلاف لم يمنعا عمق تأثيره. هذه الورقة قراءة في الدور الخليجي عموما، والدور القطري على وجه الخصوص، والتوقف عند أوجه الاتفاق والاختلاف بين الدورين وأسباب ذلك. وعلى وجه التحديد، ستحاول الورقة الإجابة على التساؤلات التالية:

- كيف تؤثر دول مجلس التعاون في الصراع، ماضيا وحاضرا ومستقبلا؟
- ما هي محددات الدورين الخليجي، والقطري تجاه الصراع؟
- ما هي الأدوات التي تستخدمها هذه الدول للتأثير في الصراع المذكور؟

- ما تأثير هذا الصراع المطول على دول الخليج وعلاقاتها الإقليمية والدولية؟
- هل تتمايز قطر في موقفها وسلوكها عن بقية الجميع؟ كيف ولماذا؟
- هل ثمة توتر/فجوات بين الأنظمة الوراثية الحاكمة والرأي العام حول الصراع؟

نبذة تاريخية

حتى قبل تأسيس مجلس التعاون (1981) شكلت دول الخليج الستة منظومة فرعية متجانسة إلى حد كبير، إذ تجمعها سمات مشتركة؛ أبرزها الاستناد إلى نمط من العقود الاجتماعية بين أسر حاكمة "نظم وراثية" ورعايا ينقسمون إلى مواطنين أصليين يشكلون نسبة قليلة من السكان ومغتربين أجانب وعرب من العمالة الوافدة.

استمدت الأنظمة الخليجية "شرعيتها" من الموروث التاريخي للأسر الحاكمة، والولاء القبلي، والتفسير المحافظ للعقيدة الإسلامية، والاستحواذ على الثروة النفطية المكتشفة وإعادة توزيعها كمغانم. لم يكن "تحرير فلسطين وتحقيق الوحدة العربية" من بين عناصر هذه الشرعية إلا بالقدر المحدود وغالبا في المجال العاطفي في أوساط الرأي العام إبان الأحداث الفارقة في المنطقة.

جاء تأسيس مجلس التعاون، باقتراح كويتي، لسد النقص الذي تركته بريطانيا بعد خروجها من الخليج العربي، ولتحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين دول الخليج التي تشعر بالحاجة إلى الحماية والدفاع عن ذاتها.

منذ نشأة المجلس، كان الصراع العربي–الإسرائيلي حاضرا بقوة في اجتماعاته الرئيسية وبياناته الختامية. في السنوات الأخيرة لوحظ أن قمم المجلس يسودها تباين كبير في وجهات النظر بين دوله بخصوص الملفات الإقليمية، ومنها القضية الفلسطينية. وقبل نشأة المجلس كان لبعض دوله، وتحديدا السعودية والكويت، تأثير كبير في الصراع بينما بقية الإمارات المحمية، حتى بعد استقلالها بسنوات، لم تلعب أي دور يذكر. بمرور الوقت بات يخفت دور المجلس كمنظومة إقليمية بينما يتصاعد دور بعض دوله الأعضاء على النحو الذي سوف نستعرضه لاحقا.

شكل الغزو العراقي للكويت في أغسطس 1990 لحظة فاصلة في التاريخ الحديث لدول الخليج. بالإضافة إلى التزامن مع نهاية الحرب الباردة، وظهور العولمة، كان لموقف م.ت.ف المؤيد للغزو أثره البالغ على مجمل العلاقات الفلسطينية –الخليجية، كما أن الحدث كان له أثر واضح على العلاقات الخليجية–الخليجية ذاتها!

في جميع الأحوال، وطوال الفترة من 1948 وحتى أزمة الخليج الثانية 1991، لم يتخط موقف دول الخليج ومجلس التعاون تاليا، الإدانة والمناشدة، دون القيام بخطوات عملية، باستثناء استيعاب الهجرات والعمالة الفلسطينية الوافدة، وتقديم الدعم المالي، وطرح بعض المبادرات السياسية.

استيعاب الهجرات والعمالة الوافدة:

لا تتوفر إحصائيات رسمية حول أعداد الفلسطينيين في الخليج، إلا أن مصادر عديدة تقدر العدد بما يتجاوز المليون نسمة، يتركز معظمهم في السعودية. في الكويت على سبيل المثال بلغ عدد الفلسطينيين قبل أزمة الخليج الثانية حوالي 400 ألف. وصل الفلسطينيون بكثافة إلى الخليج في مراحل ثلاثة؛ 1948، 1967، سبعينيات القرن الفائت. وفرت لهم الدول

الناشئة فرص العمل والعيش وإن لم تكن ظروفهم دائما جيدة، وقد طوروا استراتيجيات البقاء والتكيف وأنشأوا روابط التضامن الصغرى في مواجهة المعاناة والتضييق وأحيانا الملاحقة والطرد. ربما كان النموذج الأوضح للأدوار الخليجية حتى أزمة الخليج الثانية هو النموذج الكويتي "الثوري" والنموذج السعودي "الرجعي" بلغة ذلك العصر السياسية (ربما باستثناء قرار حظر تصدير النفط العربي 1973).

شغل الفلسطينيون في الكويت، التي استقلت 1961، مناصب قيادية عديدة في المؤسسات الكويتية. ظهر في أوساطهم نشطاء سياسيون وقيادات وطنية ورجال أعمال كبار، تأسست الخلايا الأولى لفتح في أوساطهم قبل انتقالها إلى دمشق.

اتسم موقف الكويت دوما، باستثناء الفترة من 1991 وحتى 2004، بالتعاطف والتأييد والدعم نظرا لوجود اتجاهات ثورية وتنويرية في أوساط الرأي العام من قوميين وناصريين وإسلاميين وليبراليين (سجلت أول تظاهرات سياسية في الخليج في الكويت احتجاجا على الهجرة اليهودية إلى فلسطين في عهد الانتداب البريطاني في عشرينيات القرن المنصرم). اليوم، وفي ظل تسارع خطوات التطبيع من قبل بعض دول الخليج، تعبر الكويت عن موقف أكثر التزاما بالقضية الفلسطينية.

الدعم المالي:

يعتبر الدعم المالي أحد أهم وسائل الخليج في التأثير على الموقف الفلسطيني. وغالبا ما كان يرتبط هذا الدعم بأحداث سياسية، اندلاع حروب أو انتفاضات، قمم عربية، اعتداءات على القدس، ترغيب وترهيب ارتباطا بمبادرات سياسية، وهكذا.

عبر التمويل الخليجي دوما عن نزعات ملتبسة ومتداخلة؛ خيرية وقومية ودينية، إلى جانب كونه تعبيرا عن التزام حكومي بقرارات القمم العربية أو المؤتمرات الدولية. مع الوقت بات مؤسسة لها أهداف سياسية ويستخدم لتمرير أجندات سياسية ضمن اقتصاد سياسي معقد. أحد أهم قنوات هذا التمويل كان دعم الاتجاهات الدينية المحافظة في مواجهة المد الناصري والقومي والاشتراكي.

تفيد بعض المصادر أن السعودية قدمت مساعدات للفلسطينيين بقيمة 6 مليارد دولار منذ عام 2000. وصرفت الكويت حتى 2017 على مشاريع إعادة الإعمار وإصلاح البنية التحتية، بناء وترميم مساجد ومدارس حوالي 200 مليون دولار. هذا وتحتل دولة الإمارات المرتبة الرابعة بين أكبر 10 دول داعمة مالياً لدولة فلسطين منذ قيام السلطة الفلسطينية، إذ استناداً إلى معطيات رسمية قدمت مساعدات بقيمة 2 مليار و104 ملايين دولار أمريكي.

المساعدات الخليجية للأراضي الفلسطينية ودول المواجهة باتت مهمة في أعقاب حرب 1967. بعد الطفرة النفطية ظهرت وراجت "دبلوماسية الدينار" أو البترودولار (استخدام المساعدات كأداة قوة ناعمة للتأثير). أنشأت صناديق عربية في الكويت والإمارات والسعودية حتى ظهرت منظمات غير حكومية إقليمية ودولية.

العلاقات بين إسرائيل ودول مجلس التعاون قبل عام 2011:

بالرغم من إقرار مجلس التعاون بالعلاقة بين "استقرار دوله" والحل العادل للقضية الفلسطينية، إلا أنه يصعب القول أن سياسات دوله وسلوكها السياسي تجاه هذه القضية كانت تستند إلى هذا الإقرار الذي بدا إلى حد

كبير شكلانيا ودون معنى عمليا، اتسمت نظرة جيل "الآباء المؤسسين" في دول الخليج بالعداء نحو إسرائيل (مع تفاوت بين هذه الدول من حيث حدة العداء وطبيعته، واستثناءات كثيرة منها التعاون السري السعودي–الإسرائيلي إبان أزمة اليمن في ستينيات القرن الفائت). استمر موقف العداء الرسمي بعد تشكل مجلس التعاون وحتى تسعينيات القرن الفائت إلى أن بدأ الموقف يتآكل مع وفاة الآباء المؤسسين وبروز جيل قيادي جديد وتداعيات أزمة الخليج الثانية وبدء ما عرف بمسيرة السلام في الشرق الأوسط.

شاركت دول مجلس التعاون الخليجي الست في مؤتمر مدريد للسلام 1991، وساهم السعوديون مع نظرائهم المصريين في الضغط على عرفات وحافظ الأسد لحضور المؤتمر. قبل العرب إطار مدريد المباشر والثنائي للمفاوضات العربية–الإسرائيلية.

بين عامي 1995 و2006، حدثت تغييرات مهمة في هياكل القيادة وشخوصها في كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجي باستثناء سلطنة عمان، حيث نجحت مجموعة من القادة الشباب الذين بدأوا في إجراء إصلاحات سياسية حذرة وبدرجة أكبر توسعوا في برامج التحرير الاقتصادي. حصلت درجة مماثلة من الاعتدال في السياسة الإقليمية والخارجية أيضًا وتضمنت جهودًا لاستكشاف معالم الحوار المحتمل مع إسرائيل والخطوط العريضة لحل القضية الفلسطينية (المبادرة العربية للسلام)

حدثت طفرة في الاستعداد العربي للاعتراف الرسمي والجماعي بوجود إسرائيل، وتوسعت علاقات التعاون "التقني" في مجالات متعددة ومع أكثر من بلد خليجي.

شهدت هذه الفترة (التسعينيات والسنوات الأولى من الألفية) زيارات إلى عواصم خليجية، لقاءات سرية، ظهور علاقات تجارية، تعاون "تقني" في

مجالات إدارة موارد المياه، التجارة غير المباشرة وعبر بلدان ثالثة، التعاون الأمني والاستخباراتي، وغير ذلك. هذا التحول تجاه إسرائيل بدا واضحا أكثر على مستوى "صنع القرار" منه على مستوى الرأي العام، الذي ظل أكثر تحسسا تجاه الوضع الفلسطيني. ومما ساعد على ذلك توقيع اتفاقية أوسلو، والخوف من ردة الفعل الأمريكي بعد أحداث سبتمبر 2001، ولذلك جاءت المبادرة العربية "ليس لسواد عيون الفلسطينيين" كما يقولون، وإنما تمهيدا وتهيئة، تدريجيا وتراكميا، لعلاقة متطورة بين الخليج وإسرائيل وأيضا محاولة لنفض اليد من الالتزام بحل القضية الفلسطينية حلا عادلا قبل تطبيع العلاقات.

التعاون التقني:

على خلفية الأحداث الموصوفة أعلاه، كانت "الاتصالات الرسمية" بين دول الخليج وإسرائيل غير موجودة تقريبا حتى مطلع التسعينات. استثناء مثير للاهتمام كان لإسرائيل تورط جزئي في قضية خط تابلان قبل أن يغلق بقرار عربي.

بينما استضافت كل من عمان وقطر والبحرين جلسات عمل للجان متعددة الأطراف المنبثقة عن مؤتمر مدريد، الأمر الذي سمح بإجراء لقاءات واتصالات "رسمية" تركزت على التعاون التقني ولعبت عمان دورا ملحوظا في هذا الشأن. رفع الحظر الخليجي عن بعض الشركات المدرجة ضمن "القائمة السوداء". وأبرمت شركة دبي للموانئ العالمية اتفاق شراكة مع أكبر شركة شحن بحري في إسرائيل.

الملاحظ، أن وتائر بناء العلاقات بين دول الخليج وإسرائيل كانت تتأثر بموجات العنف والغضب (تهبط وتصعد). بينما التعاون التقني حظي باهتمام دائم ومستمر وخصوصا في مجال تحلية المياه ما بعد 2011.

أحد أبرز نتائج "حرب الكل ضد الكل" التي اندلعت في أعقاب الانتفاضات العربية: انبثاق "جغرافيا سياسية جديدة"؛ أعادت تشكيل خطوط الصدع والمواجهة والتحالف في الشرق الأوسط. لم تعد القضية الفلسطينية تحظى بالاهتمام الكافي مثلما كانت دوما بالرغم من أنها ظلت على نحو من الأنحاء قادرة على حشد التعاطف ومشاعر التأييد.

تباينت مواقف دول مجلس التعاون وسلوكها السياسي من الانتفاضات العربية. عمليات الفرز والاصطفاف في الإقليم وصلت إلى قلب مجلس التعاون: بينما اعتبرت السعودية والإمارات والبحرين أن إيران تشكل التهديد الخارجي للاستقرار الإقليمي وأن الإخوان وداعش يشكلون التهديد الداخلي. تبنت قطر موقفا آخر وسلوكا مغايرا.

لعل أبرز معطيات الجغرافيا السياسية الجديدة ما يلي: المسألة الفلسطينية ليست أولوية، تصاعد التوتر بين السعودية وإيران، تبدل المحاور، الحضور الروسي بقوة في المنطقة، التنافس الجديد على القيادة في بعض البلدان، وعلى قيادة الإقليم بين بعض البلدان، تراجع حدة ووتيرة الدور الأمريكي لصالح الانسحاب والتراجع، تقارب إسرائيلي خليجي واضح تمحور حول التعاون في مجالات الطاقة والمياه وأيضا الدفاع والأمن والاستخبارات، مع بروز قناعة لدى الطرفين على أن سياستهم الخارجية يجب ألا تخضع للاعتبارات الأيديولوجية أو التاريخية.

خطوات سريعة نحو التطبيع:

في غضون ذلك، برزت أصوات خليجية تدعو للتطبيع، ومواقف إسرائيلية يمينية مرحبة بحجة تحقيق التكامل الإقليمي ومواجهة إيران وتبادل المنافع التجارية ومحاربة الإرهاب الإسلامي الراديكالي، طالما أن العلاقات

الجيدة مع "أبناء إسماعيل"، لن تجبر مستوطنا واحدا في الضفة الغربية على المغادرة.

تاريخيا، تطورت العلاقات السرّية بين إسرائيل وبعض من الدول العربية الخليجية بعيداً عن الأضواء. بينما كانت إسرائيل ترغب في الإعلان، فضلت الدول الخليجية الكتمان، في الآونة الأخيرة لم يعد الأمر سرا.

التقارب: أسباب وديناميات (من وجهة نظر طرفي التقارب)

(1) تفاقم الاضطراب وانعدام اليقين في الإقليم والحاجة إلى إطار عمل أمني جماعي وخاصة بعد ما يبدو أنه انسحاب أمريكي من حياة الإقليم

(2) التهديد الإيراني المزدوج يتطلب في الحد الأدنى تطوير روابط أمنية، وفي الحد الأعلى تشكيل تحالف واسع (إسرائيل حليف قوي!)

(3) تغير هيكل القيادة الخليجية، تبني الإصلاح الاقتصادي والانفتاح السياسي، وبالتالي حاجاتها للخبرات الإسرائيلية في مضمار "التكامل الإقليمي"

(4) التحول العميق في السياسة الإسرائيلية وصعود اليمين الديني والقومي الذي يرفض حل الدولتين، ويدفع نحو الحل الإقليمي، ويؤثر العلاقة مع العرب مع تجاوز الفلسطينيين (سياسة فك الارتباط والسلام بالقوة)

(5) مع صعود ترامب، وبتأثير سياسة أوباما، ترغب دول الخليج في استعادة علاقاتها بواشنطن عبر اتخاذ إسرائيل شريكا، وإعادة تأكيد الالتزام الأمريكي الأمني من خلال ربط أمن إسرائيل بأمنها

(6) إسرائيليا، التطبيع يحقق مكاسب كثيرة: عزل إيران وتقويض قدراتها، الاستفادة من مزايا إسرائيل في الأمن والتكنولوجيا والمسائل الاقتصادية، تصفية المسألة الفلسطينية عبر إزاحتها عن الأجندة

بالنسبة للسعودية يبدو الأمر ملتبسا وغامضا ومحرجا؛ بينما يسعى الملك للحفاظ على الموقف التقليدي الموالي للفلسطينيين، يروج ولي العهد لرؤية أكثر إصلاحية. بين موقف الأب وطموحات الابن، تلعب السعودية لعبة محفوفة بالمخاطر والغموض.

الفلسطينيون يرون في التقارب تراجعا عن الالتزامات العربية وعن مبادرة السلام وتهديدا لتمرير صفقة القرن التي تعني بالنسبة لهم تصفية لقضيتهم مع صمت وربما تواطؤ عربي. تراهن القيادة الفلسطينية على أن رفضها العلني للصفقة، مع تحرك دبلوماسي عاجل يشرح لقادة الخليج أن "تخليهم" عن القضية الفلسطينية لن يغضب شعوبهم فقط، ولن يتيح لهم التمتع بالمزايا الوهمية التي تقدمها إسرائيل، وإنما علاوة على ذلك سيتيح الفرصة لكل من إيران وتركيا لملأ الفراغ والظهور بالنسبة لأردوغان زعيما للأمة الإسلامية، وبالنسبة لإيران قيادة محور المقاومة، ولن يورثها ذلك، أي دول الخليج، إلا الندم والخذلان.

صفقة القرن والسلام الاقتصادي والدور الخليجي:

ستعقد قريبا "ورشة المنامة" الاقتصادية، للإعلان عن الشق الاقتصادي من خطة "السلام" التي أعدتها إدارة ترامب، مع تأجيل طرح الشق السياسي إلى ما بعد الانتخابات الإسرائيلية (أيلول 2019).

يرجح البعض أن الشق السياسي لن يرى النور حتى بعد الانتخابات نظرا لانشغال ترامب آنذاك بإطلاق حملته الانتخابية لولاية رئاسية ثانية.

تعود فكرة "السلام الاقتصادي" إلى شمعون بيريز، وقد تبناها نتنياهو لاحقا، وهي عبارة عن تصور لتسوية سياسية للصراع تقوم على قاعدة تطوير التعاون الاقتصادي بين دول المنطقة في إطار بناء نظام إقليمي جديد، يتيح توظيف الموارد النفطية والمائية والبشرية التي يمتلكها العرب، والتكنولوجيا المتقدمة التي تمتلكها إسرائيل.

الجولة التي قام بها كوشنير وغرينبلات (شباط 2019) لبعض دول المنطقة استهدفت عرض الشق الاقتصادي وإقناع الدول ذات العلاقة بالمشاركة والدعم. جاء في بيان الدعوة إلى ورشة المنامة (مايو 2019) أن الورشة "فرصة فريدة لجمع ممثلين عن الحكومات والمجتمع المدني وعالم رجال الأعمال لتبادل الأفكار، ومناقشة وتعبئة الدعم للاستثمارات والمبادرات الاقتصادية التي ستكون متاحة بفضل اتفاق سلام".

تحظى هذه الخطة بموافقة عربية وخصوصا موافقة خليجية واستعداد للمشاركة في تنفيذها وتمويلها وربما الضغط على الأطراف الأخرى لقبولها وخاصة الطرف الفلسطيني. والواقع، ترامب لا يرى في الفلسطينيين "أمة تستحق دولة مستقلة" فما نفع التسهيلات والمزايا الاقتصادية والمالية، إذن؟

إسرائيل ليست سعيدة بالخطة ذاتها، وربما هي ترفض الصفقة جملة وتفصيلا لأسباب أخرى، لكن حكومة اليمين، وعلى رأسها نتنياهو، سعيدة بالديناميات والرهانات التي تولدها هذه الخطة. نتنياهو يبني سياسته على أساس أن دول الخليج ستنفتح على إسرائيل نتيجة قيمتها "كمركز ثقل تكنولوجي ومالي ودفاعي واستخباراتي"، وأن تطبيع علاقاتها مع إسرائيل سيحمي ويعزز علاقاتها مع الولايات المتحدة الأميركية.

تسارعت في الفترة الأخيرة الخطوات التطبيعية بين إسرائيل وبعض دول الخليج، باعتبارها خطوات حثيثة على طريق السلام الاقتصادي؛

واتخـذت أشـكالاً متعـددة، مثـل الزيـارات الرسـمية علـى أعلـى المسـتويات، المشـاركة فـي أنشـطة رياضـية وثقافيـة واقتصـادية تقيمهـا دول عربيـة، إقامـة مشـاريع تعـاون إقليمـي، ولعـل مـؤتمر وارسـو للسـلام والأمـن (فبرايـر 2019) قـد أبـرز إلـى أي مـدى وصـل الأمـر علـى طريـق بنـاء تحـالف إقليمـي يضـم إسـرائيل ودول الخليج والأردن ومصر بقيادة أمريكا.

العلاقات الإسرائيلية–الخليجية: آفاق مستقبلية

إن عـدم وجـود علاقـة دبلوماسـية رسـمية أو مفتوحـة تجعـل مـن الصـعب علـى وجـه اليقـين التنبـؤ بالمسـار المسـتقبلي للعلاقـات الإسـرائيلية–الخليجيـة، ويعتقـد الـبعض أن معيـار الاختبـار الحقيقـي لمـدى واقعيتهـا ومنطقيتهـا وإمكانيـة استمرارها، هي حدوث جولة أخرى من الصراع الإقليمي تشمل إسرائيل.

ومـن البـديهي أن يُأخـذ بعـين الاعتبـار احتمـال انبثـاق معارضـة داخليـة تحـت تـأثير جولـة صـدام، أو جـراء تعبئـة قوميـة فـي أوسـاط الـرأي العـام لا سـيما علـى الجانـب الخليجـي. وحتـى علـى الجانـب الإسـرائيلي، ثمـة مـن يعـارض تجـاوز حـل الـدولتين أو تـرك الفلسـطينيين فـي الخلـف. ومـع ذلـك، الأرجـح تحـت ضـغط الواقـع الناشـئ أن تواصـل بعـض دول الخلـيج "بـدرجات متفاوتـة" سياسـة التطبيـع والـدخول فـي شـراكات اقتصـادية كبيـرة مـع إسـرائيل ودول عربيـة أخـرى وأن يفـرض علـى الفلسـطينيين حـل فـي جـوهره مقايضـة الحقـوق الوطنيـة بالمزايـا الاقتصادية أو حتى بالوجود والبقاء!

مـن الجـدير ذكـره أنـه لا يوجـد إجمـاع بـين دول الخلـيج علـى ذات المواقـف المتعلقـة بالمسـألة الفلسـطينية والتطبيـع مـع إسـرائيل والموقـف مـن إيـران. تعتبـر السياسـة القطريـة حالـة خاصـة سـوف نستعرضـها لاحقـا، بينمـا تـرفض دولـة الكويـت التطبيـع قبـل حـل القضـية الفلسـطينية، طـوال العـامين الماضـيين، أكـدت العديـد مـن البيانـات والمنـاورات الدبلوماسـية ضـد إسـرائيل سياسـة الكويـت

الخارجيـــة المســـتقلة ورفضـــها الانضـــمام إلـــى اتجـــاه مجلـــس التعـــاون الخليجـــي المتمثل في الاقتراب أكثر من إسرائيل.

تـرى الكويـت أن سـلوك طهـران الإقليمـي يزعـزع الاسـتقرار، ولكـن لـيس لـديها مصـلحة فـي تضـخيم التهديـد الإيرانـي، ولا تتـردد الكويـت فـي التعبيـر عـن اسـتيائها مـن إدارة ترامـب. هـذا بينمـا تتفـق كـل مـن السـعودية والإمـارات والبحـرين علـى ذات السياسـة التـي جعلـت نتنيـاهو يـردد فـي أكثـر مـن مناسـبة أن إسـرائيل لـم تعـد فـي حاجـة إلـى تحقيـق السـلام مـع الفلسـطينيين مـن أجـل تطبيـع علاقاتهـا مـع الـدول العربيـة. وتسـتمر عُمـان فـي لعـب دورهـا بوصـفها "جنيـف" الشـرق بمواقفهـا الحياديـة ظـاهرا (كانـت أول بلـدان الخلـيج فـي اسـتقبال زوار إسـرائيليين ولعب دور الوسيط بين العرب وإسرائيل).

لأغـراض هـذه الورقـة، سـوف نسـتعرض الـدور القطـري، كدراسـة حالـة، وفحص التباينات والتشابهات بينه وبين الدور الخليجي الموصوف آنفا:

لماذا قطر؟ ومن هي قطر؟

في حزيران 2017، قطعت أربع دول عربية علاقاتها الدبلوماسية مع دولة قطر وفرض حصار عليها بذريعة دعمها الإرهاب والتدخل في شؤون الدول الأربعة. اعتقدت دول الحصار أن قطر سرعان ما سوف تستسلم باعتبار البيئة الدولية المواتية مع فوز ترامب، وبحسابات فارق القوة التقليدية، علاوة على عنصر المفاجأة. تبين أن قطر، تعويضا عن فقرها الجغرافي والديموغرافي والعسكري، قد طورت أدوات مغايرة؛ التحالفات الإقليمية والدولية، اتباع سياسة التحوط والموازنة، الاعتماد على المؤسسات والهياكل الدولية. بمعنى آخر استثمرت قطر خلال السنوات الماضية في التنمية والسياسة الخارجية والقوة الناعمة.

يبلغ عدد سكان قطر حوالي 2.5 مليون نسمة (لا يشكل القطريون الأصليون أكثر من 20%)، وهي شبه جزيرة ترتبط بريا بالعالم الخارجي عبر منفذ وحيد على الحدود مع السعودية. لتلبية احتياجات سكانها تعتمد قطر بشكل شبه كلي على الاستيراد من الخارج. أصبحت قطر محمية بريطانية في أوائل القرن العشرين حتى حصولها على الاستقلال 1971. نظام الحكم فيها وراثي دستوري وتحكمها أسرة آل ثاني منذ منتصف القرن 19. تعتبر قطر بلدا محافظا بالرغم من أنها دولة ذات تنمية بشرية عالية جدا، وتملك أعلى معدل دخل في العالم. أمير قطر الثامن هو تميم بن حمد آل ثاني الذي سلمه والده حمد بن خليفة آل ثاني السلطة في 25 يونيو 2013. الأمير له السلطة الحصرية في البلاد. قبل اكتشاف النفط ركز اقتصاد المنطقة القطرية على صيد السمك واللؤلؤ. اكتشف النفط في قطر عام 1940 في حقل دخان.

تصاعد دور قطر في السياسة الخارجية الإقليمية والدولية، منذ الانقلاب الأبيض عام 1995 الذي شكل علامة فارقة في تاريخها. تعود بعض أسباب هذا الصعود إلى الإسراع في تطوير احتياطيات البلاد الهائلة من الغاز الطبيعي (ثالث احتياطي عالمي وأول مصدر)، وتبني مفهوم "القوة الناعمة" وإسقاطاتها.

استفادت دولة قطر من الظروف السياسية التي جدت على المنطقة بعد اجتياح العراق للكويت عام 1990، وتراجع اللاعبين الإقليميين التاريخيين مثل: مصر والسعودية والعراق، وتعويضها مقومات الدولة الرائدة من جغرافيا وديموغرافيا، بأخرى كالإعلام، والاستثمار المالي، والتحالف مع قوى عظمي، والوساطة الإقليمية مما مكنها من تحقيق كثير من أهداف سياستها الخارجية.

في كل الأحوال، يرتبط نجاح السياسة الخارجية القطرية بما أتيح لها من حماية دولية، وما توفر لديها من أدوات إعلامية ومالية، وما تمتعت به القيادة السياسية القطرية من جرأة وطموح في أداء دور متميز بالمنطقة. غير أن هناك نظرية أخرى مفادها أن الولايات المتحدة الأمريكية، منذ أزمة الخليج الثانية، سعت إلى تغيير خارطة الشرق الأوسط برسم خارطة جديدة تتلاءم والمصالح الأمريكية، والتي تحتاج لأدوات تحقق لها ذلك. في هذا السياق سمح لقطر أن تلعب أدوارا إقليمية مؤثرة، وأن تحرك سياستها الخارجية بأدوات متعددة، تنوعت بين حركة دبلوماسية وقوة إعلامية وقدرات مالية من أجل تحقيق مصالحها وأهدافها، المرتبطة حصرا بمصالح الولايات المتحدة. على هذا الطريق حققت قطر ما يلي:

(1) تبني سياسات متوازنة وغير عدائية أو استفزازية تجاه جيرانها

(2) حددت اختياراتها انطلاقا من كونها "محمية أمريكية"

(3) باتت نجما دبلوماسيا ساطعا يجذب إلى فلكه الأطراف المتنازعة

(4) تجاوزت قوى إقليمية تقليدية؛ بسبب انكفاء السعودية وترهل نظام مصر.

ثمة حدثين هامين؛ دفعا القيادة القطرية إلى تغيير سياستها المتبعة بالانطواء على الذات، أولهما: الاجتياح العراقي للكويت عام 1990، وفشل المنظومة الخليجية بقيادة السعودية في حماية الكويت وصد الاجتياح، ثانيهما: اهتزاز العلاقة بين السعودية وقطر بسبب تحرشات حدودية في عامي 1992 و1994. وبوصفها دولة صغيرة الحجم، لا تملك قطر خيارات كثيرة لحماية أمنها أمام الأطماع الخارجية إلا بالارتباط بدولة كبرى أو الموازنة بين عدة دول، عبر انتهاج سياسات متقلبة حيال هذه الدول لخلق هامش مناورتها الخاص، أو التحالف مع مجموعة دول في المنظمات الدولية. وفي الوقت الذي بدا فيه أن قطر تجمع بين الخيارات الثلاثة، إلا أنها في الواقع تحتكم لحقيقة إندراجها ضمن استراتيجية الدولة الحامية لها، أي الولايات المتحدة .

تطور الموقف القطري من القضية الفلسطينية

انحكم الموقف القطري تجاه القضية الفلسطينية بجدل ديناميتين: الإيمان بعدالتها وتقديم الدعم لها (غالبا ما كان شكلانيا) أو الامتثال للموقف العربي الغالب رسميا وشعبيا، والثانية الرغبة القطرية في أن تكون لاعبا إقليميا مؤثرا، ما يقتضي علاقة جيدة مع إسرائيل وحماية أمريكية واستقلالية عن الدور السعودي والتأثير المصري.

أدركت القيادة القطرية الجديدة أهمية "الاستثمار" في الساحة الفلسطينية كي تحقق أهداف سياستها الخارجية، هذا الاستثمار أخذ أشكالا متعددة، وحمل أهدافا متناقضة: دعم مالي ودبلوماسي، لعب على التناقضات

وتأجيجها في الحقل السياسي الفلسطيني، لعب دور الوسيط بين الفلسطينيين والإسرائيليين وبين الفلسطينيين أنفسهم،.. ومن خلال ذلك سعت قطر إلى توجيه رسائل إلى كل من يعنيه أمر الصراع!

من الواضح أن قطر باتت تمتلك نفوذا استثنائيا في فلسطين بشقيها، ربما أكثر من بعض القوى الإقليمية ذات الثقل التقليدي. لم يأت هذا النفوذ فجأة، فقد جرى تعزيزه على مدى سنوات عديدة عبر أدوات مختلفة (الجزيرة، الدعم المالي، لعب دور الوسيط) وأيضا في محطات مختلفة؛ تأييد اتفاقية أوسلو ودعم سلطة ياسر عرفات، استضافة قيادة حماس المطرودة من الأردن 1999 وأيضا بعد اندلاع الانتفاضات العربية 2011، تغطية الجزيرة للأحداث الفلسطينية، زيارة الأمير القطري إلى غزة 2012، الوساطة بين حماس وإسرائيل للإفراج عن الأسرى ووقف التصعيد وتحقيق تفاهمات، إدخال تعديل على المبادرة العربية تتعلق بالحدود وتبادل الأراضي لإرضاء الموقف الأمريكي.

الملفت للانتباه أنه مع العلاقة الجيدة للدوحة مع رئيس السلطة الفلسطينية، بدا أن قطر تقف بثقلها خلف حماس ودعمها وتأييد مواقفها وحماية حكمها. إلى ذلك، تمايزت قطر عن بلدان الخليج الأخرى التي تلهث وراء تطبيع علاقاتها مع إسرائيل كما بدا واضحا في قمة وارسو 2019، فقد أعلن رئيس الوزراء القطري أنه بدون حل القضية الفلسطينية "ستكون هناك دائما مشكلة" بين الدوحة وتل أبيب. كما تمايزت قطر عن السعودية بعدم اهتمامها بالانتماء الأيديولوجي لمن ترعاهم أو تدعمهم، وعن مصر باستعدادها للمناورة بين المعسكرات المتنافسة، والانخراط في نزاعات علنية مع الحلفاء والرعاة الأقربين، بهدف تعزيز سياساتها الخاصة.

لطالما أثار الدور القطري في الساحة الفلسطينية حالة من الجدل، بسبب ما تتخذه قطر من مواقف متناقضة تعزز هذه الحالة، فهي تدعم

حماس بكل الأشكال، وفي نفس الوقت تعلن أنها لا تعادي السلطة الفلسطينية، وتترك الجزيرة من فترة لأخرى تستهدفها وتستهدف رموزها، وتجمعها علاقات قوية مع تل أبيب! وفي كل الأحوال يرى البعض أن اعتمادها على دبلوماسية "دفتر الشيكات" وطرحها حلولا سطحية ومؤقتة للمشكلات وعدم قدرتها على متابعة التنفيذ وضمان التزام الأطراف، يجعلها في نهاية المطاف مجرد عامل مساعد وليس عاملا مقررا أو لاعبا رئيسيا!

العلاقات القطرية- الإسرائيلية

في عام 1991، أعرب الأمير السابق خليفة بن حمد آل ثاني عن دعمه لمؤتمر السلام في مدريد، في الإجمال لم تكن مواقف قطر الخارجية تخرج عن إطار السياسة الخليجية عموما والسعودية على وجه الخصوص.

بعد انقلاب الإبن على أبيه، وعلى الضد من رغبة السعودية ومصر، وآملا في الحصول على الاعتراف بشرعية وصول الأمير حمد بن خليفة إلى حكم الإمارة، حدثت تحولات دراماتيكية على السياسة القطرية: تأسيس قناة الجزيرة، شراء الحماية الأمريكية عبر إقامة القواعد العسكرية، إقامة علاقات مباشرة مع إسرائيل بشكل منفرد، (بعد أن كانت سرية) عبر فتح مكتب تمثيل تجاري في الدوحة.

قطر أقامت علاقات مع إسرائيل لسببين؛ أولها: جذب اهتمام الأمريكيين أكثر، وثانيهما: كجزء من سياسة قطر المتصلة بجمع أوراق تأثير في لعبة التوازنات الإقليمية بين لاعبين كبار (مصر، السعودية، إيران، تركيا). العلاقات مع إسرائيل تشكل بالنسبة لقطر تأكيد لاستقلاليتها في الساحة العربية وأيضا فرصة اقتصادية (بيع الغاز الطبيعي، الحصول على التكنولوجيا الفائقة). وأيضا انسجاما مع التزامها بالاستراتيجية الأمريكية في المنطقة. في عام 2008 صرح الأمير القطري أن قطر تسعى للتوسط بين

إسرائيل وحماس، منوها أن حركة حماس مرنة وقد تغيرت بشكل كبير، خصوصا حديثها عن الالتزام بوقف إطلاق النار".

الدول المحاصرة لقطر عبرت عن غضبها ليس بسبب اتصالاتها مع الإسرائيليين، وإنما تقديمها الدعم لحركة "حماس" التي يعتقد أنها لازالت موالية لطهران، والأهم لأن قطر باتت تنافس هذه الدول –مصر والسعودية– على قيادة الإقليم.

أمريكيا وإسرائيليا قطر مفيدة لسياساتهما في المنطقة؛ ترويض حركات المقاومة، منع تفاقم الأزمة الإنسانية في غزة والاضطلاع بإعادة الإعمار، إرباك جهود المصالحة الفلسطينية، فزاعة تستخدم في وجه الدول العربية المعتدلة مثل مصر والسعودية كي لا تنافسها على قيادة الإقليم مستقبلا، تشجيع بناء علاقات طبيعية مع إسرائيل، ولاسيما المساعدة في تسريع خطة ترامب للسلام في الشرق الأوسط والتي تركز على إعادة إعمار غزة وتعزيز العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربي، تقليل مساحة المناورة أمام إيران وتأثيرها على حركات المقاومة.

في ضوء هذه الخطة، وجوهرها بناء تحالف عربي–إسرائيلي كجزء من رؤية استراتيجية لعزل طهران، تشكل العلاقات القطرية–الإسرائيلية وقد حققت نتائج ملموسة، نموذجا يمكن تكراره.

أدوات قطر في التأثير

- القوة الناعمة
- إعلام الجزيرة وتكنولوجيا المعلومات
- الاستثمار الاقتصادي والمال السياسي الموجه
- التحالف مع الإسلام السياسي وحركات المقاومة

القوة الناعمة :

في تأسيس سياستها الخارجية جمعت قطر بين خيارات ثلاثة؛ حماية أمريكية، بناء محور إقليمي، علاقات قوية مع مجموعة كبيرة من دول العالم. استغلال القوة الاقتصادية والمالية والعلاقات المتوازنة نجحت قطر في إدارة الوساطات الإقليمية كما نجحت في المشاركة الفاعلة في المحافل والمنتديات الإقليمية والدولية وحولت عاصمتها إلى مركز جذب فكري وثقافي ورياضي وأكاديمي.

إعلام الجزيرة وتكنولوجيا المعلومات

مع انتشار ظاهرة "الفضائيات" وسط سيطرة رسمية على الإعلام العربي، صدر قرار إنشاء قناة إعلامية إخبارية عالمية 1996 لتكون نافذة قطر على العالم وأحد أدواتها في تنفيذ سياستها الخارجية، سرعان ما صارت "شبكة" إعلامية متعددة. كان للجزيرة دور كبير في الشأن الفلسطيني وخصوصا مع اندلاع الانتفاضة الثانية وتغطية ما تلا ذلك من أحداث: الانتخابات، الفلتان الأمني، سيطرة حماس على غزة، الحروب الإسرائيلية المتكررة على قطاع غزة، جولات الحوار الفلسطيني واتفاقيات المصالحة، وعربيا حرب العراق والانتفاضات العربية وغير ذلك. مما أكسبها مصداقية في أوساط الجمهور العربي والفلسطيني وسمح للقائمين عليها تاليا بتمرير "مواقف ورؤى وتحيزات" بعينها. حتى بدا أن سياسة الجزيرة الإعلامية إن هي إلا تقاسم أدوار مع الدبلوماسية القطرية المباشرة، وتجاوزت القناة عملية نقل وتغطية الأحداث والأزمات إلى صناعتها (كان ذلك واضحا في الحالة الفلسطينية تأليب الرأي العام على السلطة، افتعال خلافات، تحريض،..). تبنت الجزيرة سياسة تلامس عواطف الجماهير، وانحازت إلى مواقف قريبة من الإسلام السياسي وصنعت نجوما إعلامية بمثابة أبواق للسياسة القطرية،

حتى إنها فتحت الباب أمام الرواية الإسرائيلية للظهور على الشاشات العربية، عبر استضافتها لضيوف إسرائيليين.

الاستثمار الاقتصادي والمال السياسي الموجه:

استخدمت قطر الأدوات الاقتصادية، كما هو حال أدوات سياستها الناعمة والإعلامية بشكل فاعل، وساعدها على الاستخدام الأمثل لهذه الوسائل، حجم الثروة المادية التي تتمتع بها، والتي استطاعت من خلالها أن تحقق الكثير من أهداف سياستها واستراتيجيتها الخارجية.

وظفت قطر المال السياسي (قروض، مساعدات، منح، استثمارات) للدول والتنظيمات والمنظمات المدنية والشخصيات ومن الآليات المتبعة صندوق قطر للتنمية، الهلال الأحمر القطري، جمعية قطر الخيرية، اللجنة القطرية لإعادة إعمار غزة، وغير ذلك.

فلسطينيا، شكل الدعم المالي أحد أهم وسائل التأثير. قدرت المساعدات القطرية لقطاع غزة منذ 2012، بما في ذلك المنحة القطرية الأخيرة، حوالي 707 مليون دولار توزعت بين منح إعادة إعمار، مساعدات إنسانية طارئة، مساهمة في حل أزمة الكهرباء ودفع رواتب موظفي غزة. المنحة القطرية الأخيرة حظيت باهتمام سياسي وإعلامي كبير نسبيا، نظرا لطريقة تحويلها ونقلها، وارتباطها علنا بمحاولات الوصول إلى تهدئة وتفاهمات بين إسرائيل وحركة حماس.

وإذا كان حجم المساعدات القطرية محدودا مقارنة بما أنفقته حكومة الأمر الواقع من الواردات المحلية وما أنفقته السلطة الفلسطينية خلال العقد المنصرم، حوالي 18%، إلا إن دلالاتها السياسية كانت كبيرة من حيث هي أداة تأثير سياسي قطري (عبر جولات السفير القطري محمد العمادي) يصل أحيانا حد الابتزاز لدفع حماس نحو اختيارات سياسية مثيرة للجدل، ومن حيث

أنها أموال تنفق مباشرة في القطاع دون المرور عبر مؤسسات السلطة. علاوة على ذلك، يمكن القول أن المساعدات القطرية تعمل على تسكين مشكلات القطاع المعيشية لفترة محدودة، ولكن ليس لها أثر تنموي أو حلول اقتصادية مستدامة.

التحالف مع الإسلام السياسي وحركات المقاومة:

على الرغم أنه تم إنهاء وجود تنظيم الإخوان المسلمين في قطر عام 1999، إلا إن قطر أصبحت مركزا للنشاط الإخواني خارج حدودها، مستخدمة إياه كأداة من أدوات تنفيذ سياستها الخارجية وزيادة نفوذها. وقد أثبتت هذه الأداة أنها لا تقل قوة وتأثيرا عن ذراعها الإعلامي الجزيرة أو ذراعها المالي، لما كانت تملكه جماعة الإخوان من حضور بالشارع العربي، وقوة تأثير على الجماهير وخصوصا بعد سبتمبر 2001، وإظهارها قدرا من الوسطية والاعتدال جعلها محط اهتمام أمريكي.

بدا أن السياسة الأمريكية في المنطقة تنتقل من دعم الأنظمة الديكتاتورية إلى التواصل مع تنظيمات الإسلام السياسي المعتدلة في مواجهة التيارات السلفية الجهادية. في إطار هذه السياسة، تعميم الفوضى على طريق إعادة هيكلة المنطقة بما يخدم الاستراتيجية الأمريكية وحليفتها إسرائيل، أطلق بوش الإبن المارد الديني، وأخرج العراق من معادلة القوة الإقليمية، وأطلق خلفه أوباما المارد الطائفي ليخرج تاليا سوريا من المعادلة أيضا. استضافة يوسف القرضاوي والسياسة القطرية المنحازة للتيارات الإسلامية وأيضا دور الجزيرة الإعلامي، كلها يمكن إرجاعها إلى الدور القطري المنوط بها ضمن الرؤية الأمريكية الشاملة.

الدور القطري الجديد كان يقتضي تعزيز العلاقة مع حركات المقاومة ومعظمها في هذه الآونة محسوب على التيارات الدينية (حزب الله، حماس،

الجهاد، والتنظيمات في الساحة السورية والعراقية) وذلك ليتسنى لها القبول الشعبي عربيا، ولكي تتمكن من تطويع سياسات ومواقف هذه التيارات، وربما حتى التحكم فيها وتوجيهها. اللافت أن بعض حركات الإسلام السياسي، مثل جماعة الإخوان المسلمين وحركة حماس، حسمت أمرها بالكامل وقررت قطع كل علاقاتها مع حلفائها القدامى والانضمام إلى معسكر "الاعتدال" العربي الجديد الذي تقف على رأسه قطر، وهو منافس لمعسكر الاعتدال القديم، وهما معسكران قريبان للولايات المتحدة.

وقفت قطر سندا وقدمت دعما ماليا وإعلاميا وسياسيا لحركة المقاومة الإسلامية "حماس"، حيث أقام رئيس مكتبها السياسي وعدد من قادتها بعد الخروج من سوريا فيها، وكان أمير قطر أول زعيم دولة يزور غزة تحت حكم حماس، والذي أعتبر بمثابة اعترافا بشرعية حكمها، وخصصت مساحة كبيرة من فضاء قناة الجزيرة لدعمها إعلاميا، ودعمتها على حساب السلطة الفلسطينية ومصر. كان لقطر دور في تأجيج الصراع بين حركة فتح وحماس، ولها أيضا دور في إبعاد حماس عن سوريا ومحور الممانعة التقليدي (إيران، حزب الله، سوريا)، وأيضا في تكريس الواقع الانفصالي في غزة وإفشال جهود المصالحة.؟

الاستنتاجات:

بعد هذا العرض الوصفي التحليلي لموضوع الدور الخليجي في الصراع، ربما يصعب الخروج باستنتاجات محددة أو يقينية، ولذلك سوف أكتفي بتسجيل مجموعة من الأفكار أو الخلاصات أو الملاحظات لمزيد من النقاش والبحث:

(1) ثمة تمايز في مواقف الحكومات الخليجية والرأي العام (الشعوب والنخب)، تتماثل فقط عند الأحداث الفارقة، إلا أنه يسجل ضعف الرأي العام

لأسباب تعود لطبيعة التركيبة الديموغرافية ونمط العقد الاجتماعي ونوعية نظام الحكم.

(2) الدعم المالي أحد أهم أدوات التأثير الخليجي في الصراع. استخدم المال تعبيرا عن التعاطف والتأييد، كما استخدم تغطية لانحراف المواقف وتواطؤ الحكومات، وأيضا للابتزاز السياسي والضغط وشراء الذمم. وأيضا استخدمته كل الدول تعبيرا عن التزاماتها بموجب القرارات الصادرة عن القمم العربية والإسلامية أو المؤتمرات. من الواضح، أن هذا الدعم لن يجدي نفعا طالما تعلق الأمر بجوهر القضية الفلسطينية!

(3) للدور الخليجي في الصراع عموما، وللقطري خصوصا، ثمة محددات كثيرة، أهمها حاجتها للحماية الأمريكية وبالتالي خدمتها للاستراتيجية الأمريكية التي وضعت بعد انتهاء الحرب الباردة، وأزمة الخليج الثانية، والمعدلة بعد سبتمبر 2001، تؤتي ثمارها اليوم مع ترامب، قد اقتضت أدوارا معينة لحلفائها أو بالأحرى أعاد هؤلاء الحلفاء تكييف أنفسهم معها واتخذوها مرجعا وهاديا. من "محميات بريطانية إلى محميات أمريكية"!

(4) من بين النماذج الثلاثة للأدوار الخليجية: النموذج الكويتي "العروبي"، النموذج السعودي الرجعي، النموذج القطري التآمري، يعتبر الأخير الأشد خطرا والأكثر دهاءً وأثرا ويكاد يصيب ما عجزت الأدوار الأخرى عن تحقيقه!

(5) لم تخرج قطر عن خط "الاعتدال" كما لم تتفلت من تحت العباءة الأمريكية، بل على العكس من ذلك تماما، كل ما هنالك أنها تمايزت عن أدوار الحلفاء التقليديين (وقد باتوا مزعجين بالنسبة للرأي العام الأمريكي وجزء من النخبة السياسية) وسلوكهم السياسي من حيث طريقة التنفيذ وحنكة القيادة. السلوك القطري دليل على فشل النظامين العربي والخليجي وشللهما.

(6) الرهان على إمكانية التخلي عن القضية الفلسطينية ودفعها إلى الخلف أمام حسابات المصالح والمكاسب الموهومة رهان في غير محله حتى وإن نجح المطبعون فيما هم بصدده إلى حين. الوضع الحالي سوف يتغير بالضرورة، وستثبت الأيام أن إيران في الواقع لا تمثل خطرا أو تهديدا جديا لأحد، وستعود القضية الفلسطينية العادلة لتحتل سلم أولويات العرب والعالم. التخلي عن فلسطين ناهيك عن التآمر عليها سيكون له عواقب وخيمة على دول الخليج.

(7) من خلال تتبع نمط العلاقة القطرية–الإسرائيلية في الشأن الفلسطيني، والكيفية التي بدأت بها، ودرجات صعودها وهبوطها حسب الموقف السياسي في المنطقة، نستنتج أن الطرفين متمسكان باستمراريتها، ومستعدان لتطويرها. وبعد أن كانت هذه العلاقات سرية، باتت علنية أمام الجميع، ولم يعد مجالها الاتصالات الدبلوماسية أو في المحافل الدولية فقط، وإنما عبر الدور الذي يلعبه سفيرها محمد العمادي وتحركه المكشوف من وإلى قطاع غزة عبر تل أبيب ورام الله وتنسيقه مع المبعوث الأممي ملادينوف. باتت هذه العلاقة القوية تستخدم كثيرا للوساطة وقت الأزمات (وقف إطلاق النار، تقديم الدعم الإنساني في غزة،..) والأهم دفع الموقف الفلسطيني عموما و"الحمساوي" خصوصا للتماهي مع الاستراتيجية الأمريكية والإسرائيلية في المنطقة.؟

أهم المراجع:

(1) THE GULF STATES AND ISRAELI-PALESTINIAN CONFLICT RESOLUTION, BAKER INSTITUTE POLICY REPORT, NUMBER 61, SEPTEMBER 2014

(2) موقف مجلس التعاون الخليجي من القضية الفلسطينية، ما بين عامي 1981-2012، من خلال البيانات الرسمية الصدارة عنه، أطروحة ماجستير، الجامعة الإسلامية، غزة، 2014

(3) السياسة الخارجية القطرية في ظل التحولات السياسية العربية 2003-2012، أطروحة ماجستير، جامعة الأزهر، غزة 2014

(4) قطر والفلسطينيون، معين رباني، https://www.facebook.com/Jadaliyya/posts/138759126279649/، ديسمبر 2012

(5) ماذا وراء العلاقات بين إسرائيل ودول الخليج العربية، عمر رحمان، مركز بروكنجز-الدوحة، https://www.brookings.edu/blog يناير 2019

(6)Israel woos Arab States amid signs of warming ties, Marc DAOU, October 2018, https://www.france24.com\

السياسة الإسرائيلية تجاه قطاع غزة وانعكاسها على القضية الفلسطينية

د.خالد شعبان

أ.جمال البابا

ملخص

على مدى عشرات السنين من الإحتلال الإسرائيلي لقطاع غزة فإن الرؤى والمواقف الإسرائيلية قد أظهرت غياب الأفق السياسي والأمني للتعامل مع قطاع غزة، وبصفة عامة فإن الغالبية العظمى من هذه الرؤى والمواقف لم تظهر أي أطماعاً إسرائيلية في قطاع غزة، حتى من الناحية التوراتية، فإن الديانة اليهودية لا ترى أي أهمية توراتية لقطاع غزة، وباستثناء التصريحات الأولى لبن غوريون الذي نادى بضم قطاع غزة بعد ترحيل سكانه إلى العريش فإن معظم المواقف الإسرائيلية تؤكد أن قطاع غزة يمثل عبئا أميناً وديمغرافياً على إسرائيل التي حاولت جاهدة خلال السنوات العشرين الأخيرة إيجاد صيغة للتخلص من هذا العبء، وكانت اتفاقية أسلو 1993 بين إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية أولى الخطوات الإسرائيلية للتخلص من هذه الكتلة البشرية ذات المواصفات الخاصة من خلال نقل السيطرة الإدارية والأمنية على هؤلاء السكان للسلطة الوطنية الفلسطينية.

ومع إنطلاق إنتفاضة الأقصى 2000 وفي ظل تنامي العمل العسكري من قبل أجهزة السلطة الفلسطينية والتنظيمات المسلحة وتعثر عملية السلام اتخذت إسرائيل في عام 2005 وضمن رؤية يمينية لإدارة الصراع قراراً بفك الإرتباط وانسحاب أحادي الجانب من قطاع غزة وهي خطوة أكدت أن استراتيجية إدارة الصراع هي السائدة في الفكر السياسي والإستراتيجي للأحزاب اليمينية الحاكمة في إسرائيل، وكتعبير عن المخاطر الأمنية والأخلاقية والديمغرافية لاستمرار احتلال هذه الكتلة البشرية وصعوبة التوصل إلى اتفاقية سلام، وكجزء من إدارة إسرائيل للصراع فإن الرسالة الإسرائيلية التي جاءت من هذا الانسحاب، "اذا لم يعد بإمكاننا الاستمرار في احتلالكم ولم يكن بمقدورنا التوصل إلى سلام معكم، فالخيار الأفضل أمامنا هو خطوة من جانب واحد وتحديد حدودنا ومصالحنا أيضا من جانب واحد".

منذ ذلك الحين تعاملت إسرائيل مع قطاع غزة ولفترة وجيزة كملف أمني ثم تطور هذا التعامل ليزاوج بين الأمني والسياسي ضمن عنوان رئيسي "تحييد قطاع غزة أمنياً وسياسياً"، والإستفراد بالضفة الغربية.

هذه الاستراتيجية بدأت أكثر وضوحاً بعد صعود اليمين إلى سدة الحكم في إسرائيل في العام 2009 حيث بدأت الحكومات الإسرائيلية خطوات لتكريس الإنقسام واعتباره فرصة ذهبية لفرض حل دائم يتماشى والرؤية الإسرائيلية، أو على أقل تقدير إدارة الصراع بطريقة مريحة مع إقليمين منفصلين تحكمهما سلطتين مختلفتين وبأدوات تناسب كل إقليم على حدة، إن الرؤية الأمنية والسياسية الإسرائيلية تجاه قطاع غزة تستند إلى مبدأ أساسي وتقوم على عدة مرتكزات، أما المبدأ فهو حاجة إسرائيل وقدرتها على تسوية المشكلة الفلسطينية من ضمنها ملف قطاع غزة بطريقة تعكس تفوق القوة الكبير لإسرائيل وتضمن أمنها ومصالحها الحيوية، أما المرتكزات الرئيسية فهي كالآتي:

1- الموقف الإسرائيلي المبدئي من قطاع غزة كتلة بشرية واقتصادية متهالكة وخطرة.

2- تبني استراتيجية إدارة الصراع مع الجانب الفلسطيني وعدم الذهاب إلى مربع إنهاء الصراع مع الحفاظ على عدم الانزلاق لمواجهة عسكرية تخلط الأوراق.

3- تكريس الانفصال الجغرافي والسياسي بين الضفة الغربية وقطاع غزة مع الإبقاء على قطاع غزة محاصراً وضعيفاً وتكريس مرجعيات سياسية مختلفة لكل إقليم.

4- الوصول للمرحلة الحاسمة وهي إخراج قطاع غزة من دائرة الصراع والإستفراد بالضفة الغربية مع المحافظة على هدوء الجبهة الجنوبية.

إن المتأمل للخطوات والإجراءات الإسرائيلية تجاه قطاع غزة في السنوات الخمس الأخيرة، يلاحظ أن إسرائيل تحاول جاهدة بالإضافة إلى استعادة قوة الردع تحاول استبعاد السلطة الوطنية كممثل لسكان قطاع غزة من خلال الحديث غير المباشر مع سلطة حماس عبد الوسطاء المصري والقطري واحياناً الأممي ممثلا بميلادينوف، ويبدو أنها حققت نجاحاً في هذا الاتجاه، حيث أن آخر تمثيل سياسي للسلطة الوطنية الفلسطينية لقطاع غزة أمام إسرائيل كان في العام 2014 عندما ترأس عزام الأحمد عضو اللجنة المركزية لحركة فتح الوفد الذي خاض محادثات التهدئة في القاهرة.

التفاهمات الأخيرة ومحاولات ضرب وحدانية التمثيل على طريق الفصل بين الضفة والقطاع:

منذ بداية الاحتلال الإسرائيلي للأراضي الفلسطينية في عام 1967، تعمدت إسرائيل التعامل مع كل إقليم بمعزل عن الآخر رغم خضوع الإقليمين منذ ذلك الحين للحكم العسكري الإسرائيلي إلا أن سلطات الاحتلال أبقت

علـى تطبيـق القـوانين المصـرية فـي قطـاع غـزة والحكـم العسـكري، والقـانون الأردني في الضفة الغربية.

وعلـى مـدى عقـود مـن الـزمن فـإن الثابـت أن الـرؤى والسياسـات الإسـرائيلية تجـاه قطـاع غـزة إنطلقـت مـن الإحتياجـات الأمنيـة والإسـتراتيجية الأساسية لإسرائيل، وعلـى مـدى عقـود أيضـا مثـل قطـاع غـزة إشـكالية غيـر قابلـة للحـل، حيـث تراوحـت رؤى الحـل الإسـرائيلية بـين رغبـات الـتخلص مـن أيـة مسؤولية على القطاع ومحاولات السيطرة عليه من الناحية الأمنية.

ومنـذ انطـلاق مسـيرات العـودة وفـك الحصـار" فـي مـارس2018 والتـي كـان الهـدف منهـا العمـل علـى فـك الحصـار المفـروض علـى قطـاع غـزة وتحسـين الأحـوال المعيشـية لسـكانه، خاصـة وأن حصـار القطـاع وأحـوال سـكانه المعيشـية السـيئة لـم تعـد تحظـى بالاهتمـام الإقليمـي والـدولي، يضـاف إلـى ذلـك الظـروف الاقتصـادية والسياسـية الصـعبة التـي تمـر بهـا حركـة حمـاس بعـد عزلتهـا العربيـة والدوليـة، كمـا أن القـوة العسـكرية المباشـرة لـم تعـد مجديـة فـي مواجهـة آلـة الحـرب الإسـرائيلية، وبالتـالي فـإن مسـيرات العـودة إن لـم تـؤد إلـى الهـدف المنشـود فـي فك الحصار فإن تكلفتها العسكرية على حركة حماس ستكون محدودة.

فـي ظـل هـذه الأجـواء بـدأ الخطـاب السياسـي فـي إسـرائيل يتحـدث عـن الشـأن الغـزي بعيـداً عـن السـلطة الوطنيـة الفلسـطينية ومنظمـة التحريـر الفلسـطينية، علـى إعتبـار أن مـا يـتم فـي غـزة هـو ترتيبـات وتفاهمـات ذات طـابع أمنـي واقتصـادي وإنسـاني مـع السـلطة التـي تحكـم مباشـرة فـي غـزة وهـي حركـة حمـاس، وبـدأ الوسـطاء ممثلـين بقطـر كـداعم مـالي ومصـر كضـامن أمنـي والمبعـوث الأممـي كغطـاء سياسـي فـي عبـاءة إنسـانية، حيـث بـدأت قطـر فـي ضـخ الأمـوال وبالتنسـيق المباشـر مـع الحكومـة الإسـرائيلية إلـى موازنـة حكومـة الأمـر الواقـع فـي قطـاع غـزة دون المـرور عبـر القنـوات الماليـة الرسـمية للسـلطة الوطنيـة الفلسـطينية، وبـدأ الوفـد الأمنـي المصـري يلتقـي بـالطريفين الإسـرائيلي

والحمساوي لصياغة تفاهمات واحتواء الأزمات وتقديم التسهيلات دون التنسيق المباشر مع السلطة الفلسطينية في رام الله.

على هذا النمط سارت الحكومة الإسرائيلية في التعامل مع قطاع غزة دون أدنى تنسيق مع السلطة الوطنية الفلسطينية في رام الله بل على العكس لم يتوان الساسة الإسرائيليون وعلى رأسهم نتنياهو من التصريح ودون مواربة بأنهم مع تعميق الإنفصال بين الضفة الغربية بما تمثله من ثقل سياسي واقتصادي وبين قطاع غزة الذي يعاني من أوضاع معيشية وإنسانية معقدة.

الخلاصة:

يمكن تقسيم الموقف الإسرائيلي من قطاع غزة إلى أربعة مراحل حاولت إسرائيل في كل مرحلة أن توظف الأوضاع في القطاع بما يخدم رؤيتها وأجندتها الأمنية والإستراتيجية وبما يحقق مصالحها العليا.

1- الفترة من 1949-1967:

حاولت إسرائيل من خلال المشاريع الدولية والتدخل الدولي معالجة الأوضاع المعيشية والسياسية لقطاع غزة وسكانه بما يقلل من الآثار السلبية لعملية اللجوء وتدفق أعداد كبيرة من سكان فلسطين إلى هذه البقعة الصغيرة الأمر الذي أدى إلى تغيير جوهر ــ التركيبة الديمغرافية والاقتصادية إضافة إلى الضغط الرهيب مع الموارد المحدودة وتفشي حالة الفقر والعوز بين السكان هناك.

2- الفترة من 1967-1993:

وهي فترة الإحتلال الإسرائيلي حيث حاولت إسرائيل تفكيك البنية الإجتماعية لمجتمع اللاجئين في قطاع غزة وفتح سوق العمل داخل إسرائيل من أجل التخفيف من الحالة الثورية التي سادت في القطاع واندلاع الانتفاضة الشعبية الأولى التي مهدت للوصول إلى إتفاق أوسلو.

3- اتفاق أوسلو 1993- حتى 2005:

وهي الفترة التي حاولت إسرائيل التخلص من الأعباء الأمنية والسياسية لسكان القطاع ونقل هذه الأعباء إلى السلطة الوطنية الفلسطينية مع الإحتفاظ بالسيطرة الأمنية والإقتصادية العليا.

4- مرحلة ما بعد فك الإرتباط وسيطرة اليمين على الحكم في إسرائيل:

وتميزت هذه المرحلة برؤية إسرائيلية أكثر وضوحا تجاه قطاع غزة تميزت بتعميق الإنقسام بين شقي الوطن وترسيخ عوامل الإنفصال بهدف

الوصول إلى إخراج قطاع غزة بتركيبته المعقدة من الصراع والإستفراد بالضفة الغربية.

يبدو أن الرؤى الإسرائيلية تجاه قطاع غزة تتجه نحو عقد تفاهمات "تسوية" مع حركة حماس بصفتها سلطة الأمر الواقع في غزة، هذه التفاهمات عنوانها الظاهر وقف اطلاق النار مقابل تحسين الأوضاع الاقتصادية والمعيشية للسكان هناك، مع أن مجريات الأحداث على الأرض ومن خلال المواقف والتصريحات المعلنة فقد أصبح شبه المؤكد أن إسرائيل تتبنى استراتيجية بدأت تجلياتها أكثر وضوحاً تقوم على تعميق الإنقسام بين شقي الوطن وصولا إلى الإنفصال التام بينهما لتحقيق هدف نهائي وهو ضرب المشروع الوطني وتصفية القضية الفلسطينية، وذلك من خلال استكمال أدوات وطرح حلول للتعامل مع كل إقليم على حدة، من خلال رؤى مختلفة التحدث مع مرجعيات مختلفة ضمن استراتيجيتها لإدارة الصراع، فقطاع غزة بمشاكله وتعقيداته يجب إخراجه من دائرة الصراع والإستفراد بالضفة الغربية التي تحظى باهتمام وأطماع إسرائيل ولها تصور واضح ضمن الأجندة الإسرائيلية من ضم للكتل الإستيطانية والسيطرة على غور الأردن مع حكم ذاتي محدود للتجمعات السكانية الفلسطينية وسط الضفة الغربية بعد شطب ملفي القدس واللاجئين من أي أجندة تفاوضية قد تجمع الطرفين في المستقبل.

تعقيب

د.أحمد صالح

إن مصر دولة مركزية ودورها كبير جدا وهي شريك في هذا الصراع المفتوح مع الإحتلال، وحتى نهاية السبعينيات عندما تم توقيع اتفاقيات السلام بين مصر وإسرائيل لم تتنح جانبا بل استمرت في أداء دورها الفاعل في محاولة الوصول الي تسويات معينة لتحقيق العدل والإنصاف للفلسطينيين، لكن في مرحلة الثمانيات والانتفاضة الفلسطينية تغيرت معادلة الصراع مع الاحتلال وأصبح هناك تهميش للدور المصري بشكل أو بآخر حتى عاد من جديد للامساك بزمام المبادرة ومحاولة لعب دور كبير في إنهاء حالة الانقسام والتخفيف من استفراد إسرائيل بوضع قطاع غزة . إن غزة مهمة حاضرا ومستقبلا لموضوع الأمن القومي المصري لذا من المهم جدا بقاء الجهود المصرية موجودة في علاقة قطاع غزة مع إسرائيل والسلطة الوطنية. أود أن أضيف بعض التوصيات :

تعتبر مصر أكثر دولة لها قدرة على إلزام الأطراف سواء السلطة او حركة حماس بما يتم الاتفاق عليه والمطلوب منها إعادة تفعيل مكتبها وقنصليتها في قطاع غزة.إن تتابع المشهد بشكل يومي في قطاع غزة ومحاولة بذل كل الجهود لضمان التزام كل الأطراف بما تم الاتفاق عليه في القاهرة في أكتوبر 2017 حيث تم تقديم التفاهمات من مصر وكان يجب

تواجد طاقم مصري يتابع التزام جميع الأطراف، وأن يكون المرجعية للشروحات في حال ضلت بنا السبل في فهم بعض البنود. بالنسبة لما قاله الأخ تيسير حول الدعم المادي الذي قد يختلف بشكل أو بآخر في التأثير السياسي، وإذا تم اخذ الدعم المادي المقدم من دول الخليج في سياقاته التاريخية منذ الستينيات والسبعينيات بعد استقلال قطر، والطفرة النفطية في السعودية مع هذه الموجة العارمة من الصحوة الإسلامية وحيث أن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة المركزية ولا احد يختلف حولها والكل يريد التقرب منها بتقديم الدعم المالي وهو اضعف الإيمان، وقدمت دول الخليج هذا الدعم في إطار إغاثي أو خيري وتنموي ودعم منظمة التحرير ثم السلطة الوطنية الفلسطينية، وتناوبت دول الخليج في هذا الجهد حيث قدمت السعودية في العام الماضي تفاصيل حول مستحقاتها لفلسطين والتي بلغت حوالي ستة مليار دولار في ال17 عاما الأخيرة. وللسعودية مكانتها في تلك الفترة حيث تصدرت مشهد الدول السنية ورعاية القضية الفلسطينية لوجود المسجد الأقصى والمقدسات الإسلامية على ارض فلسطين. دولة الإمارات قدمت وكانت من ضمن الدول العشر الأولى التي دعمت القضية . ربما جاءت قطر متأخرة لكنها جاءت في الزمن الصعب الذي خذلت فيه الكثير من دول المنطقة قضية فلسطين وأهلها، وبعد اتفاقية أوسلو كان لدينا مكتب تمثيلي لقطر تحول بعد ذلك إلى سفارة حين أصبحت فلسطين دولة. وقد جاء الأمير حمد في عام 1999 وقدم مساعدات مالية ودعم سياسي ومعنوي ودبلوماسي للفلسطينيين، وكانت قطر والكويت من الدول التي احتضنت الهجرات المبكرة من الأردن وغزة تجاه دول الخليج وعملوا في قطاع التعليم ولا تنكر هذه الدول فضل الفلسطينيين في تنشئة أجيالهم. كما أن شعوب الخليج كانت أول من احتضن القيادة الفلسطينية ونشأت منظمة التحرير والتفكير بحركة فتح وذلك

في قطر والكويت قبل ان تتصدر المنظمة مشهد الممثل الشرعي والوحيد للفلسطينيين

إن الدعم المالي والمساعدات هي جزء من السياسة الخارجية للدول مثل المساعدات التي توظفها أمريكا لكسب نفوذ وتأثير في دول العالم الثالث. الجميع يحاول شراء النفوذ فعندما قدمت قطر حوالي نصف مليار لإعادة اعمار لبنان بعد الحرب كي تظهر في المشهد كدولة عربية انتصرت لدولة أخرى مما رفع أسهمها بين دول المنطقة والتيارات العروبية والقومية. لقد كانت قطر ذكية باحتضان رأس الإخوان بالإضافة إلى مفكرين مثل عزمي بشارة والنفوذ يأتي تحصيل حاصل . عندما تلعب قطر دورا كبيرا في المفاوضات بين أمريكا وطالبان بسبب علاقتها الوطيدة بطالبان واستطاعت إقناعهم بالجلوس إلى طاولة المفاوضات واستضافت الدوحة هذا اللقاء . اليوم يوجد لقطر مكانة مميزة في المنطقة ويعطيها هيبة على مستوى العلاقات الإنسانية والدولية. في أكتوبر 2012 جاء أمير قطر بنصف مليون دولار لإعادة البناء وترميم البنية التحتية في قطاع غزة و مؤخرا قدم دعم لقطاع غزة والسلطة الوطنية كل هذا جزء من النخوة العربية إضافة إلى التوجهات الموجودة في المنطقة من حيث حضور الإسلام في تيارات وحركات قومية موجودة في المنطقة والكل يحاول كسبها إلى جانبه. قطر مثلها مثل غيرها وقفت مع التيار الإسلامي ورأت انه يشكل مستقبل المنطقة ولابد من وجود علاقات معه، ما تقوم به قطر الآن فيما يتعلق بإيصال المساعدات والشكوك التي تحوم حول هذه الأموال والتنسيق مع الطرف الإسرائيلي فإنني أقول أن السياسات الدولية جميعها تعتمد على طرق معينة لتقديم المساعدات للفلسطينيين بعزة وكرامة وألا تأتي عبر اشتراطات إسرائيلية أو تسويق إسرائيلي. نحن والسلطة للأسف أخطأنا بحق شعبنا وقضيتنا ولا زلنا نتخبط وأقول للأخ جمال أن الحديث عن سياسات إسرائيل وإستراتيجيتها في إخراج

قطاع غزة من الصراع لابتلاع الضفة الغربية فنحن نتحمل جزء كبير من ذلك. لا نحمل حماس فقط المسؤولية عن هذه السقطات في المشهد الفلسطيني منذ سبعين عاما. من يقرأ تاريخ القضية الفلسطينية يدرك أن لدينا أزمة مزمنة وأننا لا نستطيع التوافق في إطار شراكات سياسية وتوافق وطني لنعمل مع بعضنا البعض وألا نخضع للمخططات الإسرائيلية لإضعاف مشروعنا الوطني ومطلوب منا كحماس وفتح والرئيس أبو مازن كونه على صدارة الحكم والسياسة أن لا ننتظر الأطراف الأخرى وإعادة تفعيل منظمة التحرير والجلوس لحل مشاكلنا لكن إذا استمر كل طرف في تحميل الأخطاء للآخر لن نحل شيئا جميعنا أخطأنا ونحن بحاجة لإجراء مراجعات وان نعود خطوتين إلى الوراء من اجل خطوة قوية للأمام لتجاوز هذه المشاكل. إن مؤتمر البحرين لن ينهي قضية فلسطين وهذا صراع مفتوح لن تنهيه إسرائيل بإنهاء الوجود الفلسطيني هذه ارض الآباء والأجداد وإسرائيل نقطة في بحر أمام محيط عربي إسلامي وهي ستذوب وجوبا داخل هذه الكتلة العربية في المنطقة، إن دولة يهودية تهيمن على المنطقة فهي أحلام اليمين المتطرف والمستوطنين والشعب اليهودي لم ينجح في البقاء إلا بحماية الإسلام والمسلمين على مر التاريخ وإسرائيل تخطط وتبني مشاريع لكن ستأتي اللحظة التي تنهض فيها الأمة وسيأخذ جيل جديد زمام المبادرة لتحقيق حلمنا حول العودة. لقد قدمت قطر الكثير ولازالت في مشهد العطاء للحفاظ على الكرامة الفلسطينية وموقف حماس أن تبقي علاقاتها مع الجميع على مسافة واحدة وألا تخسر أي طرف عربي أو إسلامي أو حتى دولي، لأن القضية الفلسطينية هي قضية الأمة وعلينا المحافظة على علاقاتنا مع الجميع إيران والسعودية والإمارات وكل دول الخليج فهذه الدول تمثل العمود الفقري لدعمنا كفلسطينيين.

"صفقة القرن": "حل" الصراع للإسرائيليين وإدارته وتحويله للفلسطينيين

د.أحمد جميل عزم

مقدمة:

ذاع في الأوساط السياسية والإعلامية العربية بدءا من شهر إبريل (نيسان) 2017، مصطلح "صفقة القرن"، للإشارة لخطة أميركية محتملة لحل الصراع العربي الإسرائيلي، رغم هذا لم تطرح هذه الخطة أبداً، في المقابل نفذت وتبنت الإدارة الأميركية الحالية (إدارة دونالد ترامب)، سياسات ومواقف غير مسبوقة إزاء الملف الفلسطيني الإسرائيلي. من هنا فإنّ الحديث عن "صفقة" قد يبدو مضللاً، والأدق الحديث عن سياسات أميركية، وعن أهدافها بعيدة المدى.

لا تحاول هذه الورقة تتبع مصطلح "صفقة القرن"، إلا لتثبت عدم وجود صفقة، والتركيز الأساسي للورقة هو تحليل السياسات الحقيقية التي عبر عنها الفريق الأميركي المسؤول عن متابعة الملف الفلسطيني – الإسرائيلي، في إدارة الرئيس الأميركي دونالد ترامب، منذ فوزه في الانتخابات الأميركية، نهاية العام 2016، بل ربما حتى قبل ذلك أثناء الحملة الانتخابية،

بتطبيق أدبيات ومصطلحات حول إدارة الصراع، كإطار نظري لفهم السياسة الأميركية الراهنة، وتحديداً ثلاثة مصطلحات أساسية هي "إدارة الصراع، حل الصراع، وتحويل الصراع".

هذا الفريق يتقدمه ثلاث شخصيات سيتم الإشارة لهم بشكل متكرر في هذه الورقة، هم جيسون غرينبلات، ممثل الرئيس الأميركي للتفاوض الدولي، وهو محامي سابق كان يعمل مع ترامب في شركاته، والثاني، ديفيد فريدمان، السفير الأميركي لدى إسرائيل، وهو أيضاً محامي كان يعمل مع ترامب، والثالث هو جاريد كوشنير، صهر الرئيس الأميركي، ورجل أعمال، وثلاثتهم من اليهود الصهاينة أصحاب العلاقات والماضي الشخصي في النشاط الاستيطاني الإسرائيلي. وقد نحج هؤلاء في تنحية وزارة الخارجية الأميركية وباقي مؤسسات الدولة الأميركية، إلى حد كبير، من التدخل في الملف الفلسطيني.

تنقسم الورقة إلى ثلاثة أجزاء أساسية، الأولى، تتبع موجز للتسلسل الزمني لظهور مصطلح "صفقة القرن"، ثم الإطار النظري عبر مصطلحات، إدارة وحل وتحويل الصراع، ثم الجزء الثالث تطبيق هذه المصطلحات في فهم السياسة الأميركية، لإدارة الرئيس دونالد ترامب إزاء الملف الإسرائيلي – الفلسطيني.

أولا: تطور مصطلح صفقة القرن

كرر الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، في أكثر من مناسبة قوله "إن مصطلح أو مفهوم صفقة القرن أطلقه الإعلام"، قال هذا، مراراً في العام 2018، وكرره منتصف العام 2019. وهو هنا ينفي عملياً أن يكون الطرف الأميركي الرسمي تحديداً، يستخدم هذا المصطلح. والواقع أن السيسي يعرف أكثر من غيره بتاريخ تطور هذا المصطلح، لأنّه هو صاحب

المصطلح، ولم يطلقه ربما بقصد أن يصبح عنوان النقاش في هذه المرحلة، ولكن جرى "التقاطه" إعلامياً، ثم سياسياً، خصوصاً من السياسيين الفلسطينيين والعرب، كأن الأميركيين هم أصحابه.

لقد استخدم الرئيس الأميركي دونالد ترامب مصطلح "الصفقة" في الإشارة للصراع العربي الإسرائيلي، فقال في يوم 11 تشرين ثاني (نوفمبر) 2017، في اتصال هاتفي مع رئيس الوزراء الإسرائيلي بنيامين نتنياهو "إنها الصفقة النهائية، كصانع صفقات، أحب أن أصنع الصفقات التي لا يمكن صناعتها، وأن أفعلها لأجل الإنسانية".

علق الرئيس المصري عبدالفتاح السيسي، مستخدماً مصطلح "صفقة القرن"، في نيسان (إبريل) 2017، أثناء زيارة للبيت الأبيض، ولقائه الرئيس الأميركي ترامب، وقال إنه سيدعم ما سيكون "صفقة القرن"، وبعدها بدأ الحديث بشكل كبير إعلامياً عن "صفقة القرن". والواقع أن البيان الذي أصدره البيت الأبيض عن هذا اللقاء، لم يشر حتى لمصطلح "صفقة القرن"، بل أشار لحديث الرئيس السيسي عن "السلام الدائم" (lasting peace) .

في أيلول (سبتمبر) 2017 التقى الرئيس الفلسطيني محمود عباس، بالرئيس ترامب، في نيويورك، على هامش، اجتماعات الجمعية العامة، للأمم المتحدة، في نيويورك، وحينها صرّح الرئيس الفلسطيني، بشأن استقبال ترامب له "إن دل هذا على شيء فإنما يدل على جدية فخامة الرئيس أنه سيأتي بصفقة العصر في الشرق الأوسط خلال العام أو خلال الأيام القادمة إن شاء الله".

في الواقع أنّ فكرة "الصفقة" هي أمر يتعارض مع الرغبات والسياسات الإسرائيلية، وسياسات الفريق المؤيد لإسرائيل في الإدارة الأميركية، وهو ما سيتم توضيحه لاحقاً. هذا الفريق يريد، فعلاً "حل" للصراع، ولكن بطريقة

تعني حسم الأمر بحسب الرؤى الإسرائيلية. لا بد لفهم السياسة الأميركية، أولا، عرض المقصود بمصطلحات مثل، حل الصراع، إدارة الصراع، وتحويل الصراع.

ثانيا: حل الصراعات.. إدارتها.. تحويلها

هناك ثلاث مدارس شهيرة بين أخصائيي دراسات الصراع، بشأن كيفية التعامل مع الصراع، الأول، عنوانه "إدارة الصراع"، ويقوم على احتواء العنف وتقليل التوتر، وليس حل الصراع، وربما يكون الاحتواء بهدف التمهيد للحل لاحقاً. والمدرسة الثانية "حل الصراعات" التي تؤمن بأن الصراع يحل سواء بالوساطة والتفاوض، أو حتى بالانتصار العنيف، وبسبل أخرى. أمّا المدرسة الثالثة، وهي أحدث نسبياً فتسمى تحويل الصراع (conflicttransformation).

يتم الربط عادة بين مصطلح إدارة الصراع، وبين فكرة احتواء الصراع. وكما يذهب هيو ميال Hugh Miall، فإن المنظرين الذين يعتمدون فكرة إدارة الصراع، "يرون أنّ للصراعات العنيفة تبعات، لا يمكن التخلص منها، وتتضمن خلافات في القيم والمصالح داخل، وما بين المجتمعات المتصارعة"، ويرى هؤلاء المنظّرون أن السعي إلى "حل مثل تلك الصراعات أمر غير واقعي، وأفضل ما يمكن فعله هو إدارة (manage) هذه الصراعات واحتوائها، وفي بعض الحالات إلقاء العنف جانبا واستئناف العلاقات السياسية الطبيعية". بكلمات أخرى تركز إدارة الصراع كما يعرفها المختصون بدراسات الصراع، بتقليل واحتواء العنف وجعل الصراع أكثر سلميةً. وكما سيمر لاحقاً اعتبر بعض المراقبين الإسرائيليين أنّ الحديث عن صفقة لصراع معقد مثل الصراع العربي الإسرائيلي أمر غير واقعي.

لا يوافق فريق آخر الباحثين والمنظرين أن إزالة الصراعات مستحيل، لذا فهم يرون أن إدارة الصراع (بمعنى احتوائه) هو مرحلة يليها مراحل

أخرى. فمثلا يرى جون ماك جري وبرندان أوليري، أن التعامل مع الصراعات الإثنية، ينقسم إلى قسمين. الأول هو إدارة الصراع، والثاني هو إزالة الصراع (conflict termination)، ومثل هذا التقسيم يستند إلى أن إدارة الصراع تعني علاج تبعات الخلافات بين الخصوم، بينما إزالة الصراع تعني إزالة هذه الخلافات.

وهنا يعتقد أصحاب هذه المدرسة أن الوصول لحل وسط، أو حل مرضي للجميع، أو ما سوى ذلك ممكن. على أن حل الصراعات يأخذ أشكالا عديدة مختلفة، منها الوصول لحل وسط مرضي للطرفين، بغض النظر أكان رضا تام، أم جزئي، وعن قناعة أو اضطراراً. كما قد يعني استسلام طرف ما، وقد يعني تحقيق فريق هدفه دون أن يتمكن الفريق الأخير من الاستمرار في الصراع والرفض والرد.

إلى ذلك، ظهر بعد نهاية الحرب البارة، مصطلح تحويل الصراع conflict transformation، ويمكن تعريفه على أنه "التعامل مع المصادر الاجتماعية والسياسية المتنوعة للصراع والعمل على تحويل الطاقة السلبية الخاصة بالحرب إلى تغيير إيجابي في المجالات الاجتماعية والسياسية". ويعتبر القيام بدور في تغيير العلاقات والمصالح والخطاب وتركيبة مجتمعات أطراف الصراع جزء رئيسي من هذه النظرية أو الأسلوب. وهكذا يركّز المصطلح على أهمية وعوامل تغيير السياق العام الذي يجري فيه الصراع، وتحديدا الصراع العنيف. فالنظرية تفترض أن الصراع ظاهرة ديناميكية (متغيرة) مما يجعل حل الصراعات يتطلب "سلسلة من التحولات الضرورية في عوامل لا بد من تغييرها وإلا سيبقى العنف والحرب مستمرين".

تقوم فكرة التحويل على عدم الاهتمام أو العمل بشكل أساسي على موضوع الصراع وقضيته الأساسية، بل على أطراف الصراع أنفسهم والبيئة المحيطة بهم. فإذا كان الصراع على أرض أو ثروة طبيعية أو أي شيء

آخر، لا يقوم الوسطاء أو الأطراف المعنيين بمتابعة الصراع بمحاولة تسوية هذا الصراع، أو حتى تسهيل التفاوض بشأنه، بل قد يعمدون لإيجاد اهتمامات وأجندات جديدة لدى أصحاب النزاع، أي تغيير أولوياتهم، والبيئة الاجتماعية والاقتصادية والفكرية المحيطة بهم، فتتراجع أهمية القضية الخلافية تلقائيا، وتنشأ مصالح بديلة.

يفترض هذا البحث، أن السياسة الأميركية لإدارة دونالد ترامب تمزج بين المدارس الثلاث، بهدف محدد هو حل الصراع لصالح الجانب الإسرائيلي.

ثالثا: السياسات الأميركية والإسرائيلية بين حل وإدارة وتحويل الصراع

يتضح من قراءة السياسات الإسرائيلية والأميركية، أن حل الصراع يراد به، إنهاء المطالب الفلسطينية وإعادة تعريفها، عبر ثلاثة تكتيكات مختلطة:

1- حل الصراع بتمكين الإسرائيليين.

2- إدارة الصراع أمام الدول العربية.

3- تحويل الصراع فلسطينياً.

3-1 حل الصراع بتمكين الإسرائيليين

هناك العديد من التصريحات الأميركية والإسرائيلية التي تصرّح بأن المطلوب "استسلام" فلسطيني، أو على الأقل القبول بالأمر الواقع وعدم المطالبة بالتفاوض بشأنه.

على سبيل المثال، كتب داني دانون، سفير إسرائيل لدى الأمم المتحدة، في 24 حزيران (يونيو) 2019، مقالاً بعنوان صريح هو "ما الخطأ بالاستسلام الفلسطيني؟"، وقال إنّ "معرفة متى تستسلم هو الخطوة الأولى

لتحقيق السلام"، ورغم تركيزه أنه يريد أن يتوقف الفلسطينيون عن ما يزعم أنه العمل على تدمير وإزالة إسرائيل من الوجود، فإنّه طالبهم بالتوقف عن الإصرار على تحقيق دولة فلسطينية كشرط للمفاوضات، وقبول "مفاوضات دون اعتبار أنّ عدم القبول الصريح بدولة فلسطينية هو نوع من الرفض للهوية الوطنية الفلسطينية". ودعاهم لقبول ما طرح في ورشة البحرين الاقتصادية (25 و 26 حزيران (يونيو) 2019)، بدل الإصرار على المطالب السياسية. ذات الشيء يفعله، ممثل الرئيس الأميركي لشؤون المفاوضات جيسون غرينبلات، الذي قال على سبيل المثال أنّ المستوطنات الإسرائيلية يجب أن تسمى "أحياء ومدن"، وأنّ اسم الضفة الغربية هو "يهودا والسامرة". وقال السفير الأميركي، ديفيد فريدمان كما نقلت عنه "نيويورك تايمز" "لإسرائيل الحق في ضم، على الأقل، بعض، ولكن ليس كل، الضفة الغربية".

وفي تبرير الاعتراف بالقدس عاصمة لإسرائيل تكرر الإدارة الأميركية الإعلان أنّ هذا الاعتراف هو "الاعتراف بالحقيقة" من خلال الوجود الفعلي للحكومة الإسرائيلية في المدينة. وعلى سبيل المثال لا الحصر، قال مستشار الأمن القومي الأميركي، جون بولتون، في آيار (مايو) 2018، إنّ هذا "اعتراف بالحقيقة"، قائلا "إن الاعتراف بالحقيقة يساعد دائماً على تحقيق السلام". كان ترامب واضحاً في أنه يريد حسم القدس دون تفاوض (دون صفقات)، وقال إنّه قام "برفع القدس عن الطاولة"، أي من المفاوضات، وأنّه قام بهذا لأن الفلسطينيين في كل مفاوضات كانوا يصرون أن تصبح القدس عاصمة لهم، وقال إنّ على الإسرائيليين لأنهم أخذوا ما يريدونه أن يدفعوا ثمناً "على الإسرائيليين في المفاوضات أن يدفعوا ثمناً أكبر لأنّهم فازوا بشيء كبير، لكنني رفعتها عن الطاولة". في الواقع أن ترامب وإدارته يناقضون أنفسهم، فبقولهم إنهم يعترفون بالحقيقة، وبتبني الرواية التوراتية، يعطون

الإسرائيليين الفرصة للقول إنهم لا يجب أن يدفعوا ثمناً للفلسطينيين، ثم إنّه في علم المفاوضات من المعروف جداً أنّه ما لا تحصل على ثمنه مباشرة، أو لا تدفع ثمنه قبل الحصول عليه، لن تحصل على ثمن له، أو لن تدفع ثمنه، وهو ما يسمى في "علم" المفاوضات باسم "تهاوي قيمة الخدمة"، أي أنه بتقديم خدمة ما تتراجع وتنتهي قيمتها التفاوضية، وتحدد أنت (إذا كنتً من حصلت على الخدمة)، ما تريد أو لا تريد تقديمه، فإسرائيل، لن تشعر أنها مجبرة لتقديم شيء بدل القدس عقب حصولها عليها (بحسب وجهة النظر الأميركية)، كما أن هذا يفترض أن الفلسطينيين يمكن أن يقبلوا ببديل أو ثمن للقدس.

لقد بدأ الرئيس الأميركي دونالد ترامب يستخدم مصطلح "الصفقة" حتى قبل توليه موقعه رسمياً، ومنذ نهاية العام 2016، على الأقل، بدأت الدوائر الإسرائيلية، ودوائر اللوبي الإسرائيلي، في الولايات المتحدة تتحدث عن ضرورة منع فكرة "الصفقة"، لأنّ هذه الفكرة تعني التوصل لاتفاق شامل، وهو ما يعتقدون أنّه صعب، وما لا يريدونه لأنّه يعني أن على الإسرائيليين تقديم شيء مقابل التوصل لصفقة.

وعلى سبيل المثال دعا ديفيد ماكوفيسكي، الباحث الإسرائيلي، مدير برنامج الشرق الأوسط في معهد واشنطن لسياسة الشرق الأوسط، اليميني القريب من دوائر صنع القرار الأميركية، ترامب للعمل على تحقيق إنجازات أحادية (singles) بدل الرزمة. ووصف دوغلاس بلومفيد، المستشار والناشط البارز، في اللوبي الإسرائيل في الولايات المتحدة (إيباك)، في مقال في جيروزالم بوست، فكرة الصفقة النهائية بأنها "نهج سطحي للغاية لهذا الخلاف التاريخي، الذي هو جزئياً عن الأرض، ولكنه ليس صفقة عقارية، فهو يتضمن دين، وقرون من المآسي وارتباط عميق بالأرض، من قبل الجانبين". وقال بلوفيلدن في آذار (مارس) 2017، "إن التحدي الحقيقي أمام ترامب أن

يضع أهدافاً واقعية، وليس صفقة القرن، بل عملية تدريجية، بعيداً عن الأضواء".

تقوم السياسة الأميركية بهذا المعنى بحل الصراع للإسرائيليين، وإعطائهم ما يريدون: القدس، الاعتراف بالمستوطنات مدناً وأحياءً، الاعتراف بالسيادة على الجولان، ...إلخ. أي إعطاءهم ما يطلبونه بالتفاوض، ثم يصبح على الفلسطينيين القبول. أما معارضو فكرة الصفقة، فهم ضمناً يؤيدون إدارة الصراع. ولكن بالنسبة للعرب فالمطلوب هو نوع من إدارة الصراع، حتى يتم تمرير أمور أخرى.

3-2 إدارة الصراع على الصعيد العربي

إذا كانت إدارة الصراع هي التهدئة، والاحتواء، فإنّه كما سبق ذكره، تكون التهدئة هي لتمرير أهداف وأجندات أخرى. أو العكس اختراع وتعظيم وتضخيم أمور أخرى، لأجل التهدئة.

لقد عمل الجانب الإسرائيلي – الأميركي جاهداً على تحقيق اختراق في السياسة العربية، لتغيير قواعد العلاقات العربية الإسرائيلية، وتحديداً لتحقيق الأهداف التالية:

1- جعل الموضوع الفلسطيني أقل أهمية في ميزان هذه العلاقة لصالح ملفات مثل الموضوع الإيراني، والإرهاب.

2- ترويج أنّ التطبيع إذا يمكن أن يكون مقدمة للحلحلة في الموضوع الفلسطيني، وليس العكس، أي الالتفاف على مبادرة السلام العربية التي طرحت التطبيع بعد إنهاء الاحتلال.

3- ترويج أن الاقتصاد وتحسين الظروف الحياتية للفلسطينيين هي جزء عاجل من التسوية السياسية، مع وضع ثمن سياسي باهظ على

الفلسطينيين مقابل هذا، ومع الاستمرار في تأجيل الشق السياسي من التسوية.

-إيران

إن إدارة ترامب، تتناغم مع الحكومة الإسرائيلية، في العمل على جعل إيران أولوية مشتركة إسرائيلية – عربية، تبرر تهدئة الموضوع الفلسطيني الإسرائيلي، وتنحيته. فالربط بين الموضوع الإيراني والفلسطيني، يبدو ربطاً مصطنعاً. فبغض النظر إن إيران ربما تشكل تحدياً للسياسات العربية، فإن ثنائية إيران\ فلسطين، هي المصطنعة. كأنه لا يمكن مواجهة التحديين معاً، وكأن وجود تحدي إيراني يلغي التحدي الإسرائيلي، أو يفرض أن تصبح إسرائيل حليفاً بمواجهة إيران. وقد ذهبت استراتيجية الإدارة الأميركية للأمن القومي، الصادرة في شهر كانون أول (ديسمبر) 2017، لتوضيح هذا النهج كما يلي:

"لعدة أجيال كان الصراع بين إسرائيل والفلسطينيين، يُرى باعتباره المُلام في منع السلام والإزدهار في المنطقة. أما اليوم فالتهديد من المنظمات الجهادية الإرهابية والتهديد من إيران تخلق الإدراك أن إسرائيل ليست سبب مشاكل المنطقة. وتجد الدول بشكل متزايد مصالح مشتركة مع إسرائيل في مواجهة التهديدات المشتركة".

وهناك الكثير من التصريحات الإسرائيلية والأميركية بشأن التقارب العربي الإسرائيلي لمواجهة الخطر الإيراني، وحتى عن بناء تحالف شرق أوسطي لهذا الغرض.

-التطبيع

هناك مساعي إسرائيلية كبيرة لتحقيق اختراقات في العلاقات مع دول عربية، لتتقبل العلاقات مع إسرائيل دون اتفاق سلام فلسطيني – إسرائيلي، وفي هذا الصدد تأتي زيارة بنيامين نتنياهو، إلى سلطة عمان، نهاية أكتوبر 2018، وتصريحات متكررة لوزير الخارجية البحريني عن تقبل وجود إسرائيل، وضرورة إعطاء أولوية لمواجهة إيران، وعدم "تضخيم" موضوع الاعتراف الأميركي بالقدس عاصمة لإسرائيل، وأخيرا حضور إسرائيليين ورشة البحرين الاقتصادية في 25 و 26 حزيران (يونيو) 2019. ورغم أهمية هذه الاختراقات، إلا أن الموقف العربي كما يتضح من التصريحات والمواقف المختلفة لا زال متمسكاً بالموقف العربي الذي يرهن علاقات فعلية مع الإسرائيليين بحل القضية الفلسطينية، ويمكن افتراض أن زخم هذه الاختراقات، خفت تدريجياً ولم يتطور فعلاً، كما تبين الأسطر التالية.

-الاقتصاد أولا:

كانت ورشة البحرين، التي انعقدت في البحرين، بدعوة أميركية، وإشراف مباشر من جاريد كوشنير، بصفته مستشار الرئيس الأميركي، تحت عنوان "السلام لأجل الازدهار"، وتتبنى أفكاراً عامة عن سبل تحقيق استثمارات للفلسطينيين تأتي لهم، مع المصريين والأردنيين، بنحو 50 مليار دولار، في غضون عشر سنوات. تتويج للطروحات الأميركية الإسرائيلية أن التركيز العربي والدولي يمكن أن يكون على الاقتصاد. لكن المشاركة العربية والدولية في الورشة كانت باهتة، وكان هناك شبه موقف عربي ودولي، يؤكد أن للسياسة أولوية. وأنّ حل الدولتين هو الأساس. وعلى سبيل المثال لا الحصر، فإنّ الأمير تركي الفيصل، مسؤول الاستخبارات السعودية السابق، الذي سبق وسجل الإعلام مراراً تصريحات وأخبار مصافحات مع إسرائيليين، تعليقاً على خطة جاريد كوشنير المقدمة في البحرين، بشأن الاقتصاد

الفلسطيني، إن خطة السلام في الشرق الأوسط لن تنجح ما لم تتضمن دولة فلسطينية وعاصمتها القدس. وأنّ الخطة التي طرحت في البجرين، والأفكار عن صفقة القرن "معلقة بالهواء". وقال "دون دولة فلسطينية وعاصمتها في القدس، وهويتها كدولة ذات سيادة قابلة للحياة، لن يكون هناك سلام في الشرق الأوسط". فيما الفريق الأميركي لا يقدم أي موعد محدد لإطلاق خطة سياسية.

3-3 نهج تحويل الصراع فلسطينياً

في الواقع أنّ السياسة الأميركية الحالية، وتحديداً في التعامل مع الجانب الفلسطيني، يُفضّل تسميتها خطة تحويل الصراع، وليس صفقة القرن.

إنّ فكرة تحويل الصراع، أو conflict transformation، كما مر سابقاً، ترتبط بمدرسة في حل الصراعات، تقوم على إهمال القضية الأساسية، والعمل على إحداث تحولات اقتصادية، واجتماعية، وثقافية، وفكرية تؤدي لتغيير أولويات أطراف الصراع، أو طرف منها، بحيث يتم التراجع عن القضية الأساسية. وبهذا فالفكرة الأساسية في تحويل الصراع هي "الصمت" عن القضية الأساسية.

إنّ الجانب الأميركي الإسرائيليين كما مر في الجزء الأول من هذه الورقة، يريد حتى طمس كلمة مستوطنات، وتحويلها إلى أحياء ومدن، وبالتالي لا تصبح موضوع نقاش، تريد "رفع القدس عن الطاولة" فلا تعود موضوع نقاش، تريد تصفية وكالة الغوث، فلا يعود هناك تعريف ووجود قانوني وسياسي للاجئين، في المقابل، يريد الجانب الأميركي من الطرف الفلسطيني، النقاش في قضايا مثل "الحوكمة" والأنظمة الإدارية، والتعليمية، وفرص العمل، مع طرح مشاريع اقتصادية عنوانها الأبرز تأمين فرص عمل للفلسطينيين، خصوصاً في الضفة الغربية، أو تقليل المعاناة، وفي جوهرها، تهدف إلى إشاعة تقبل المستوطنات باعتبارها مركزاً لهذه المشاريع الإسرائيلية

في رأسمالها وإدارتها، الفلسطينية في عمالتها، وفي أحسن الأحوال يجري اقتراح مشاريع فلسطينية، تقوم على العمل من الباطن لصالح الاقتصاد الإسرائيلي، أو ما يسمى "outsourcing".

على سبيل المثال لا الحصر، قال جاريد كوشنير، في مقابلته مع صحيفة القدس الفلسطينية، "الشعب الفلسطيني أقل اكتراثا في نقاط الحوار بين السياسيين وأكثر اهتماما ليرى كيف ستوفر هذه الصفقة له وللأجيال المستقبلية فرصًا جديدة، والمزيد من الوظائف ذات الأجور الأفضل وآفاق الوصول إلى حياة أفضل".

في مقال نشره في صحيفة "ذان ناشينوال" الإماراتية، يوم 1 كانون ثاني (ديسمبر) 2018، يتحدث غرينبلات عن "فرص الاقتصاد الفلسطيني غير المتحققة"، ويرفض الإشارة للأسباب لذلك، ربما هرباً من الإشارة للاحتلال، فيقول "إنّ الأسباب لهذه القضية معقدة"، ولكنه يتهم القيادة الفلسطينية، بأنها تتعمد "منع الفلسطينيين من الراحة"، وأنّ هذا سبب أساسي، لأنّ "هؤلاء القادة يؤمنون أنّه إذا شعر الفلسطينيون براحة كبيرة اقتصادياً، سيفقدون اهتمامهم بالقضية الفلسطينية". ويلوم القيادة الفلسطينية بشكل خاص لأنها "ترفض التعامل مع إسرائيل لصالح الفلسطيني العادي". ويقول إنّ الفلسطينيين "يحتاجون للمساعدة الاقتصادية الآن، مع أو بدون اتفاق سلام". ويقول إنّه "اشترك مع رجال الأعمال الأمريكيين، والإسرائيليين، والفلسطينيين، لإحضار مئات فرص العمل عالية الأجور إلى الضفة الغربية". وهو يشير هنا إلى تشغيل الفلسطينيين في شركات إسرائيلية، في المستوطنات وغيرها، ويلوم القيادة الفلسطينية أنها لم تتعاون وأنها قالت هذا "تطبيع وإسرائيل تريد عمالة رخيصة فقط"، ويقول إنّه يقابل فلسطينيين عاديين "رغم أنهم يشكون من سياسات إدارة ترامب، لكن تركيزهم هو على الاقتصاد".

في الواقع إن محور طروحات غرينبلات وكوشنير، أنّ الاقتصاد هو الشيء الوحيد الممكن، والاقتصاد المرتبط بإسرائيل تحديداً، أما السياسة فهي مؤجلة، ومسكوت عنها إلا من حيث شرعنة المطالب والسياسات الإسرائيلية. وهذا بحد ذاته نوع من تحويل الصراع بإهمال قضية الصراع، والالتفات لقضايا أخرى.

في قطاع غزة، يستمر فريق إدارة ترامب، بإثارة موضوع الأوضاع المعيشية، ومثلما يلوم القيادة الفلسطينية على عدم تسهيل عمل الفلسطينيين في المشاريع الإسرائيلية في الضفة الغربية، يقول غرينبلات في عنوان مقالٍ كتبه، "تَهتَمون بغزة؟ لوموا حماس"، ويقول تحديدا "العالم يريد المساعدة، الإرهابيون لا يسمحون". ويقول في مقاله المنشور في "نيويورك تايمز" في 22 نيسان (إبريل) 2019، ويكرر ذات الكلمات التي قالها عن الضفة الغربية أنّ الشبان الفلسطينيين "الموهوبين والمتعلمين" لا يجدون عملاً. ويقول إنّ وضع العرب في إسرائيل أفضلا كثيرا، وأفضل نسبياً في الضفة الغربية مع تكراره اتهام أنّ "السلطة الفلسطينية تعيق محاولات إدارة ترامب مساعدة الفلسطينيين" للحصول على وظائف أفضل. ويعلق أن "حماس" تستخدم ما يسمح بتصديره إلى غزة من أجل بناء البنية التحتية للحرب، وينصب غرينبلات نفسه ناطقاً باسم الإسرائيليين بقوله "في كل مرة يُكتشف قيام حماس بهذا الاستخدام الخبيث، تضطر إسرائيل لتعديلات لمنع حماس من استخدام مواد وأدوات للحرب"، ويركز أنّ هذه التعديلات (الاضطرارية)، تعيق "التجارة الشرعية". ولا يشير غرينبلات في مقاله للاجتماع الذي نظم في البيت الأبيض، في آذار (مارس) 2018، أي قبل مقاله بأكثر من عام، وجمع إسرائيل و20 دولة، منها دول عربية، دون حضور فلسطيني، وقيل يومها أيضاً، في البيان الأميركي الرسمي، أنّ "مسؤولي البيت الأبيض قدموا أفكار مشاريع محددة"، ولكنه ضمناً يلوم "حماس".

"المُتخيل" هنا، أن تسيطر الحلول الفردية على عقل الفلسطيني، فتكون "فرص العمل"، هي محور التفكير، مع ربط هذه "الفرص" بالجانب الإسرائيلي، فحتى عند نقاش الوضع في غزة، ما يقلق غرينبلات هو وظائف الشباب والتجارة. هذه الأفكار تخفي الحقيقة أن جزءاً كبيراً من معاناة الفلسطيني مصطنعة بوقف المساعدات الأميركية، وبالحصار الاقتصادي الإسرائيلي، وعوائق الاحتلال، وفيها أيضاً نوع من الفرضيات الاستعلائية أو التبسيطية، التي تنظر للفلسطيني بأنّ له أولويات ومطالب ليس بحقوقه، فخطاب الحقوق، بدءا من الحقوق الشخصية المتعلقة بممتلكاته العائلية والشخصية؛ بيته الذي سلب منه ومن عائلته عام 1948، مسكوت عنها، معاناته كل تلك السنوات مسكوت عنها، العودة لهذه الديار مسكوت عنها، وصولاً لفكرة الحقوق التاريخية، والوطنية، والكرامة، والحق بالاستقلال والسيادة، كل هذه مسكوت عنها. والسكوت كما سلف هو جوهر فكرة "التحويل"، وتصوير الفلسطيني أنّه فقط باحث عن فرصة عمل، مع تحاشي تحميل الاحتلال مسؤولية الوضع الذي يعيشه الفلسطيني.

يجري الحديث دائماً عن فرص عمل ومشاريع، ورغم غموض ما يتم الحديث عنه، إلا أن من النقاط الواضحة القليلة، هي دائماً ارتباط هذا بالجانب الإسرائيلي وتطبيع العلاقة مع بقاء الاحتلال.

خاتمة

بينما يُمكّن فريق ترامب المسؤول عن الملف الإسرائيلي الفلسطيني، الإسرائيليين من كل ما يطلبونه تقريباً؛ في القدس، والجولان، والمستوطنات، ويعتبرونها "حقيقة" واقعة، ولا يجوز نقاشها، ويجب "رفعها عن الطاولة"، وبهذا يتم حل الصراع بالنسبة للإسرائيليين، ويسهلون اتصالات إسرائيلية عربية، محورها أن الموضوع الفلسطيني يمكن احتواءه وإدارته وتهدئته لصالح الاهتمام بملفات مثل إيران، وبالتعاون الإقليمي وأن التطبيع يمكن أن يسبق تسوية فلسطينية إسرائيلية، وبالتالي اعتبار هذه التسوية ليست شرطاً للتطبيع، ورغم محدودية نجاح هذا التوجه الإسرائيلي الأميركي عربياً، إلا هناك اختراقات مهمة تمت على هذا الصعيد.

فلسطينياً يسعى الطرف الإسرائيلي- الأميركي إلى "تحويل" القضية الأساسية محور أجندة المرحلة من المطالب الوطنية والسياسية، إلى سبل تأمين فرص عمل وتجارة أفضل للفلسطينيين، بالارتباط مع الاحتلال الإسرائيلي، بحيث يكون الأكيد المهم هو الاقتصاد، والمؤجل الغامض هو السياسة.

موقف الاتحاد الأوروبي من مشروع صفقة القرن

أ. د. خالد محمد صافي

أولاً: جذور الموقف الأوروبي ومراحل تطوره:

إن العلاقات بين أوروبا والمشرق العربي وبضمنه فلسطين هي علاقات قديمة، ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ. فهناك الإغريق والرومان ثم البيزنطيين، مرورا بالدول الإسلامية الأموية، والعباسية، والعثمانية التي امتدت في معظم شرق أوروبا حتى فينا. ثم خضوع المشرق بما فيها فلسطين لنظام الانتداب بعد الحرب العالمية الأولى.

وكان للدور الأوروبي الدور الرئيس في دعم نشوء الكيان الصهيوني، حيث تلقى الدعم من بريطانيا وفرنسا ومعظم دول أوروبا الغربية. وقد شهدت علاقات بعض الدول الأوروبية الغربية نوعا من التغيير بعد حرب 1967م، حيث بدأت بعض الدول تعيد تقييم ورسم علاقاتها على نحو متوازن أو حيادي نوعا ما مع الدول العربية والصراع الفلسطيني العربي- الإسرائيلي. حيث إن هناك مصالح هامة للدول الأوروبية في المشرق العربي والشرق الأوسط لاسيما في المجال الاقتصادي، حيث ترى الدول الأوروبية في الشرق الأوسط منطقة موارد طبيعية لاسيما النفط الذي لا يزال يشكل المصدر الرئيس للطاقة. هذا إضافة إلى كونها منطقة سوق للمنتجات الأوروبية. ولذلك نظرت الدول الأوروبية إلى علاقات مع الدول العربية تقوم على عدة

محاور منها: محور اقتصادي مالي يقوم على تبادل اقتصادي مشترك، محور سياسي وأمني وذلك عبر خلق منطقة تحظى بالسلم والاستقرار، محور تنموي اجتماعي إنساني ثقافي [1].

وتجدر الإشارة إلى أن الاتحاد الأوروبي لا ينظر للقضية الفلسطينية كسياسة مستقلة بذاتها، بل جزء من سياسة أشمل للمنطقة العربية أو الشرق الأوسط، ومع ذلك فإن القضية الفلسطينية لها اهتمام أكبر كونها تتعلق بإسرائيل التي تربطها بأوروبا علاقات خاصة تختلف عن باقي دول المحيط العربي. وكون قضية فلسطين تقع ضمن البحر المتوسط حيث يدخل ضمن منطقة الجوار الأوروبي. وأهم الأهداف الرئيسية لسياسة الجوار الأوروبي هي:

1- منع الصراعات في جوار الاتحاد الأوروبي، وأي أعمال اعتداء ضده.

2- تسوية الصراعات والنزاعات القائمة ومحاولة تحقيق الاستقرار.

3- القيام بشراكات سياسية واقتصادية وثقافية قوية تقوم على القيم المشتركة والرخاء والأمن.

4- التحكم في الهجرة وكل إشكال التهريب إلى داخل دول الاتحاد الأوروبي.

5- حماية أمن مواطني الاتحاد الأوروبي في الخارج [2].

وتسعى دول الاتحاد الأوروبي دوما لخفض مستوى التوتر بين الطرفين الإسرائيلي والفلسطيني حتى لا يحدث تصعيد وتهديد للمصالح الأوروبية في المنطقة. وللأسف دوما يكون الضغط على الجانب الفلسطيني وابتزازه من خلال الضغوط والتهديدات المالية. وضعف الضغط الأوروبي على الدولة

العبرية بالرغم من الانتهاكات المستمرة لحقوق الإنسان، والسياسة التعسفية الإسرائيلية ضد الفلسطينيين.

وقد أدرك الاتحاد الأوروبي أن القضية الفلسطينية تعتبر أهم القضايا السياسية في الشرق الأوسط. وأن الصراع الفلسطيني العربي الإسرائيلي يأخذ الحجم الأكبر من العمل الدبلوماسي في المنطقة. ومن هنا حاول الاتحاد الأوروبي أن يقوم بدور وسيط من خلال إبراز نوعا من الحياد والفهم للحقوق الفلسطينية. وقد برز اهتمام الاتحاد الأوروبي منذ بداية نشأته. ففي أول اجتماع لوزراء خارجية الدول الست في الجماعة الأوروبية في ميونخ سنة 1970م كانت أوضاع الشرق الأوسط على رأس موضوعات التعاون السياسي الأوروبي.

ويعد بيان مؤتمر فينيسا 12-13 يونيو 1980م مؤشرا هاما يعكس تطور الموقف الأوروبي باتجاه موقف موحد تجاه الصراع الفلسطيني العربي-الإسرائيلي، حيث أكد افتتاحية بيان المؤتمر على أن " الروابط التقليدية والمصالح المشتركة التي تربط بين أوروبا والشرق الأوسط تجعل لزاما على الاتحاد الأوروبي لعب دور متميز في تحقيق السلام في المنطقة". كما أكد البيان على حق تقرير المصير للشعب الفلسطيني، وضرورة إشراك منظمة التحرير الفلسطينية في المفاوضات.

وساهمت الدول الأوروبية في دعم عقد مؤتمر مدريد، ولكن بالرغم من عقد المؤتمر في مدينة أوروبية فإن أوروبا لم تحظ سوى بدور هامشي في فعاليات المؤتمر. حيث سعت الولايات المتحدة لإبقاء الإتحاد السوفيتي كشريك ضعيف من أجل استئثار الولايات المتحدة بعملية السلام وانفرادها بتسييرها. ولم تلعب دول الاتحاد الأوروبي دورا في المفاوضات الثنائية التي أعقبت المؤتمر مباشرة. ودعيت فقط للمشاركة في المفاوضات متعددة الأطراف وفق صيغة مدريد. حيث تولى الاتحاد الأوربي إدارة اللجنة الخاصة

بالتنمية والتعاون الاقتصادي الإقليمي. وتذبذب سجل إنجاز اللجنة بسبب تعثر العملية السلمية والتطورات التي شهدتها المنطقة. وأحالت الولايات المتحدة لدول الاتحاد الأوروبي توفير الدعم اللازم لتنفيذ الاتفاقيات التي يتم التوصل لها في إطار عملية التسوية.

ورغم احتضان عاصمة أوروبية أخرى لمفاوضات سرية بين الجانبين الفلسطيني والإسرائيلي وهي مدينة أوسلو في النرويج فقد تم نقل الاحتفال للولايات المتحدة الأمريكية في البيت الأبيض في 1993/9/13م. التي بقيت تسيطر على سير العملية السياسية السلمية وتحديد إيقاعاتها. وقد قدمت دول الاتحاد الأوروبي الدعم للسلطة الفلسطينية منذ توقيع اتفاقية أوسلو. وأصبحت أكبر مانح للسلطة الفلسطينية وذلك بهدف دعم عملية التسوية السياسية في الشرق الأوسط. وقد ركز الدعم الأوروبي على ثلاثة مجالات هي:

– الدعم في تقديم الخدمات المعيشية للمواطنين مثل خدمات الإسكان، والقروض الصغيرة.

– المساعدة في تأسيس البنية الأساسية الاقتصادية والاجتماعية للأراضي الفلسطينية.

– تقديم العون المالي والفني لبناء المؤسسات الفلسطينية مثل برامج تدريب قوات الشرطة الفلسطينية، وتنسيق الإشراف الدولي على إجراء الانتخابات التشريعية الفلسطينية.

وفي نهاية أكتوبر عام 1996م قام الاتحاد الأوروبي بتعيين ميجيل موراتينوس كمبعوث خاص لعملية السلام في المنطقة، وأدى ذلك تنشيط أكثر للدور الأوروبي وذلك من خلال الاحتكاك المباشر والمتصل بأطراف النزاع وتقديم المبادرات. واستمرت سياسة الاتحاد الأوروبي في دعم عملية السلام وفق محددات مقررات مؤتمر فينسيا حتى تبلورت سياسة أكثر نحو حق

الفلسطينيين في دولة مستقرة، حيث أعلنت دول الاتحاد الأوروبي في مؤتمر برلين 24-25 مارس عام 1999 " أن الاتحاد الأوروبي يؤكد حق الفلسطينيين المستمر وغير المشروط في تقرير المصير، وما يتضمنه ذلك من خيار إقامة الدولة، ويتطلع الاتحاد إلى سرعة الحصول على ذلك". كما أضاف البيان استعداد الاتحاد الأوروبي للنظر في الاعتراف بالدولة الفلسطينية في الوقت المناسب. وبالرغم من رغبة وسعي الاتحاد الأوروبي بسبب توفر المصالح المشتركة له في الشرق الأوسط للعب دور محوري فإن الاتحاد الأوروبي لم يزل يعاني من تحجيم دوره من قبل الولايات المتحدة الأمريكية [3].

ثانياً: محددات العلاقة الأوروبية الفلسطينية:

- المحدد التاريخي
- المحدد الجغرافي
- المحدد السياسي
- المحدد الاقتصادي
- المحدد الأمني
- المحدد الحضاري
- المحدد الديني

ثالثاً: معوقات الدور الأوروبي:

هناك مجموعة من المعوقات التي تحجم الدور الأوروبي أهمها:

1- عدم وجود موقف أوروبي موحد ومتماسك داخل دول الاتحاد الأوروبي إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، إذ يوجد داخل الاتحاد الأوروبي

ثلاثة تيارات مختلفة حول طريقة التعامل مع إسرائيل، حيث إن هذه الاختلافات تضعف من بلورة موقف أوروبي نشط وفاعل تجاه قضية الصراع الفلسطيني العربي–الإسرائيلي وهذه التيارات هي:

أ– التيار الأول: وتمثله فرنسا وإيطاليا وإسبانيا وأيرلندا، ويحمل هذا التيار إسرائيل مسؤولية عرقلة عملية السلام وتأزمها، ويدعو إلى دور أوروبي نشط وفاعل تجاه الصراع القائم.

ب– التيار الثاني: وتمثله بريطانيا، وهو يتلاقى مع التيار الأول في تحميل إسرائيل مسؤولية أزمة العملية السياسية لكنها تختلف عن التيار الأول في أنها توصل موقفها الناقد بشكل متحفظ وسري، وأيضا تتحفظ على قيام الاتحاد الأوروبي بدورٍ فعال قد يؤدي إلى خلاف مع الولايات المتحدة التي تربطها بها علاقات تاريخية أطلسية.

ج– التيار الثالث: تمثله ألمانيا وبلجيكا وهولندا والدنمارك، وتتسم مواقفه بنوع من المرونة وتلافي تحميل إسرائيل المسؤولية، ويعتمد على الدور الأمريكي في قيادة عملية التسوية، وتقليل التدخل والمشاركة الأوربية في عملية التسوية.

2– تعمل إسرائيل على تقييد أي دور ناشط للاتحاد الأوروبي لأنها تعتبر أن الخطوط العريضة للسياسات الأوروبية في المنطقة العربية تستند على قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة، وهذا من وجهة نظرها يصب في مصلحة القضية الفلسطينية. ولهذا حالت الولايات المتحدة وإسرائيل دون مشاركة الاتحاد الأوروبي في عملية السلام، وتفضل إسرائيل حل الصراع عبر مفاوضات ثنائية مباشرة مع العرب حتى تفرض وجهة النظر الإسرائيلية من منطق القوة، وذلك دون أي تدخلات خارجية، وإن كان هذا التدخل ضروريا فإن إسرائيل لا تقبل سوى الولايات المتحدة الأمريكية طرفاً ثالثاً.

3- يعد الوضع الإقليمي العربي من معوقات الدور الأوروبي في عملية السلام، لأن الدول العربية لا يوجد بها موقف موحد تجاه التسوية أولاً، كما لا يوجد أيضاً لها موقف موحد تجاه راعي التسوية ثانياً. حيث إن بعضها لا يثق بقدرات وتأثير الدول الأوروبية ويعتبر أن الولايات المتحدة هي صاحبة التأثير القوي. كما أن هناك أزمة ثقة من قبل الدول العربية والفلسطينيين بأن هناك تبادل أدوار بين الولايات المتحدة والدول الأوروبية، وأن حصر الدور الأوروبي في الجانب الاقتصادي يعد منسجماً مع الرؤية الأمريكية الإسرائيلية. وأن تكامل السياستين الأوروبية والأمريكية بشأن القضية الفلسطينية يحمل معنى سلبياً أكثر مما هو إيجابي. وأن التكامل يعني ممارسة الضغط على الجانب الفلسطيني والعربي لتقديم تنازلات مع تجاهل العدوان الإسرائيلي. وعدم إبراز الدعم للفلسطينيين في التصويت في مجلس الأمن حين يكون الحق العربي الفلسطيني واضحاً مثل بناء الجدار العازل.

4- تعد العلاقة بين الدول الأوروبية والولايات المتحدة علاقة استراتيجية تستند إلى مصالح استراتيجية مشتركة في جوانب عديدة. ولذلك فإن الدول الأوروبية تدرك طبيعة العلاقة بين الولايات المتحدة الأمريكية وإسرائيل. وتحجم الدول الأوروبية عن تجاوز الخطوط الحمراء التي تلحق الضرر بعلاقاتها الاستراتيجية مع الولايات المتحدة الأمريكية.

ولذلك عملت الولايات المتحدة الأمريكية التي يتطابق موقفها مع الموقف الإسرائيلي على تحديد الدور الأوروبي وتحجيمه. فلم يتمكن الاتحاد الأوروبي من فرض توجهاته الخاصة إزاء الصراع العربي الإسرائيلي، واضطر للوقوف خلف السياسات الأمريكية بشكل عام. مع بعض التميز المحدود الذي أبدته كل من فرنسا وبريطانيا ولجنة الأمن والسياسة الخارجية في الاتحاد خصوصاً.

ويتميز موقف الاتحاد الأوروبي بالسعي إلى الإستقلالية عن الموقف الأمريكي، باستناده إلى الشرعية الدولية، ولكن هذه الاستقلالية على صعيد الموقف السياسي تفتقر إلى القدرة على التنفيذ. وهذا بالطبع يعود كما ذكرنا إلى قوة الدور الأمريكي في المنطقة سواء عربياً أو إسرائيليا.

وهناك ثلاث وجهات نظر تجاه الموقفين الأوروبي والأمريكي هي:

– وجهة نظر ترى بتطابق الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي وتكامل الأدوار.

– وجهة نظر ترى بتنافس وتصارع الموقف الأوروبي مع الموقف الأمريكي. وأن الولايات المتحدة تسعى دوما لتهميش دور الاتحاد الأوروبي إقليميا ودوليا ضمن منطق الصراع على النفوذ والاستحواذ بالهيمنة.

– رؤية تقاطع وتوزان العلاقات الأوروبية والأمريكية، وهي تتراوح بين التعاون والتنافس وفق تقاطع المصالح.

لذلك فإن بلورة موقف أوروبي موحد ينطلق من المصالح الأوروبية ممكن أن يخلق حالة من الاستقلالية في الموقف الأوروبي. ويجعله لاعباً قويا في الساحة الإقليمية والدولية. ويتجاوز دور التابع أو المكمل للدور الأمريكي. ويمكن أن تلخص العلاقة بين الطرفين بخصوص الشرق الأوسط فيما يلي: هناك من هو راغب في المساعدة والتأثير النشط ولكنه غير قادر، وهناك من هو قادر ولكنه غير راغب [4].

ويمكن تلخيص أبرز مواقف الدور الأوروبي من عملية التسوية:

1- أن أي تسوية عادلة ومتوازنة للصراع العربي الإسرائيلي لن تتحقق إلا بقيام دولة فلسطينية مستقلة، مع الاعتراف بالحقوق الشرعية للفلسطينيين، وفي مقدمتها حق تقرير المصير

2- تمسك الاتحاد الأوروبي بضرورة مشاركة منظمة التحرير الفلسطينية في مفاوضات السلام باعتبارها الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني.

3- رفض السيادة الإسرائيلية على القدس الشرقية التزماً بنص القرار 242 لمجلس الأمن الرافض لضم أراضي الغير بالقوة. وخاصة التأكيد على سريان اتفاقية جنيف الرابعة على القدس الشرقية، وكافة الأراضي العربية المحتلة من قبل إسرائيل.

4- إدانة سياسة الاستيطان في الضفة الغربية والقدس، واعتبار المستوطنات غير شرعية، واعتبار السياسة الإسرائيلية في نزع الممتلكات الفلسطينية والتهجير القصري ممارسات غير شرعية وتتعارض مع القانون الدولي.

5- التأكيد على أن مبدأ الأرض مقابل السلام يشكل حجر الزاوية في التسوية السياسية. ورفض الموقف الإسرائيلي الذي يروج لمفاهيم الأمن مقابل السلام [5].

وقد برز عدم وجود موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطينية والصراع العربي الإسرائيلي فيما يخص التصويت على دولة غير عضو لها صفة مراقب في الأمم المتحدة، حيث صوتت مجموعة من الدول الأوروبية لصالح قرار الجمعية العامة للأمم المتحدة من بينها الدنمارك والسويد والنرويج وسويسرا وفرنسا وإيطاليا وبلجيكا، فيما امتنعت عن التصويت كل من ألمانيا وهولندا والمملكة المتحدة بريطانيا العظمى [6].

وهنـاك متغيـرات حـدثت فـي المجتمعـات الأوروبيـة فـي السـنوات الأخيـرة أهمها:

– صـعود اليمـين فـي العديـد مـن الـدول الأوروبيـة، وارتبـاط ذلـك بظـروف ايدلوجيـة قوميـة ودينيـة وأيضـا ظـروف اقتصـادية وأمنيـة. وصـعود اليمـين يعنـي الاقتـراب أكثـر مـن إسـرائيل. فعلـى سـبيل المثـال لا الحصـر فقـد نـدد البرلمـان الألمـاني بأغلـب أعضـائه بتـاريخ 2019/5/17 بحركـة مقاطعـة إسـرائيل الدوليـة (BDS) التـي تـدعو لمقاطعـة إسـرائيل اقتصـاديا وثقافيـا. وتـم وصـف حركـة المقاطعـة بأنهـا معاديـة للسـامية. وقـد جـاء فـي القـرار الـذي قدمـه المحـافظون بقيـادة المستشـارة أنغـيلا ميركـل وشـركاؤهم الـديموقراطيون الاشـتراكيون وكـذلك حـزب الخضـر والـديموقراطيون الأحـرار " أن حجـج الحركـة والأسـاليب التـي تستخدمها معادية للسامية" [7].

– الهجـرة مـن أفريقيـا وأسـيا إلـى أوروبـا ومـا شـكل ذلـك مـن ضـغوط اقتصادية وأمنية ومالية.

– مـرور دول أوروبيـة بأزمـات اقتصـادية حـادة مثـل اليونـان ومـا ترتـب على ذلك من محاولة دول أوروبية أخرى المساعدة في معالجة هذه الأزمات.

– انفصـال بريطانيـا عـن الاتحـاد الأوروبـي ومـا يتبـع ذلـك مـن إشـكاليات سياسية ومالية واقتصادية ... الخ.

– السـعي الأمريكـي إلـى التفـرد وبسـط النفـوذ فـي العـالم علـى حسـاب الـدور الأوروبـي، فهنـاك تغـول أمريكـي فـي الأمـم المتحـدة وفـي المؤسسـات الدوليـة. وتراجـع الإدارة الأمريكيـة الحاليـة عـن اتفاقيـات تتعلـق بالشـرعية الدوليـة وقضايا حقوق الإنسان والبيئة.

– تراجـع الـدور الأوروبـي فيمـا يعـد انكفـاء علـى الـذات والانغمـاس فـي القضايا المحلية على حساب القضايا الدولية.

رابعا: موقف الاتحاد الأوروبي من صفقة القرن

يبدو أن الموقف الأوروبي قد التزم التريث طيلة العام المنصرم حتى تظهر الخطوط العريضة للخطة الأمريكية، ففي اجتماع بروكسيل في 23 يناير 2018م طلب الاتحاد الأوروبي من الرئيس أبو مازن الذي كان في زيارة لمجلس الشؤون الخارجية للاتحاد الأوروبي التريث وعدم الانسحاب من العملية السياسية، والانتظار لحين معرفة تفاصيل خطة الإدارة الأمريكية. وعدم مقاطعة الإدارة الأمريكية، وعدم تطبيق قرارات المجلس المركزي التي تتعلق بشأن إلغاء الالتزامات الفلسطينية بموجب اتفاق أوسلو، وتجميد الاعتراف بإسرائيل، ووقف التنسيق الأمني معها. وأكد الاتحاد الأوروبي أنه سيجدد دعمه المالي للسلطة البالغ حوالي 200 مليون دولار سنويا، وأن عددا من دوله سيرفع دعمه لوكالة الغوث الأونروا لتعويض التقليص في الدعم الأمريكي للوكالة. وأن الاتحاد الأوروبي سيجدد اتفاقيات الشراكة مع السلطة[8].

ويعبر الاتحاد الأوروبي عن قلقه، فهو يرى تلاشي حل الدولتين بفعل السياسة الإسرائيلية والأمريكية حيث عبرت وزيرة الخارجية الأوروبية فديريكا موغيريني عن ذلك بالقول: " إن حل الدولتين تلاشى، بل تقطع إربا إربا". وأن الاتحاد الأوروبي يدرس إصدار بيان في حال إعلان الإدارة الأمريكية عن صفقة القرن [9].) وأن الاتحاد الأوروبي لا يزال يرى أن حل الدولتين هو الحل الواقعي والوحيد للتوصل إلى سلام عادل ودائم في الشرق الأوسط.

وقد عارض البيان الختامي للقمة التي جمعت الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية في شرم الشيخ بتاريخ 24-25 شباط 2019م بوضوح صفقة القرن. وقد أشار البيان إلى مرجعية القانون الدولي باعتباره خطاً أحمراً للمسألة العربية الإسرائيلية [10].

ويبدو أن هناك فتوراً أوروبياً تجاه صفقة القرن، وقد وجه 37 شخصية أوروبية من رؤساء دول ومسؤولين سابقين من بينهم (رئيس الحكومة الفرنسية السابق، جان مارك أرو، ووزيري الخارجية البريطانية السابقين ديفيد ميليباند وجاك سترو، ووزير الخارجية الألماني السابق زيغمر غابريل، ومفوض السياسة الخارجية الأسبق للاتحاد الأوروبي خافيير سولانا إلى الاتحاد الأوروبي في إبريل 2019م رسالة للتذكير بالدور الذي يجب أن يتخذه لمواجهة سلوك إدارة البيت الأبيض الذي أفرز ما يعرف " صفقة القرن". وذكرت العريضة " أننا نؤمن بأن على أوروبا أن تتبنى وتدفع خطة تحترم المبادئ الأساسية للقانون الدولي، وتعكس مبادئ الاتحاد الأوروبي لحل الصراع والتي جرت المصادقة عليها في الماضي إدراكنا المشترك أن سلاما دائما يستوجب قيام دولة فلسطينية إلى جانب إسرائيل، وفي حدود العام 1967م، مع تبادل أراض متفق عليه وبالحد الأدنى ومتساو، وأن تكون القدس عاصمة للدولتين، وترتيبات أمنية تستجيب لمخاوف الجانبين وتحترم سيادتهما مع حل متفق عليه وعادل لقضية اللاجئين". وأكدت العريضة على أنه " يتعين على أوروبا رفض خطة لا تستوفي هذه المعايير ... وأنه من الأفضل أن تعمل أوروبا إلى جانب الولايات المتحدة، لكن في حالة تضرر المصالح والقيم الأوروبية فإنه يتعين على أوروبا أن تسير في مسار منفصل" (عريضة أوروبية تطالب بعدم تأييد صفقة القرن حال لم تحترم القانون الدولي[11].

وتحذر العريضة من النتائج الخطيرة لسياسة الرئيس الأمريكي دونالد ترامب على المنطقة، وأن على بلادهم رفض دعم الخطة الأمريكية إذا لم تحترم مبدأ الدولتين والقانون الدولي. ومن الجدير بالذكر أن الموقف الأوروبي ينحاز للشرائع والمعايير الدولية بينما ينحاز الموقف الأمريكي للجانب الإسرائيلي فقط. فقد رفض الأوروبيون نقل واشنطن سفارتها للقدس

التزاما بمبادئ الشرعية الدولية. واعتبار المدينة واقعه تحت الاحتلال. إضافة إلى الموقف الأوروبي الواضح بشأن الجولان السوري [12]

كما عبر رئيس الحكومة محمد شتيه عن موقف السلطة في اجتماع عقده مع قناصل وممثلي الاتحاد الأوروبي بتاريخ 2019/4/16م بالقول: " إن صفقة القرن أو أي صفقة لا تشمل القدس واللاجئين وإقامة دولة فلسطينية على حدود عام 1967م، لن يتم القبول بها، وهي صفقة ميتة قبل أن تولد، ولا يوجد أحد سيوافق عليها". وأكد شتيه في لقاء مع مبعوث عملية السلام في الشرق الأوسط ، سوزان تريستال على ضرورة " أن يقوم الاتحاد الأوروبي إلى جانب الدول العظمى كروسيا والصين ودول البريكس والدول العربية بعقد مؤتمر سلام دولي ردا على صفقة القرن، واتخاذ خطوات عملية" [13]. وهذا ما ينسجم من الموقف الفلسطيني الرسمي في مواجهة صفقة القرن من خلال الدعوة لعقد مؤتمر دولي تنبثق عنه آلية متعددة الأطراف لحل الصراع، حيث طالب ذلك الرئيس محمود عباس لمجلس الأمن من خلال تقديم خطة بديلة تواجه صفقة القرن. كما تسعى السلطة كما قال رياض المالكي إلى دفع الدول الأوروبية للتفاوض مع الإدارة الأمريكية لإدخال تعديلات على صفقة القرن مثل تبني حل الدولتين وإقامة دولة فلسطينية ذات سيادة على حدود 1967م وعاصمتها القدس الشرقية ووقف الاستيطان، قبل طرحها من قبل الإدارة الأمريكية وذلك للحيلولة دون رفضها من الجانب الفلسطيني [14]. وقال نبيل شعث " إن السلطة الفلسطينية ستقوم بحملة مركزة ومكثفة لمواجهة ما وصفها بالجريمة والمؤامرة التي تستهدف تصفية القضية الفلسطينية لحساب إسرائيل والولايات المتحدة". وأضاف شعث في 18 نيسان 2019م "أن القيادة الفلسطينية رأت صفقة القرن على الأرض فيما قامت به الولايات المتحدة من نقل سفارتها إلى القدس، وإعلانها عاصمة موحدة لإسرائيل، وإلى الاعتراف بالمستوطنات الإسرائيلية وإلى الاعتراف بضم الجولان لإسرائيل" [15].

ومن الجدير بالذكر أن التغول الأمريكي يتطلب موقفا مبادرا من الجانب الأوروبي لتعزيز المبادئ الأساسية للقانون الدولي بدلا من شريعة الغاب التي تحاول الإدارة الأمريكية فرضها في العلاقات الدولية، مما يعيد البشرية إلى ما قبل القانون الدولي الإنساني. وأن يتم تعزيز الدور الأوروبي في رعاية عملية السلام، وعدم ترك الملف في يد الإدارة الأمريكية المنحازة بالكامل للموقف الإسرائيلي.

ويعتقد أن الجانب الأوروبي لن يتجاوز الرفض الدبلوماسي لاتخاذ موقفا جازما تجاه مخاطر هذه الصفقة. ورفض السلوك الأحادي التي تمارسه الإدارة الأمريكية. والسعي نحو زيادة الدعم المقدم للجانب الفلسطيني لمواجهة الضغوط المالية الأمريكية تجاه الأونروا والمؤسسات الصحية في القدس والمساعدات الأخرى التي تم وقفها.

حيث ينطلق الجانب الأوروبي الأن من خطاب وبيان سياسي موحد تقريبا بالتمسك بالشرعية الدولية القائمة على عدم شرعية الاستيطان، وأن الحل السياسي يكمن في مفاوضات تؤدي إلى حل الدولتين. ويكتفي الجانب الأوروبي بالتأكيد على موقفه دون القيام بضغط حقيقي على الإدارة الأمريكية وإسرائيل لاحترام الشرعية الدولية. وبالتالي يتوقف الجانب الأوروبي عن إطار التمسك بالمبادئ العامة للسياسة الأوروبية دون البحث عن دور حقيقي مبادر أو طليعي لتجاوز الدور الأمريكي أو حتى موازاة الدور الأمريكي.

وهذا عمليا يتقاطع مع مصالح إسرائيل ورغبتها، فهي تغيب الدور الأوروبي عندما يتم الحديث عن الشرعية الدولية، وترفض إعطاء الدور الأوروبي شكلاً مستقلاً عن السياسة الأمريكية. فإسرائيل ترحب بالدور الأوروبي إذا كان تابعا ومكملاً للدور الأمريكي. وترفض أي مبادرات أوروبية مستقلة أو تحاول تجاوز الدور الأمريكي كما حدث في رفض إسرائيل المبادرة الفرنسية أو أي مبادرة أوروبية تتجاوز الدور الأمريكي الذي يشكل في حقيقة

الأمر مظلة أمريكية لانتهاكات إسرائيل وتهربها من عملية السلام واستحقاقاتها. حيث أن إسرائيل هي من قوضت عملية السلام، وسعت لفرض سياسة الأمر الواقع. وأبقت على السلطة الفلسطينية سلطة ضعيفة كسلطة خدمات مدنية للشعب الفلسطيني. ورفضت إسرائيل كل استحقاقات اتفاقية أوسلو واتفاقيات القاهرة. حيث إن الإبقاء على الوضع الراهن يعزز من استمرار إسرائيل في فرض سياسة الأمر الواقع، واتخاذ خطوات أحادية بعيدة عن استحقاقات عملية السلام.

ومع ذلك فإن الموقف الأوروبي ضعيف وهذا ما يجعل الإدارة الأمريكية تستغل الأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية من أجل تعزيز هيمنتها على العالم ومنه الشرق الأوسط. ومع ذلك علينا كطرف فلسطيني أكثر ضعفا أن نحاول الاستناد على الموقف الأوروبي، وأن نتمسك به في مواجهة التغول الأمريكي غير المسبوق. و يخشى أن يبقى الموقف الأوروبي أسير الدبلوماسية الضعيفة وأن يبقى في مربع التصريحات والبيانات والإدانات. لاسيما وأن موقف الدول الأوروبية متباين على صعيد سياسيات الدول. فهناك فرنسا وألمانيا الرافضة للصفقة، وهناك دول أوروبا الشرقية مثل المجر وليتوانيا والتشيك التي ترغب بقاء علاقاتها قوية مع إسرائيل، بل يمكن أن يتساوق بعضها مع القرار الأمريكي بنقل سفاراتها إلى القدس.

وفي المقابل تكمن الإشكالية في الجانب الفلسطيني والعربي، فهناك انقسام فلسطيني وما يترتب على ذلك من عدم وجود رؤية استراتيجية سياسية موحدة للفلسطينيين، وغياب برنامج سياسي توافقي موحد، وعدم وجود خطاب سياسي وإعلامي موحد. هذا أدخل الجانب الفلسطيني في تجاذبات عربية وإقليمية مما أفقد الجانب الفلسطيني الثقة والمصداقية لدى الجانب الأوروبي، ودفعه للتهرب من التزاماته السياسية والمالية. ودفع الجانب الاوروبي إلى

إهمال الملف الفلسطيني، بحيث لم يعد من أولويات السياسة الأوروبية المنغمسة أكثر فاكثر في الشؤون الداخلية.

وعلى صعيد الوضع العربي فإن الجانب الأوروبي لا يتعرض لأي ضغوط عربية لممارسة دور أكبر في عملية السلام أو ما يحدث من تحرك أمريكي إسرائيلي. حيث يفتقر العرب أيضا إلى رؤية استراتيجية عربية موحدة بعد التشرذم الكبير في الدول العربية، وتعرضها لثورات أفضت إلى نزاعات طائفية وقبلية ساهمت في إضعاف النظام العربي. ولذلك فإن ضعف الدور العربي وتشرذمه ساهم في تهرب أوروبا من القيام بدور فعال في تحريك الوضع السياسي المتأزم بخصوص القضية الفلسطينية. كما أن النظام الرسمي العربي يشهد تراجعا في البعد القومي، وتراجعاً في الاهتمام بالقضية الفلسطينية بل إننا نشهد حالة من الهرولة العربية للتطبيع مع إسرائيل كما يحدث في سلطنة عمان، والإمارات العربية المتحدة، والبحرين، والمملكة العربية السعودية. حيث ترى هذه الأنظمة أن التطبيع مع إسرائيل يفتح الباب أمام الرضا الأمريكي لاسيما وأن هذه الأنظمة تسعى إلى شرعنة نظامها السياسي فيما يتعلق بالاعتراف الأمريكي بولاية العهد للأمير محمد بن سلمان في المملكة العربية السعودية. إضافة إلى محاولة النظام العراقي الطائفي الحصول على الشرعية من الولايات المتحدة الأمريكية. وأيضا بسبب خشية أنظمة الخليج العربي من تعاظم قوة الجمهورية الإيرانية.

ولذلك انتقلت هذه الأنظمة الخليجية من مرحلة الدور الداعم للقضية الفلسطينية إلى الدور الصامت والمتخاذل، وتنتقل الأن للدور المتواطئ مع إسرائيل والولايات المتحدة. ودخلت هذه الأنظمة في اتفاقيات وتحالفات سرية وعلنية أمنية وعسكرية واقتصادية وسياسية تحت ذريعة مواجهة الخطر الإيراني المشترك. ولذلك تتساوق هذه الأنظمة مع الرؤية الأمريكية فيما يتعلق بصفقة القرن. كما تتساوق مع الرؤية الإسرائيلية التي تسعي إلى قلب

المعادلة التي كانت قائمة وتنظم العملية السلمية خلال العقدين الماضيين وهو أن عملية السلام وحل القضية الفلسطينية مقدمة وبوابة للتطبيع العربي مع إسرائيل. إذ تسعى إسرائيل حالياً إلى قلب المعادل من خلال دفع العرب للتطبيع مع إسرائيل دون حل القضية الفلسطينية وبالتالي محاصرة الفلسطينيين حتى يقبلوا بما يعرض عليهم من خلال افتقارهم إلى العمق العربي والإسلامي.

ومن هنا يأتي الدور العربي المتماهي مع الموقف الإسرائيلي والأمريكي في محاولة الأنظمة العربية تمرير صفقة القرن والتنظير لها. مثل استضافة البحرين لورشة اقتصادية أو مؤتمر اقتصادي بتنظيم من الإدارة الأمريكية في 25 و26 يونيو القادم تحت عنوان " السلام من أجل الازدهار". وقد أدعت الولايات المتحدة والبحرين في بيان مشترك " أن المؤتمر يهدف إلى التركيز على الجوانب الاقتصادية لخطة السلام التي طال انتظارها". وأن المؤتمر يشكل "فرصة محورية ليجتمع قادة الحكومات، والمجتمع المدني ورجال الأعمال معا لمشاركة الأفكار، والاستراتيجيات، وشحذ الاستثمارات والمبادرات الاقتصادية التي يمكن أن يوفرها الاتفاق" [16]. وتعد هذه الخطوة محاولة أمريكية للتشجيع على الاستثمار في المناطق الفلسطينية كأول خطوة لتطبيق خطة السلام الأمريكية الجديدة في الشرق الأوسط المعرفة بصفقة القرن. وقد أعلنت المملكة العربية السعودية ودولة الإمارات العربية المتحدة عن المشاركة في هذه المؤتمر

وقد رفضت السلطة الفلسطينية المشاركة في المؤتمر، حيث جاء على لسان وزير التنمية في الحكومة الفلسطينية، وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية_ أحمد مجدلاني_ " أن الورشة الاقتصادية كانت مفاجأة لنا، ولم نكن نعلم بها، ونحن نرفض المشاركة في الورشة ولن نكون طرفاً فيها، ولا تعنينا لا من قريب ولا من بعيد"، وأكد مجدلاني رفض الفلسطينيين

للمشروع الأمريكي من حيث المبدأ وقال: " إن هذا المسار الاقتصادي الذي تحاول الولايات المتحدة طرحه، هدفه تحسين شروط الشعب الفلسطيني تحت الاحتلال، وما نريده نحن مشروع سلام يؤدي إلى إنهاء الاحتلال ضمن قرارات الشرعية الدولية، وإلى قيام الدولة الفلسطينية" [17].

وقد دعا الاتحاد العام للجاليات الفلسطينية في أوروبا في بيان له صدر بتاريخ 2019/5/29 رجال الأعمال الفلسطينيين والعرب لمقاطعة مؤتمر المنامة، وعبر عن رفضه واستنكاره لهذا المؤتمر المشبوه والمسمى بمؤتمر السلام الاقتصادي [18].

أما على الصعيد الأوروبي فلم يتضح الموقف الأوروبي حتى الآن من مؤتمر المنامة وإن كان يبدو أن الاتحاد الأوروبي لا يؤيد انعقاد المؤتمر. إذ لم يتم الحديث عن توجيه دعوه للاتحاد الأوروبي للحضور. وتناقلت صحيفة هآرتس العبرية أن مستشار الرئيس الأمريكي جاريد كوشنير قد طار يوم 2019/6/8 من لندن إلى بروكسل حيث اجتمع مع رئيس المفوضية الأوروبية جان كلود يونكر، ووزيرة خارجية الاتحاد الأوروبي فيدريكا موغريني لاطلاعهم على تفاصيل خطة السلام الأمريكية المعروفة "بصفقة القرن" [19].

خامساً: النتائج:

– عدم موافقة الاتحاد الأوروبي على بنود صفقة القرن. وتمسكه بالشرعية الدولية وحل الدولتين.

– على الرغم من التقدم الملحوظ في الموقف الأوروبي تجاه القضية الفلسطيني إلا أنه لم يزل دون المستوى المطلوب.

– إن عدم بلورة موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطينية يضعف من الدور الأوروبي.

– تعمل الولايات المتحدة وإسرائيل على تهميش الدور الأوروبي لأنه يستند على الشرعية الدولية التي تسعى إسرائيل للتهرب منها دوما.

– عدم وجود موقف فلسطيني موحد تجاه الموقف الأوروبي بسبب الانقسام. وعدم وجود رؤية فلسطينية إستراتيجية موحدة، وبرنامج سياسي توافقي.

– عدم بلورة موقف عربي موحد يعمل على جذب وتعزيز الدور الأوروبي، فهناك انقسام عربي بين داعم للدور الأوروبي وبين داعم للدور الأمريكي.

سادساً: التوصيات:

– ضرورة بلورة موقف أوروبي موحد تجاه القضية الفلسطيني، والقيام بدور نشط فعال يتناسب مع حجم الاتحاد الأوروبي. والسعي لاتخاذ خطوات تنفيذية وعدم الاكتفاء باتخاذ المواقف فقط، وتبني المبادئ.

– ضرورة بلورة موقف فلسطيني موحد تجاه الدور الأوروبي، والسعي لجذبه للانخراط أكثر في القضية الفلسطينية على صعيد المبادرات وعلى صعيد التنفيذ والدعم.

– السعي لبلورة موقف عربي تجاه الدور الأوروبي، والعمل على تعزيز التنسيق والتعاون للاستفادة من الدور الأوروبي في دعم القضايا العربية وعلى رأسها القضية الفلسطينية.

– ضرورة إحداث تغير في الدبلوماسية الرسمية الفلسطينية والعربية، وتوفير استراتيجية فلسطينية وعربية موحدة في المواقف السياسية.

– الاتجاه نحو تعزيز التشبيك الشعبي والمؤسساتي بين المؤسسات الفلسطينية والعربية وبين مؤسسات المجتمعات الأوروبية ضمن خطة واضحة تعتمد على الدبلوماسية الشعبية.

– ضرورة توفر إعلام فلسطيني وعربي نشط بلغات أجنبية عدة، لتوصيل القضية الفلسطينية والقضايا العربية برسالة إعلامية مهنية وقوية.

– إنهاء الانقسام الفلسطيني كي تتوحد الجهود للنضال في سبيل القضية الفلسطينية.

– ضرورة دفع الاتحاد الأوروبي لتبني سياسة فاعلة تعكس رؤيته للمشكلات في العالم العربي بعيداً عن التبعية للرؤية الأمريكية والموقف الإسرائيلي.

سابعا: الهوامش:

1- عبيد، هند: السياسة الأوروبية تجاه الشرق الأوسط، في كتاب الاتحاد الأوروبي والشرق الأوسط الواقع واحتمالات المستقبل، تحرير عماد جاد، مركز الدراسات السياسة والاستراتيجية، القاهرة، 2001، ص 9-46.

2- طافش، هشام: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية 1993-2003م، رسالة ماجستير غير منشورة، برنامج العلوم السياسية، جامعة الأزهر، 2010م، ص 51.

3- عبيد: 9-46.

4- طافش: ص 71.

5- إسماعيل، محمد هشام محمد: موقف الاتحاد الأوروبي تجاه القضية الفلسطينية في الفترة من 1993 إلى 2009م، المعهد العربي للأبحاث ودراسة السياسات، www.dohainstitution.org

6- ثابت، أمجد: بدائل دبلوماسية فلسطينية لمواجهة التحديات السياسية للاعتراف بدولة فلسطين في الأمم المتحدة، رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة الأزهر، برنامج ماجستير العلوم السياسية، 2014م، ص 122-123.

7- https://www.alquds.co.uk

8-https://palsawa.com/post/140111

9- samanews.ps/ar/post/371949

10-الاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ضد صفقة القرن الأمريكية https://www.voltairenet.org/article205390

11-https://24news.ps/post/21173

12- مكرم الطراونة: أين الصوت الأوروبي من صفقة القرن؟ https://alghad.co.

13-www.wafa.ps/ar_page.aspx?id

14-https://alarab.co.uk

15- https://www.makan.org.il/itemld=53549

16- https:www.alwatanvoice.com/arabic/comtent/print/1245625.html

17- https:www.alwatanvoice.com/arabic/comtent/print/1245635.htm

18- wafa.ps/ar.aspx?id=D1

19-https://arabic.sputniknews.com/arab_world/20190604194355

دور الأمم المتحدة الإنساني والسياسي في قطاع غزة

أ.صلاح عبد العاطي

مقدمة:

يعيش قطاع غزة أوضاعاً كارثية تجعل من واقعة ومستقبله محفوفاً بالتحديات والمخاطر، نتيجة لجرائم وعدوان وحصار الاحتلال الإسرائيلي، إلى جانب تداعيات الانقسام المستمرة منذ أواسط حزيران 2007، والتي ساهمت في تفاقم الأوضاع الإنسانية والاقتصادية ووصولها إلى حافة الانهيار، وخاصة في ضوء فشل انجاز المصالحة باعتبارها الخيار الأفضل لحل مشكلات القطاع، بالرغم من مساهمة مسيرات العودة وكسر الحصار التي انطلقت في مارس 2018، في تسليط الضوء على الأوضاع في القطاع حيث أدت الوحدة الميدانية التي تحققت، واحتفاظ المسيرات بزخمها بالرغم من جرائم الاحتلال بحق المتظاهرين السلميين في تفعيل التدخل الدولي وبالذات من الأمم المتحدة ومصر لمنع انهيار الأوضاع الإنسانية في القطاع والحيلولة دون إندلاع حرب جديدة أو انفجار الأوضاع في القطاع، وعلى الرغم من نجاح هذه الجهود في إحداث معادلة جديدة تقوم على مقاربة الهدوء مقابل هدوء المسيرات منذ عام 2018 إلا أن ما تحقق من تفاهمات على

أهميتها لم تسهم في توفير الحلول للمشكلات المتفاقمة، أو تحسين الأوضاع المعيشية للسكان، وكذلك لم تبعد شبح الإنهيار أو الإنفجار للأوضاع في قطاع غزة أو تنهي عملية إعادة الإعمار.

وقد عملت الأمم المتحدة في فلسطين منذ نشأتها وحتي الآن وعبر منظماتها المختلفة في مجالات متنوعة وفي بيئة سياسية معقدة يغلب عليها عدم الاستقرار والتهديد المستمر بفعل استمرار الاحتلال وانتهاكاته لحقوق الفلسطينيين، وقد تزايد هذا التحدي في ضوء الدعم الأمريكي اللا محدود التي تلقته الحكومة الإسرائيلية من الولايات المتحدة اثر صعود الرئيس ترامب حيث بدء الهجوم على عمل وكالة الغوث ووقف تمويلها ونقل السفارة للقدس والإعتراف بالقدس عاصمة لدولة الإحتلال، واستخدام حق النقض الفيتو وممارسة الضغوط على الدول المختلفة لوقف الدعم للفلسطينيين بل وصل الأمر حد العمل لأدانه المقاومة الفلسطينية في الأمم المتحدة ، ومواصلة تشريع الاستيطان وعمليات تهويد القدس، بل وتبرير قتل المدنيين في مسيرات العودة والعدوان على قطاع غزة، ما فرض على الفلسطينيين مخاطر وتهديدات إضافية فاقمت من معاناتهم وفرضت مزيداً من التحديات على عمل الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة، والتي استمرت بعملها رغم القيود والضغوط الأميركية والإسرائيلية الهادفة إلى تصفية الحقوق الفلسطينية ومحاولات استبدال قرارات الأمم المتحدة ومعايير القانون الدولي والدولي الإنساني بشرعية الغاب وسياسيات فرض الأمر الواقع .

وقد احتل قطاع غزة في السنوات الأخيرة صدارة المشهد السياسي والإنساني بسبب الأوضاع السياسية والإنسانية الي يعيشها، التي أفضت الي تزايد عمل الأمم المتحدة ومن خلال منظماتها ووكالاتها المختلفة والتي تضم مكتب المبعوث الخاص للأمين العام لعملية السلام الذي يشغله حاليا السيد ميلادنوف والذي يقوم بجملة من الأدوار السياسية الهامة ، إضافة إلى الدور

الإنساني إضافة الي عمل باقي المنظمات التابعة للأمم المتحدة والتي أهمها وكالة غوث وتشغيل اللاجئين "الأونروا" ومنظمة اليونيسيف واليونسكو والصحة العالمية ومنظمة الغذاء العالمي ومكتب تنسيق الشؤون الإنسانية وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، حيث يمكن تقسيم عمل المنظمة الأممية إلى شقين الأول يتعلق بالمجال السياسي والثاني يتعلق بالمجال الإنساني الذي تزايد في قطاع غزة بفعل التصعيد والعدوان والحصار الإسرائيلي على القطاع وكذلك بسبب استمرار حالة الانقسام. وعلى الرغم من الدور الهام للأمم المتحدة وما تقوم به من أدوار سياسية وإنسانية، إلا أن جهودها والجهود المصرية والدولية الأخرى تقف أمام عدة سناريوهات تعرضها الورقة بإيجاز كما تعرض دور الأمم المتحدة السياسي والإنساني والتحديات أمام تدخلاتها في قطاع غزة، التي بقت وستبقي مرهونة بالعديد من الظروف والمعطيات السياسية والميدانية الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية والدولية وخاصة في ضوء اختلاف معايير ومقاربات ووجهات نظر الأطراف المختلفة لهذا الدور والتدخلات.

أولاً: الدور الإنساني للأمم المتحدة:

تلعب الأمم المتحدة دوراً هاماً في تقديم الخدمات الإنسانية للفلسطينيين حيث صدرت جملة من القرارات وعقدت الكثير من المؤتمرات لدعم أنشطتها الإنسانية في فلسطين، حيث أقرت الجمعية العامة للأمم المتحدة، خطة تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني من خلال عدة قرارات منها قرار رقم 93/63[1] ، 147/33، 133/34، 111/35، 70/36، 134/37، 145/38، 224/39، 170/40، 181/41، 66/42، 178/43، 235/44، 183/45، 201/46، 170/47، 213/48، 21/49، 58/50،

[1] قرار رقم 93/63، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ النشر 2008/12/18، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/31rbbGO

150/51، 170/52، 89/53، 116/54، 173/55، 111/56، 147/57، 113/58، 56/59، 126/60، 135/61.[1] 83/70[2]، 57/52[3]، **و**بالرغم من الأدوار الإنسانية للأمم المتحدة الداعمة لفلسطين إلا أن الأمم المتحدة عبرّت في أكثر من مناسبة لها أن الاحتلال وجرائمه والحصار والقيود الإسرائيلية بحق الفلسطينيين، تتعارض مع القانون الإنساني الدولي كونها تستهدف السكان المدنيين، وتعاقبهم بشكل فعال على أعمال لم يرتكبونها في قطاع غزة، فقد أدّت الأعمال العدوانية الإسرائيلية في السنوات الماضية إلى دمار وتهجير داخلي واسعي النطاق[4]، وتركت تداعيات إنسانية واقتصادية كارثية على سكان القطاع، الذين باتوا يعانون وضعاً إنسانياً كارثياً بفعل الاحتلال والحصار الإسرائيلي المتواصل، ونتيجة لاستهداف الاحتلال للمدنيين وما نجم عنه من ضحايا، حيث قامت الأمم المتحدة وخاصة خلال السنوات الأخيرة بالعديد من التدخلات والأعمال الإنسانية في قطاع غزة وخاصة من خلال منظماتها العاملة في القطاع والتي سوف تسلط الورقة الضوء عليها على سبيل المثال:

1. **وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"**: لعلّ الدور الإنساني الأبرز في القطاع تقوم به الوكالة المناط بها تقديم الدعم والحماية وكسب التأييد لحوالي (5) مليون لاجئ فلسطيني، مسجلين لديها في مناطق نفوذها الخمس (الأردن ولبنان وسوريا والضفة الغربية وقطاع غزة)، وتنحصر ولايتها وفقاً لتفويضها في تنفيذ برامج إغاثة وتشغيل مباشرة بالتعاون مع الحكومات المحلية، إلى جانب التشاور مع الحكومات المعنية بخصوص تنفيذ مشاريع الإغاثة والتشغيل والتخطيط استعدادا للوقت الذي يستغنى فيه

[1] تقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، الجمعية العامة للأمم المتحدة، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/2F5aVDP

[2] قرار رقم 52 / 57 تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، الجمعية العامة للأمم المتحدة، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/2F5aVDP

[3] قرار رقم 70/ 83 تقديم المساعدة إلى اللاجئين الفلسطينيين، الجمعية العامة للأمم المتحدة، تاريخ النشر 2015/12/15، https://bit.ly/2KJV5Cw

4- مكتب تنسيق الشئون الإنسانية "أوتشا"، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/2KdfmAC

اللاجئون الفلسطينيين عن هذه الخدمات بالعودة إلى ديارهم والتعويض عملاً بقرار الأمم المتحدة 194[1]. تعرضت الوكالة مؤخراً إلى وقف تمويل الولايات المتحدة الامريكية لها إضافة إلى محاولات وقف عملها وقد نددت الاونروا بقرار قطع المساعدات عنها، رافضة الانتقادات الأميركية الموجهة إليها، على لسان المتحدث باسمها "كريس غونيس"، والذي أعرب عن أسفه العميق وخيبة أمل منظمته لإعلان الولايات المتحدة أنها ستتوقف عن توفير التمويل لها، بعد عقود من الدعم السياسي والمالي الثابت، رافضاً في الوقت ذاته بأشد التعابير الانتقاد الموجه إلى مدارس الأونروا، ومراكزها الصحية وبرامجها للمساعدة الطارئة بأنها منحازة بشكل لا يمكن إصلاحه، مؤكداً على أن "أونروا" ستواصل بإصرار أكبر نشاطها بالتعاون مع الشركاء الحاليين والجدد"[2].

فوكالة الغوث تقدم خدمات إنسانية متنوعة (إغاثية وصحية وتعليمية...) في قطاع غزة لقرابة 70% من سكانه. حيث تشرف الوكالة على حوالي 274 مدرسة، منهم (82) مدرسة فترة واحدة، و94 مدرسة بنظام فترتين بإدارتين مستقلتين، (4) مدارس مسائي دائم مستأجرة من المدارس الحكومية في مديريه شرق غزة3. كما وتُقدّم "أونروا" خدمات الرعاية الأوّلية لغالبية سكان قطاع غزة، من خلال 22 مركزًا صحياً، وتشمل هذه الخدمات: رعاية الأم والطفل والعيادات الخارجية، ورعاية مرضى الضغط والسكر، وصحة الفم والأسنان، والفحوصات المخبرية، والأدوية، وخدمات الصحة النفسية، إضافة لبرنامج المُستشفيات، الذي تتعاقد بموجبه الوكالة مع مشافي خاصة لتحويل حالات بحاجة لعمليات جراحية، كما انها تقدم الخدمات

1- موقع وكالة غوث وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين "أونروا"، http://cutt.us/luGdV

2- "أونروا" تأسف لقرار واشنطن قطع التمويل عنها، سبتمبر 2018، http://cutt.us/rkvui

3- التربية والتعليم غزة، 2019، الكتاب الاحصائي السنوي لعام 2018- 2019، تاريخ النشر 10 حزيران/ يونيه 2019، رابط الموقع: https://bit.ly/2Wzm7mV

الاغاثيــة "المســاعدات الغذائيــة " لقرابــة مليــون لاجــئ يعيشــون فــي قطــاع غــزة ، كمــا انهــا ســاهمت وبشــكل فاعــل فــي عمليــات إعــادة الإعمــار فــي قطــاع غــزة وخاصــة لمنــازل اللاجئــين التــي تــم تــدميرها خــلال اعتــداءات قــوات الاحــتلال علــى القطــاع كمــا وتلعــب الوكالــة دوراً هامــاً فــي تشــغيل اللاجئــين حيــث تــوفر فــرص عمــل دائمــة ومؤقتــة للاجئــين الفلســطينيين والتــي تراجعــت مــؤخراً بســبب نقــص التمويــل1. ومــؤخراً حصــلت الوكالــة علــى مبلــغ 13 مليــون دولار مــن اللجنــة القطريــة لإعــادة إعمــار قطــاع غــزة لتنفيــذ برنــامج "النقــد مقابــل العمــل" لتشغيل الخريجين والعمّال العاطلين عن العمل في قطاع غزة2.

2. **مكتــب تنســيق الشــؤون الإنســانية:** وضــعت الأمــم المتحــدة خطــة اســتجابة إنســانية للعــام 2018 قــدمت خلالهــا مســاعدات إغاثيــة لحــوالي 1.9 مليــون فلســطيني، بتكلفــة كليــة بلغــت 539.7 مليــون دولار. وخــلال عــام 2019 وضــعت خطــة الاســتجابة الإنســانية تغطــي عــدة أعــوام، وتشــمل الفتــرة الواقعــة بــين الأعــوام 2018 و2020، وســط عجــز بقــدرة 350 مليــون دولار خــلال العــام 2019[3].كمــا يقــدم المكتــب عــدد مــن المشــاريع التنمويــة والإنســانية تشــمل تقــديم الــدعم لاســتمرار الخــدمات الصــحية والاجتماعيــة إضــافة الــي رصــد وتوثيق الانتهاكات لحقوق الانسان في فلسطين [4].

[1]- أطلقت الوكالة في العام 2018 مناشدة لتقديم 63.6 مليون دولار من أجل تأمين فرص عمل قصيرة الأمد لما يزيد على 54,000 شخص، أو ما يعادل 5.5 مليون يوم عمل لمواجهة الفقر والبطالة المتفشية في صفوف الفلسطينيين، ولكن لم تتلقَّ الوكالة سوى نسبة تقلّ عن 10% من المبلغ المطلوب بسبب شحّ التمويل. مكتب الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة، 2018، انعدام الأمن الغذائي في الأرض الفلسطينية المحتلة: 1.3 مليون فلسطيني في قطاع غزة يعانون من انعدام الأمن الغذائي، تاريخ النشر 14 ديسمبر/ كانون الاول 2018، https://bit.ly/2wljwbf

[2] قطر و"الأونروا" توقعان مشروع لتوفير فرص عمل لـ10 آلاف خريج وعاطل في قطاع غزة، فلسطين اليوم، تاريخ النشر: 2019/2/27، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/2KJ0Tfu

[3]- مكتب الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة، 2019، تمويل قدره 350 مليون دولار مطلوب للاستجابة للاحتياجات الإنسانية لدى 1.4 مليون فلسطيني خلال العام 2019، تاريخ النشر 17 يناير/كانون الثاني 2019، https://bit.ly/2K7V4lO

4- مكتب الشؤون الانسانية التابع للأمم المتحدة، 2019، اقتراب الذكرى الأولى لاحتجاجات "مسيرة العودة الكبرى" في غزة، تاريخ النشر 27 مارس/اذار 2019، https://bit.ly/2R2jwMr

3. **المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة:** تلعب هذه المنظمات أدواراً متنوعة في إطار رصد الإنتهاكات وتحسين الخدمات الإنسانية التي تشمل تقديم الدعم للخدمات التعلمية والصحية والاجتماعية وتقدم منظمات مثل منظمة المرأة والغذاء والصحة العالمية ومنظمات اليونسف واليونسكو المفوضية السامية لحقوق الانسان وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيرها، خدماتها المختلفة بالتعاون مع المؤسسات الحكومية والأهلية من خلال دعم برنامج الرصد والتوثيق لانتهاكات حقوق الانسان وتقديم المساعدات الغذائية ، وتقديم الادوية والمعدات الطبية ، وتحسين التدخلات المقدمة للقطاعات الاجتماعية سواء الأطفال والشباب والنساء، إضافة إلى خدمات الدعم الفني والتدريب والتمويل للمشاريع المختلفة ، لا يستطيع أي مراقب ومتابع رغم الملاحظات التي تسجّل على الأمم المتحدة إلا أن يشيد بالدعم الفني والعملي والمادي الذي تقدمه الأمم المتحدة والذي بدونه كانت الأوضاع في القطاع كارثية.

ثانياً: الدور السياسي للأمم المتحدة:

تؤكد الأمم المتحدة بأن الشعب الفلسطيني يعيش تحت الاحتلال، وأن الفلسطينيين يعيشون بسبب ذلك حالة من الإحباط ويفتقرون للحلول السياسية بسبب ما تقوم به إسرائيل"، مع ما يعنيه ذلك من إغلاق وحصار لقطاع غزة، ومن تضييق وتقييد للحركة، وتزايد الاستيطان، وهدم البيوت، وتهويد القدس والانتهاكات بحق المدنيين، وعدم وجود رؤية لحل سياسي للتقدم نحو تمكين الفلسطينيين من إقامة دولة خاصة بهم. وإن كانت الأمم المتحدة وعبر تصريحات أمينها العام والمبعوث الخاص لعملية السلام في الأمم المتحدة قد أكدا مراراً وتكراراً بأن إنهاء الاحتلال يأتي في صدارة الأولويات ضمن الاستراتيجية العامة التي وضعتها الأمم المتحدة بشأن التعامل مع القضية الفلسطينية، لأن ذلك هو الحل الجذري لمعالجة المشكلات المختلفة وتحسين

ظروف الحياة في الأراضي الفلسطينية. إلا أن جهود الأمم المتحدة فشلت في إنهاء الاحتلال وضمان إنفاذ قرارات الشرعية الدولية والأمم المتحدة ذات الصلة بالقضية الفلسطينية، على رأسها إقامة الدولة المستقلة بما فيها القدس ومنها عودة الفلسطينيين.

ومع ذلك يمكن رصد **أبرز الجهود السياسية للأمم المتحدة فيما يتعلق بقطاع غزة، فالمتابع** لدور الأمم المتحدة يلاحظ أنها تعمل على متابعة الحقائق الموجودة على أرض الواقع وتقديم إحاطة مستمرة إلى مجلس الأمن والأمم المتحدة حول الأوضاع في الأراضي الفلسطينية المحتلة وخاصة في قطاع غزة، وإدانه الإنتهاكات من قبل الاحتلال بهدف المحافظة على : حل الدولتين، ودعم استعادة الوحدة الوطنية، وإعادة إعمار قطاع غزة وتحسين الأوضاع الإنسانية فيها، ومساندة القيادة الفلسطينية في مساعيها من أجل الحصول على الحقوق الفلسطينية، الأمم المتحدة لا ترى تبنى حل الدولتين باعتباره الحل الوحيد الذي يراه المجتمع الدولي للخروج من "دوامة العنف الحالية". لعل أبرز الأدوار السياسية ما يقوم به المبعوث الخاص للأمم المتحدة في قطاع غزة السيد ميلادينوف الذي يُظهر دوراً هاماً من خلال تحركاته وتصريحاته.

في قطاع غزة تدرك الأمم المتحدة بأنها تواجه تحديات كبرى، يتعلق الأول بعملية إعادة الإعمار، حيث تولي الأمم المتحدة أهمية خاصة وتشرف على عملية إعادة الإعمار، وتحاول تطوير آلية الإعمار التي اتفقت عليها الأطراف، بمساعدة المنسق الخاص السابق روبرت سيري، بهدف تلبية احتياجات عملية الإعمار، وباقي الاحتياجات الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين في القطاع. وثاني التحديات يتمثل في الاحتياجات القائمة والأساسية لسكان القطاع من كهرباء، وماء، وإسكان، وتحسين الخدمات الانسانية المختلفة، وضمان فتح المعابر، وحرية الحركة للمواطنين والبضائع،

وهي كلها قضايا مترابطة ببعضها البعض. وثالثها هو منع العدوان والتصعيد الإسرائيلي والمواجهة ما بين المقاومة الفلسطينية ودولة الاحتلال بما يضمن تخفيف ورفع الحصار على القطاع لضمان خلق جو اقتصادي من أجل إعادة بناء ما تم تدميره، وخلق فرص أكبر، وإنعاش اقتصادي لمواطني وأسر قطاع غزة، إضافة إلى التركيز على بناء الأمل، وتمكين المواطنين من التمتع بمستوى معيشي لائق وكريم.[1] وقد لعب السيد ميلادينوف دوراً في تخفيف حدة الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة، من خلال مقاربة العودة لتفاهمات التهدئة الموقعة عام 2014 بين الفصائل الفلسطينية ودولة الاحتلال، فقد قدم مبادرة بهذا الخصوص تتضمن عدة نقاط، في مقدمتها دعم الجهود المصرية لتحقيق المصالحة بين الفصائل الفلسطينية، وإعادة السلطة الفلسطينية للسيطرة على قطاع غزة، إلى جانب طرح خطة للتخفيف عن سكان قطاع غزة، وتطورات هذه الخطة من جراء تزايد التحديات وانطلاق مسيرات العودة وكسر الحصار، حيث وضع ميلادينوف خطة لإنقاذ قطاع غزة، ترتكز على (4) قطاعات تحتاج إلى حوالي 650 مليون دولار كحد أدنى، على أن تكون أولى الخطوات "خلقَ فرص عمل للمتعطلين من العمل وفق معادلة المال مقابل العمل، بغية ضخ عشرات ملايين الدولار في السوق الغزية، نظراً لانهيار الاقتصاد المحلي وعدم وجود سيولة مالية، كي تعود عجلة الاقتصاد للدوران، من بينها تحسين التيار الكهربائي الذي لا يصل القطاع سوى أربع ساعات يومياً، من "خلال تأهيل الشبكة القائمة، وتلك القادمة من إسرائيل، والشبكة المصرية لرفع قدرتها على زيادة التيار، وبناء خزان وقود إضافي لمصلحة شركة الكهرباء الوحيدة في القطاع، والاستثمار في الطاقة الشمسية البديلة، وإعادة تأهيل قطاعَي المياه والصحة وصحة

[1] ملادينوف: إنهاء الاحتلال يتصدّر أولويّات الأمم المتّحدة، ونسعى لتطوير آليّة إعادة إعمار القطاع، المركز الفلسطيني لأبحاث السياسات والدراسات الاستراتيجية مسارات، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/2XJ2BB6

البيئة، في عضون 6 أشهر إلى سنة كاملة، حال توفر التمويل اللازم، متعهداً بإزالة كل العراقيل اللوجستية على أرض الواقع من طريق الخطة[1].

ولكنه في المقابل وإزاء ارتفاع مستوي التصعيد واندلاع جولات من التصعيد العسكري بين المقاومة ودولة الاحتلال واستمرار مسيرات العودة وكسر الحصار على حدود قطاع غزة، حث من خلالها الجميع على ممارسة ضبط النفس، والمضي قدما بشكل سلمي، وتجنب التصعيد. مؤكداً على أن "الأمم المتحدة تعمل مع مصر وشركائها لتجنب العنف، ومعالجة جميع القضايا الإنسانية بما في ذلك دعم جهود المصالحة"[2]، محذراً من فشل جهود الأمم المتحدة لتخفيف حدة الأوضاع الإنسانية المتردية في قطاع غزة، في حال اندلعت مواجهة عسكرية أو حال لم يتم إحراز تقدم نحو إنهاء الانقسام الفلسطيني[3].

وخلال الأعوام الثلاثة السابقة وفي كل جولة من جولات التصعيد وما تبعها لم تتوقّف وساطات مصر وميلادينوف، هذه الجهود أدت إلى وقف إطلاق النار، والتوصل إلى تفاهمات التهدئة ما بين الفصائل الفلسطينية ودولة الاحتلال، والتي طالب منسق الأمم المتحدة الخاص لعملية السلام في الشرق الأوسط لاحقا بتوثيقها والعمل على توسيعها، وقد جاء ذلك خلال كلمة له في جلسة دورية لمجلس الأمن، بشأن الوضع في الشرق الأوسط، كاشفاً أنه خلال أكتوبر 2018 وأبريل 2019، تم جمع حوالي 112 مليون دولار، ما أتاح زيادة كبيرة في إمدادات الكهرباء، عبر محطة غزة للطاقة، وإيجاد آلاف الوظائف المؤقتة[4]. كما أدلى ميلادينوف بتصريح أثناء زيارته لغزة في 13 أيار/مايو 2019، تحدث فيها عن خطة بعيدة المدى لتحسين وضع

---

[1] سوا الإخبارية، خطة ميلادينوف لإنقاذ غزة أصبحت جاهزة للتنفيذ وترتكز على 4 قطاعات، يوليو 2018، https://bit.ly/2WyO9ir

[2] سوا الإخبارية، ميلادينوف يوجه رسالة لكل الأطراف بشأن مسيرة العودة بغزة، أكتوبر 2018، 2019/10/19، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/2I6Uqcs

[3] - ميلادينوف يحذر من فشل جهود الأمم المتحدة في غزة، مايو 2019، اخر زيارة 2019/6/12، https://bit.ly/2XzTl24

[4] - دنيا الوطن، ميلادينوف: ندعو لتوثيق تفاهمات التهدئة الأخيرة بين حماس والحكومة الإسرائيلية، مايو 2019، http://cutt.us/jeEqd

غزة، لكنه رهن تنفيذها باستمرار الهدوء، وتحدث عن جهات حاولت "تقويض الهدوء" دون أن يذكرها[1].ويذكر أن السلطة الفلسطينية سبق أن عارضت بشدة التوصل إلى اتفاق تهدئة بين "حماس" وإسرائيل، بذريعة أن أي اتفاق يجب أن يعقد بين السلطة وإسرائيل، كما أن السلطة عارضت توجيه أي مشاريع لغزة بعيدا عنها، إضافة إلى إعلانها رفض التعاون مع منسق الأمم المتحدة ميلادينوف، الذي يعتبر دوره تجاوزاً لدور السلطة في تنفيذ المشاريع الإنسانية في القطاع، رغم أن المبعوث الأممي قد طلب من السلطة الإشراف على تنفيذ المشاريع بالتعاون مع الأمم المتحدة، كما رفضت السلطة استلام المنحة القطرية الموجهة إلى قطاع غزة والتي لاحقا تم تحويلها إلى الأمم المتحدة لتنفيذ المشاريع الإنسانية في القطاع.

ثالثاً: عمل الأمم المتحدة في قطاع غزة بين التحديات والتوقعات:

في ضوء تطورات الأوضاع في دولة الاحتلال الإسرائيلي وصعود اليمين المتطرف واستمرار تنكر دول الاحتلال لحقوق الفلسطينيين وتلقى إسرائيل كسلطة احتلال حربي قوة دفع من الرئيس الأميركي ترامب والتي تتجه إدارته نحو فرض الحل على الفلسطينيين بالتنسيق الكامل مع إسرائيل، وهو الأمر الذي شاهدناه من خلال سلسلة من المواقف الأمريكية بدءًا من القدس والصمت على الاستيطان ومحاولة تصفية قضية اللاجئين ووفق الدعم لوكالة الغوث، وهذا يعني استبدال المرجعيات الدُولية للعملية السياسية بمرجعية فرض الأمر الواقع الذي كرّسته إسرائيل بقوة السلاح والاستيطان والتهويد. الأمر الذي يعني عدم إمكانية التوصل إلى حل نهائي في المدى المنظور، يكرس عجز الأمم المتحدة عن إنفاذ قراراتها تجاه الاحتلال عجزها

[1] ملادينوف يدعو لعدم انهيار التهدئة في غزة: مساعدة قطر مهمة، الوكالة الوطنية للاعلام، تاريخ النشر: 2019/5/13، اخر زيارة: 2019/6/12، https://bit.ly/2KfyY7t

عن تجاوز المعيقات لدورها ، كما أنها لا تصدر تقريراً شاملاً لتدخلاتها وأعمالها المختلفة وإن كان دورها يتطلب الحياد في القضايا الإنسانية إلا أن الحياد المطلوب من الأمم المتحدة هو الحياد الإيجابي لا السلبي ، بالإضافة إلى أهمية أن تقوم الأمم المتحدة بفصل كامل وشامل بين الملف السياسي والملف الإنساني بحيث يتحرك كلا الملفين بشكل منفصل عن الملف الآخر فلا يتوقف الملف الإنساني نتيجة توقف الملف السياسي، فكل له مجاله وآلية عمله المنفصلة وكون الملف الإنساني محايد ومستقل المفترض أن يتحرك بسرعة دون أي إعاقة ولا يتوقف بموافقة الأطراف بل يستوجب إفساح المجال للامم المتحدة لتقوم بهذا الدور دون إعاقات. بالرغم من ان الأمم المتحدة نظريا تستطيع استخدام الصلاحيات القانونية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة لإيقاف أي إعاقات في الملف الإنساني والسياسي، إلا أن توازنات القوى فيها و استخدام الفيتو الأمريكي تجعلها تغلب البعد الدبلوماسي، وخاصة في ضوء فشل مقاربة عملية السلام وحل الصراع ومقاربه المصالحة واستمرار مفاقمة الأوضاع الإنسانية في القطاع ، الأمر الذي دفع الأمم المتحدة ومن خلال منسق عملية السلام للعمل على خطة تقوم على تحسن الأوضاع الإنسانية في القطاع ومنع انزلاق الأوضاع الي تصعيد عسكري في القطاع ، وان كنا نجد من الضروري أن تستمر الأمم المتحدة في جهودها مترافقة مع إجراء عملية تقييم شاملة لدورها السياسي والإنساني في فلسطين وتحديد الصعوبات والمعيقات وتطوير خطط الاستجابة للمهام المناطة بها.

رغم أن المؤشرات على الأرض تفيد بتعقد تنفيذ خطة الاستجابة الإنسانية جراء المعيقات المختلفة والتي يأتي على راسها تراجع التمويل الدولي لها وارتباط نقص التمويل بالضغوط الهائلة التي تمارسها حكومة الاحتلال والولايات المتحدة لإعاقة دور وعمل الأمم المتحدة أو في أطار

المحاولات الهادفة لتصفية قضية اللاجئين ووقف عمل الوكالة، إضافة إلى عدم الالتزام باي اتفاقات من قبل الاحتلال، وكذلك المعيقات التي وضعتها السلطة أمام المنسق الخاص لعملية السلام.

ولذا فالمقاربة الأهم التي يتطلع إليه الفلسطينيون وخاصة إزاء تصاعد التهديدات والتحديات التي يواجهونها تتطلب من الأمم المتحدة باعتبارها منظمة دولية تسعى لحفظ الأمن والاستقرار الدولي العمل بشكل جدي على إنهاء الاحتلال الإسرائيلي وإقامة الدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس الشريف، والعمل على تلبية الاحتياجات الإنسانية والاقتصادية للأراضي الفلسطينية، وتسريع عملية إعادة إعمار قطاع غزة، والعمل على تغيير وتطوير الآلية المعمول بها لإدخال مواد إعادة الإعمار، بما يضمن توفير الحد الأدنى من متطلبات الحياة الإنسانية للسكان. إضافة إلى اتخاذ كافة الإجراءات اللازمة للضغط على إسرائيل لوقف سياسة العقوبات الجماعية المستمرة ضد سكان قطاع غزة، والعمل على رفع الحصار، وفتح كافة المعابر، وإنهاء معاناة السكان في القطاع، وتسهيل عمليات الإعمار، ومحاسبة دولة الاحتلال الإسرائيلي على جرائمها في الأراضي الفلسطينية، وضمان تحملها للالتزامات الواردة في القانون الدولي الإنساني، ولاسيما أحكام اتفاقية جنيف الرابعة ، والتأكيد على حق عودة اللاجئين الفلسطينيين والتعويض، حقاً غير قابل للتصرف أو المساومة والتفاوض أو الاستفتاء، وأنه يتعارض جذرياً مع كل الدعوات المشبوهة الداعية للتوطين أو التهجير أو الدمج أو الإذابة أو التعويض بديلاً عن حق العودة، وضمان توسيع سياسة عمل وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى "الأونروا"، لتشمل تثبيت الميزانية وتوفير الحماية للاجئين الفلسطينيين، بما في ذلك إيجاد صيغة دولية مقبولة لتوسيع مجال عمل

المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتشمل تقديم خدماتها بالتوازي مع "الأونروا" للاجئين الفلسطينيين إلى حين إيجاد حل عادل.

فالأمم المتحدة عليها واجب أن تلعب دوراً مع المجتمع الدولي لضمان التدخل الفوري، وعدم التضحية بمبادئ القانون الدولي، وذلك بالتعامل مع القضية الفلسطينية وخاصة قضية اللاجئين الفلسطينيين، ومواجهة محاولات الولايات المتحدة ودولة الاحتلال، لتصفية وكالة الغوث الدولية "أونروا"، لما تمثله من شاهد تاريخي على جرائم الاحتلال، والعمل على وقف جرائم الاحتلال ، إضافة إلى الاضطلاع بدور اكثر فاعلية للضغط لإتمام المصالحة الوطنية بما يضمن وقف انتهاك حقوق الإنسان الداخلية وتهيئة المناخات لأجراء إنتخابات عامة تضمن إعادة بناء ودمقرطة النظام السياسي الفلسطيني .

رابعاً: السيناريوهات المتوقعة

السيناريو الأول: استمرار الوضع الراهن : استمرار جهود الأمم المتحدة ومتابعتها لتنفيذ التفاهمات التي تمت برعايتها ورعاية مصرية والاستمرار في تنفيذ خطة المبعوث الخاص لعملية السلام بما يضمن عدم الانزلاق إلى عدوان إسرائيلي جديد على القطاع وتخفيف الحصار، حيث يعتبر هذا السيناريو امتداداً منطقياً للتطورات الراهنة في قطاع غزة، ويقوم على فرضية استمرار الحصار الإسرائيلي، واستمرار سيطرة حماس على غزة، ولكنه يعني استمرار مرواحه جهود الأمم المتحدة في مكانها وخاصة في ضوء استمرار الحاجة لانعاش الأوضاع الإنسانية في غزة وحل الأزمات ولكنه سيناريو لا يخلو من معيقات تتمثل في عدم التزام الاحتلال من ناحية ومن ناحية أخرى نقص التمويل لخطة الاستجابة الإنسانية .ولكن هذا السيناريو أيضا يعني بقاء الوضع الفلسطيني في قطاع غزة في حالة موت

تـدريجي وانفجـار بطـيء، وبخاصـة إن لـم يترافـق مـع تحقيـق اختـراق فـي ملفـات المصالحة.

الســيناريو الثــاني: عــدوان إســرائيلي علــى القطــاع: سـوف يزيـد مـن مستوي تواجـد الأمـم المتحـدة ودورهـا مـن اجـل حـل المشـكلات الإنسـانية الكارثيـة الناجمـة عـن العـدوان وتعـزز فـرص هـذا السـناريو مـن جـراء عـدم التـزام دولـة الاحـتلال بالتفاهمـات التـي تمـت برعايـة الأمـم المتحـدة ومصـر، كمـا أن هـذا العـدوان يـأتي فـي ظـروف فلسـطينية وعربيـة ودوليـة غيـر ملائمـة، وسـط تغييـرات تحـدث فـي الإقلـيم ودعـم لامحـدود للحكومـة الإسـرائيلية مـن قبـل الولايـات المتحـدة الأميركيـة، وهـذا السـيناريو يشـي بإمكانيـة انفجـار الأوضـاع والـدخول فـي مجابهـة عسـكرية أشـد عنفـا مـن سـابقتها، وبخاصـة أن الاحـتلال الإسـرائيلي سـوف يواصـل الـتحكم بمنسـوب الحصـار، وحركـة انتقـال الأفـراد والبضـائع كوسـيلة للضـغط علـى حركـة حمـاس، لاسـيما فـي حـال عـدم تسـوية ملـف الجنـود الإسـرائيليين الأسـرى، وهـذا مـا حـذر منـه مبعـوث الأمـم المتحـدة مطالبـا مـن كـل الأطـراف تثبيـت تفاهمـات التهدئـة والحفـاظ علـى الهـدوء لتـتمكن الأمـم المتحـدة مـن تنفيـذ مشـاريعها فـي القطـاع، وهـذا السـناريو فـي حـال تحقـق سـيعني إضـافة جملـة مـن التحـديات الكبـرى أمـام الفلسـطينيين وأمـام عمـل منظمـات الأمـم المتحـدة والتـي سـوف تواجـه نقصـا كبيـرا فـي تمويـل أنشـطتها الإنسـانية فـي القطـاع، كمـا سـوف يضـيف أعبـاءً تتعلـق بوقـف العـدوان وتمويـل عمليـات إعـادة الإعمـار والتهجيـر الـداخلي وربمـا مواجهـة أوضـاع كارثيـة قـد تـؤدي إلـى الفوضى وعدم الاستقرار.

الســيناريو الثالــث :انفصــال قطــاع غــزة يمكـن لهـذا السـيناريو أن يتحقـق إذا أعلنـت السـلطة الفلسـطينية تحللهـا الكامـل مـن التزاماتهـا تجـاه قطـاع غـزة، وأوقفـت فعـلا تسـديد هـذه الالتزامـات، بمـا فـي ذلـك رواتـب موظفيهـا فـي غـزة، بحيـث يصـبح الانفصـال أمـراً واقعـاً وخاصـة فـي ضـوء نجـاح تنفيـذ بنـود مـن

خطة صفقة القرن الامريكية ، او من خلال التوصل إلى اتفاق هدنة طويلة الأمد بين "حماس" وإسرائيل، بحيث ترفع إسرائيل الحصار عن قطاع غزة، وتتبع بالسماح إقامة ميناء بحري في غزة، مقابل وقف مسيرات العودة، وإعادة الجنود الأسرى، يمكن وصف هذا السيناريو بالكارثي، لأن استمرار الوضع الراهن قد يؤدي، اما إلى انهيار غزة تحت وطأة الحصار والعقوبات، أو إلى تفجر مواجهة عسكرية شاملة مع جيش الاحتلال ربما تكون نتائجها وخيمة على قطاع غزة، وفي هذه الحالة سوف يتعزز دور الأمم المتحدة للعمل لمنع انهيار الأوضاع الإنسانية في قطاع غزة وضمان الاستمرار في تقديم الخدمات في القطاع وخاص في ضوء فشل الجهود لدفع قطاع غزة تجاه مصر وعدم قدرة القطاع على بلورة حلول للازمات المختلفة منفردا .

السناريو الرابع : تحقيق المصالحة: يعد هذا السيناريو الأفضل ويتحقق في حال نجاح الجهود المصرية والأممية بتنفيذ اتفاقات المصالحة بما يمكن من إفشال مخططات فصل قطاع غزة ويضمن تعزيز مقومات الصمود للناس ، ولكن هذا السيناريو يتطلب استجابة حركتي "فتح" و"حماس" لتطبيق اتفاقات المصالحة الموقعة بين الطرفين، وبخاصة اتفاقي القاهرة في العامين 2011، و2017، وثانيا، توفر بيئة إقليمية ودولية داعمة للمصالحة، بما يمكن الأمم المتحدة من تقليص مستوي تداخلاتها ويزيل جملة من التعقيدات الفلسطينية والدولية أمام عملها في القطاع.

في المفاضلة بين السيناريوهات نجد أن الأوضاع تشي بأن سيناريو الوضع الراهن هو المرجح بالرغم من أن استمرار هذا السيناريو من شأنه أن يفاقم الأوضاع المتفاقمة أصلا، وقد يفضي إلى إنهيار قطاع غزة، أو إندلاع حرب جديدة ستكون نتائجها كارثية، إلى جانب مخاطر تمرير "صفقة القرن" بما يؤدي إلى إنفصال قطاع غزة ، وإن بدا هذا الأمر مستبعدا ، لأن السلطة الفلسطينية ليس لها مصلحة بالانفصال عن غزة، ولأن الهدنة طويلة الأمد مع

قطاع غزة تعد خيارا مفضلا لإسرائيل في الظرف الراهن، وتتعزز فرصها أكثر كلما استمر الانقسام والحصار وضعف إتمام المصالحة. ومع ذلك، يبقي خيار المصالحة الخيار المفضل لأنه يوفر مدخلا مناسبا لتوحيد جهود الفلسطينيين، بمختلف أطيافهم السياسية وتجمعاتهم السكانية، لإحباط المشاريع التي تستهدفهم جميعا، وتهدد حقوقهم الوطنية بالتصفية، وفي كل الأحوال سيبقي الرهان على الفلسطينيين أولا وثم على دور الأمم المتحدة السياسي والإنساني في القطاع باعتباره أحد اهم العوامل الحاكمة لتطورات الأوضاع السياسية والإنسانية في القطاع والقضية الفلسطينية.

خاتمة

إن الجرائم التي تمارسها دولة الاحتلال بحق الفلسطينيين في الأراضي المحتلة واستمرار العدوان والحصار على قطاع غزة يعتبر وفق القانون الدولي جريمة حرب ونوعًا من العقوبات الجماعية، فإسرائيل تضرب بعرض الحائط الشرعية الدولية والقانون الدولي وجميع القرارات الدولية، وتستمر في العدوان والحصار ومأسسته والانتهاكات الإسرائيلية الخطيرة لحقوق الإنسان أدت إلى تزايد نسب الفقر والبطالة، وإلى بطء عمليات الإعمار بسبب آلية إعادة الإعمار، وعدم تدفق أموال إعادة الإعمار وتنفيذ المشاريع الإنسانية ، واستمرار إغلاق المعابر، إضافة إلى عجز المجتمع الدولي عن إنهاء أو محاسبة الاحتلال الإسرائيلي على جرائم الحرب التي اقتُرفت في قطاع غزة؛ الأمر الذي يتطلب تحركًا فاعلًا من الأمم المتحدة ومؤسساتها في فلسطين لضمان إجبار إسرائيل على رفع الحصار كليًا دون قيد أو شرط، واحترام حقوق الإنسان، ودعم السلطة ومؤسساتها، ودعم المصالحة الوطنية، والتحرك لوقف انتهاكات الاحتلال لأنه بدون ما سبق ستبقى أدوار عمل الأمم المتحدة تدور في إطار إدارة الصراع وانعاش الأوضاع وعدم إيجاد حلول دائمة حتى للأوضاع الانسانية .

وعلى الرغم من الدور الهام للأمم المتحدة وما تقوم به من أدوار سياسية وإنسانية، إلا أن جهودها والجهود المصرية والدولية الأخرى تقف أمام عدة سيناريوهات تتمثل في أما بقاء الوضع على حاله من عدم احترام الاحتلال للاتفاقيات واستمرار حالة الانقسام ، وهذا ينذر بالانهيار أو الانفجار الذي قد يكون ضمن احتمالاته انهيار للخدمات أو صراع أهلي؛ أو مواجهة عسكرية غير متكافئة مع الاحتلال الإسرائيلي في ظروف فلسطينية وعربية ودولية غير ملائمة، وسط تغييرات تحدث في الإقليم، أو تسليم القطاع للسلطة من الباب إلى المحراب؛ أو إحراز مصالحة لا تنهي حكم "حماس" ولكنها تقلل منه، أو هدنة لسنوات عدة يتحقق فيها وقف المقاومة مقابل رفع الحصار. في الوقت الذي نؤكد فيه على أهمية دور الأمم المتحدة في حل القضية الفلسطينية باعتبارها قضية سياسية بالدرجة الأولى وليست إنسانية، هناك دور فلسطيني مطلوب من القيادة الفلسطينية والفصائل بما يدعم دور الأمم المتحدة وخاصة في ضوء حاجة القطاع إلى تهدئة وإعادة إعمار وتحسين أوضاع إنسانية ويتطلب ذلك بذل كل جهد ممكن لاستعادة الوحدة، بما يضمن التوافق على استراتيجيات شاملة وموحدة، تقوم على نهج الشراكة الوطنية وهذا يؤكد ضرورة تشكيل حكومة وحدة وطنية من خلال حوار وطني شامل، والتعاون المشترك لرفع الحصار، وإعادة الإعمار، وتعزيز صمود المواطنين وحل مشكلات الكهرباء، وفتح المعابر، وقضايا توحيد المؤسسات وإعادة حقوق الموظفين، والتصدي لمخططات واعتداءات الاحتلال وقطعان المستوطنين في الضفة، وعمليات تهويد القدس، والتنكيل بالأسرى في سجون الاحتلال، مع ما يقتضيه ذلك من توافق على أشكال المقاومة الملائمة وتوقيت ممارستها أو توقيت إبرام تهدئة بما يخدم النضال الفلسطيني، وهذا بالضرورة سوف يساهم في تعزيز التدخلات الدولية الداعمة للفلسطينيين وبالضرورة دور منظمات الأمم المتحدة .

ولعل من نافلة القول، أنَّ الأممَ المتحدةَ تعرَّضتْ لتهميشِ وإقصاءِ وهيمنةِ الولايات المتحدة منذ نهاية تسعينيات القرن المنصرم، وخصوصًا فيما يتعلقُ بالقضية الفلسطينية، بهدف دفع الفلسطينيين لعدم التمسك بقرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة، التي أكدت على حق شعبنا الفلسطيني في الدولة المستقلة وعاصمتها القدس، وحق العودة للديار التي هُجِّر منها، وتلك التي طالبت إسرائيلَ بوقف الاستيطان وتفكيكه، ورفضت نظامَ "الأبارتهايد" الذي تمارسه إسرائيل؛ فالتمسك هذا يمنح الفلسطينيين حصانةً دولية من أي مشروع أو حل يمكن أن يُفرض لحل/تصفية القضية الفلسطينية أو يُضعف الموقف الفلسطيني في أيِّ مفاوضاتٍ مقبلة. وتحميلُ المجتمع الدولي المسؤوليةَ القانونيةَ والأخلاقيةَ لعدم إلزامِ إسرائيل بتطبيق قرارات الشرعية الدولية الخاصة بالقضية الفلسطينية، و المطالبةُ الرسميةُ بسحب اعتراف الجمعية العامة للأمم المتحدة بدولة إسرائيل، بحكم أنَّ هذا الاعترافَ كان مشروطًا بتنفيذ قراري الجمعية العامة 181 و194 اللذين لم تلتزم بهما إسرائيل.

كما أنه يجب عدمُ قَبول الانتقاصِ من دور وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين (الأونروا)، وضرورةِ العمل على الحفاظ على دورها واستمرار خدماتها التي تقدمها للاجئين الفلسطينيين، مترافقاً ذلك مع جهد سياسي ودبلوماسي وشعبي فلسطيني مع الدول الصديقة، لسدِّ العجز في ميزانيتها، ليس فقط لدورها الإنساني والإغاثي الهام للفلسطينيين وبالذات في قطاع غزة ؛ بل أيضًا كونها أحدُ شواهدِ أكبرِ جريمةِ تهجيرٍ وتطهيرٍ عرقيٍّ اُرتكبتْ بحق الشعب الفلسطيني في القرن العشرين، وفي هذا المضمار نري بضرورة العمل على ، السعي لتوفير الحماية الدولية للاجئين الفلسطينيين، وذلك من خلال العمل من قبل الفلسطينيين مع الدول الصديقة والي جوار الأمم المتحدة من اجل استصدار قرارين الأول يتعلق بمنح وكالة غوث

وتشغيل اللاجئين " الأونروا"، صلاحية حماية اللاجئين إلى جانب مهامها التقليدية، و/ أو مد حماية المفوضية السامية للأمم المتحدة لشؤون اللاجئين، لتشمل اللاجئين والنازحين الفلسطينيين، فيما القرار الثاني يتعلق بضمان تمويل الأونروا، أسوة بباقي الوكالات التابعة للأمم المتحدة، ما يقلل من مخاطر التسيس لعملها وتداعيات أي عجز في ميزانيتها العامة. إضافة للتصدي للسياسات والتشريعات الإسرائيلية – الأمريكية الهادفة للتنكر لحقوق الفلسطينيين الراسخة في القانون الدولي.

وختاما سوف تبقى فرص نجاح وتطور تداخلات وجهود الأمم المتحدة في قطاع غزة مرهونة بالعديد من الظروف والمعطيات السياسية والميدانية الفلسطينية والإسرائيلية والإقليمية والدولية وخاصة في ضوء اختلاف معايير ومقاربات ووجهات نظر الأطراف المختلفة لهذا الدور.

تعقيب

رؤية منظمة التحرير الفلسطينية لمستقبل قطاع غزة

أ. كمال هماش*

"قطاع غزة جزء من كل"

عبر مسيرة النضال الوطني التحرري والمعاصرة تحديدا متمثلة بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية، وما شاب هذه المسيرة من ضعف وقوة ومن مد وجزر انعكس على المنظمة ومعسكر الأصدقاء، فإنها لم تفقد بوصلتها نحو فلسطين بدءا من إقرار الميثاق الوطني ووصولا إلى اعتماد البرنامج المرحلي أو ما سمي ببرنامج الحد الأدنى بإقامة الدولة الفلسطينية في الضفة والقطاع وعاصمتها القدس.

وكان الاحتلال ومنذ اللحظة الأولى لإنشاء كيانه عمد إلى فصل الجغرافيا الفلسطينية بين الضفة والقطاع، وعززت ذلك بعض القوى الإقليمية التي ساهمت بقدر ما في عدم إقامة الدولة الفلسطينية في الأرض التي لم

---

*مستشار رئيس دائرة العمل والتخطيط الفلسطيني

تحتلها إسرائيل عام 1948، من خلال تقاسمها وإخضاعها لحكم عسكري أو ضمها.

وبعد احتلالها من جانب إسرائيل عام 1967، ابقى الاحتلال على الأنظمة والقوانين المصرية في القطاع وعلى الأردنية في الضفة الغربية، حفاظا على حالة الفصل ارتباطا برؤيته لعدم السماح بإقامة دولة فلسطينية مستقلة في الضفة والقطاع، "انسجاما مع صمت النظام الرسمي العربي الذي كشف عنه الرئيس الأمريكي جيمي كارتر، حين تحدى ان يكون أي رئيس عربي قد طالبه بإقامة دولة فلسطينية مستقلة"، وذلك حتى تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية 1994.

قطاع غزة : مكانة رائدة:

منذ بدايات تبلور الثورة الفلسطينية المعاصرة والى يومنا هذا، لم يكن تجمع فلسطيني بمنأى عن الارتباط الكلي بالمشروع الوطني وعلى رأسها قطاع غزة الذي يمثل أحد اهم مرتكزات المشروع ومؤسساته، حاضرا في أعلى مستوياته الهيكلية على مستوى منظمة التحرير وفصائلها وقياداتها السياسية والعسكرية والدبلوماسية، وعلى أرض الواقع وارتباطا بالمقاومة الفلسطينية للاحتلال كان لأبناء شعبنا في القطاع وعبر الحركة الوطنية والقومية، دورا مركزيا وبطوليا ومبدعا في مقارعة الاحتلال منذ العام 1948 وحتى كنس اخر جندي من القطاع، رغم فصله التعسفي عن امتدادات شعبنا في فلسطين.

وقد انعكست المكانة الموضوعية لقطاع غزة في النضال الوطني على رؤية منظمة التحرير لمستقبل فلسطين وشعبها، التي عبر عنها ميثاق المنظمة الذي يرى في فلسطين التاريخية وطنا قوميا للشعب الفلسطيني، عليه

يقرر مصيره ويبني دولته المستقلة وعاصمتها القدس، كما يعتبر كل فلسطيني عضوا تلقائيا في المنظمة سواءً في الوطن أو الشتات.

- وإدراكا من القيادة الفلسطينية للمؤامرات الهادفة لإقامة كيان فلسطيني في قطاع غزة حصريا، وابتلاع الضفة الغربية من جانب الاحتلال.

كان قطاع غزة حاضرا في البرنامج المرحلي للمنظمة والمتمثل بإقامة الدولة المستقلة في الضفة والقطاع والقدس عاصمة، والذي اصبح برنامجا عربيا ودوليا لحل الصراع العربي الإسرائيلي فيما يسمى بحل الدولتين المستند إلى مقررات الشرعية الدولية وخاصة قرارات 242 و338 و194وقرار الجمعية العامة لعام 2012 الذي يعترف بدولة فلسطين المحتلة على حدود 1967.

تجليات مكانة القطاع في السلوك السياسي لمنظمة التحرير الفلسطينية:

حرصت القيادة الفلسطينية على إرساء ثوابت محددة في ذهن المجتمع الدولي فيما يتعلق بوحدة الشعب والجغرافيا تحت مظلة منظمة التحرير، وتجلى ذلك في:

- المشاركة في مؤتمر مدريد والتي تمت بوفد أردني – فلسطيني مشترك، ترأس الوفد الفلسطيني خلالها قيادات غزية ومقدسية – د.حيدر عبد الشافي وفيصل الحسيني– بكل ما يحمل ذلك من معنى، حيث أكدا أن مرجعيتهما هي منظمة التحرير الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني حيثما تواجد.

- بعد فشل مفاوضات واشنطن، والانتقال إلى قناة أوسلو في مفاوضات مباشرة بين المنظمة وحكومة رابين، أصرت القيادة الفلسطينية على اشتمال إعلان المبادئ على غزة وأريحا أولا في تأكيد على المكونات الجغرافية للدولة المستقلة.

- رسخت المنظمة ثقل القيادة والمؤسسات السياسية والإدارية للمنظمة والسلطة في قطاع غزة، وأعطي القطاع أولوية قصوى في المشاريع التنموية وأنشطة المانحين للنهوض بالوضع الاقتصادي .

- تم إجراء أول انتخابات رئاسية وتشريعية في الضفة والقطاع والقدس كوحدة سياسية معترف بها دوليا للتأسيس للانتقال إلى الدولة في نهاية المرحلة الانتقالية، وترأس المجلس شخصية من غزة ولا تنتمي لحركة فتح التي فازت بأغلبية كبيرة، بما يعنيه ذلك من إشارات.

بموازاة ذلك عملت حركة حماس المعارضة لاتفاق أوسلو على تطوير شعاراتها التي كانت تاريخيا ضد منظمة التحرير، لتتوجه إلى شعار إسقاط اتفاق أوسلو "الخياني" من وجهة نظرها، مستفيدة من تبعيتها لجماعة الإخوان والمدد الإعلامي والمالي الذي وفروه، إضافة إلى سوء الأداء ومظاهر الفساد التي تم توظيفها في أوساط الجمهور.

كما تصاعدت عمليات حماس العسكرية والتي كثيرا ما تزامنت مع الجداول الزمنية لإعادة انتشار الجيش الإسرائيلي في الضفة الغربية، التي تم التنصل منها إسرائيليا بمبررات الأمن وعدم سيطرة السلطة، ومجابهتها بتصعيد عمليات الاستيطان والقمع في الأرض الفلسطينية المحتلة.

ومع فشل مباحثات كامب ديفيد بين عرفات وكلينتون وباراك ووضوح الموقف الإسرائيلي الرافض للانسحاب من القدس والأغوار والكتل الاستيطانية بتواطؤ أميركي، جاءت انتفاضة الأقصى لتعيد إسرائيل اجتياح المدن والقرى والمخيمات الفلسطينية وتدمر مقرات السلطة، ومحاصرة الرئيس عرفات في المقاطعة.

بعد أن انقشع غبار الانتفاضة المسلحة عن جدار الفصل وخارطة طريق تحفظت عليها إسرائيل واستشهاد الرئيس ياسر عرفات وما حملته

المرحلة من دمار بنيوي واقتصادي للسلطة، تم انتخاب الرئيس ابو مازن رئيسا للمنظمة والسلطة ودولة فلسطين في العام 2005 الذي شهد انسحابا اسرائيليا من طرف واحد وبلا اتفاق من القطاع، بينما تتجول دبابات الاحتلال في الضفة الغربية.

وتلى ذلك إعلان استعداد حركة حماس للمشاركة في انتخابات المجلس التشريعي عام 2006، الأمر الذي رأت فيه القيادة الفلسطينية خطوة كبيرة وباركها المجتمع الدولي باستثناء أمريكا وإسرائيل، وخاصة بعد فوز حماس في الانتخابات وتشكيلها للحكومة الفلسطينية.

فقد فرضت إسرائيل وحلفائها من المانحين حصارا موجعا على السلطة، أشبه ما يكون بحصار القلاع في القرون الوسطى، لينقلب داعمو الديموقراطية على نتائجها في فلسطين، ولينقلب الفائز في الانتخابات لاحقا على حكومته ومؤسسات السلطة الرسمية ويفرض سلطته القسرية بجهازه المسلح الخاص.

كانت مشاركة حماس في الانتخابات التشريعية عام 2006 مربكة باعتبارها جسدت توافق الأقطاب على مشروع الدولة المستقلة في الضفة والقطاع، وهو طعن للرهان الإسرائيلي على دور حماس المطلوب بالاستفراد في قطاع غزة، ودفن نهائي للحلم القديم المتجدد بإقامة الدولة الفلسطينية في غزة.

إلا أن خيبة الأمل الإسرائيلية لم تدم بحكم تفاقم النزاع الفلسطيني الداخلي واستمرار الحصار على السلطة التي تقودها وتشارك فيها حماس، لتقوم الأخيرة بالانقلاب على أجهزة السلطة والسيطرة على مفاصلها بأدواتها التنظيمية .

ويمكن القول انه لا يمكن فصل ما حدث في غزة عن ما عصف بالجغرافيا، والاجتماع والاقتصاد السياسي في الأقطار العربية بعد ذلك بسنوات، وكأنما كانت فلسطين مسرحا للبروفة الأولى التي حملت ذات الشعارات وفعلتها ذات القوى السياسية والأيدولوجية والمدنية ومجموعات المصالح المحلية والإقليمية، منتجة الانقسام الفلسطيني السياسي مدعما بالانفصال الجغرافي القائم ما بين الضفة الغربية وقطاع غزة.

ولسنا هنا في معرض تشخيص الأسس والبنى التحتية الثقافية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية التي أدت إلى الانقسام الفلسطيني، حيث نقف أمام عملية منهجية لترسيخ هذه الأسس وتطوير منتجها السياسي بدعم إقليمي وإسرائيلي معلن، لم يترك لقيادة منظمة التحرير مساحة كافية من العمل على استعادة الوحدة المؤسساتية الفلسطينية، مما أدى إلى فشل جهود المصالحة بدءا من وثيقة الأسرى عام 2006 ومرورا باتفاقات مكة والقاهرة والدوحة والشاطئ.

وعلى مدى فترة الانقسام وتفرد حماس في إدارة القطاع لم تتوقف السلطة عن القيام بكافة التزاماتها تجاه شعب غزة، الأمر الذي تحول إلى ستاتيكو يتمثل في استمرار حكم حماس لغزة بفعل التمويل الخدماتي من السلطة للسكان.

وساهمت الحروب التي شنتها إسرائيل على القطاع وتدمير مقدراته والحصار المفروض في رفع نسب الفقر إلى معدلات غير مسبوقة، مما فتح الباب أمام المال السياسي والمساعدات المبرمجة لتعزيز الانقسام وإضعاف مكانة المنظمة أمام شعبها بطوفان إعلامي يصل إلى درجة الابتذال.

لا دولة بدون غزة ولا دولة في غزة:

مثلت هذه العبارة والتي أكدها رئيس م.ت.ف الرئيس محمود عباس من محفل دولي وإقليمي ووطني استخلاصا مكثفا لرؤية م.ت.ف الاستراتيجية لمستقبل قطاع غزة، باعتبارها جزءا من الدولة الفلسطينية العتيدة وركنا أساسيا يمثل المساس به خطوة على طريق تصفية نهائية للقضية الفلسطينية وتحطيما لجوهر المشروع الكفاحي الذي سقط على طريقه آلاف الشهداء والجرحى.

كما تدرك قيادة المنظمة بأن الرجوع للخلف خطوة واحدة عن ما أقرته الشرعية الدولية ومبادرة السلام العربية مع كل تداعيات ذلك ينهي ممكنات إقامة الدولة المستقلة ويعيد الشعب الفلسطيني إلى مرحلة الوصايات وتتحول قضيته إلى شأن داخلي لكيان الاحتلال ودول الإقليم المتسابقة على تطبيع العلاقة مع الاحتلال سرا وعلنا.

ان قرارات الإدارة الأمريكية العدوانية بنقل سفارتها إلى القدس، واستبعاد قضية اللاجئين من أية مفاوضات وتأييد ترامب للاستيطان ووقف الدعم لوكالة الغوث وفرض حصار مالي على السلطة الوطنية، كمقدمة لما تسميه هذه الإدارة صفقة القرن، والتي لن تتردد في تحقيق حلم إسرائيل بفصل القطاع عبر الاعتراف بكيان فلسطيني مستقل هناك وربما الحاق ما يتبقى من الضفة الغربية بعد ضم المستوطنات والمناطق المسماة "ج".

ومن هنا فان رفض قيادة المنظمة لهذه السياسات ووقف الاتصالات مع هذه الإدارة ورفض التعاطي معها كوسيط منفرد في حل الصراع ليس تكتيكا تفاوضيا، وإنما تعبيرا عن رؤية متكاملة للمخاطر وأهمية النضال ضدها بما يؤدي لإفشال الحلول المفروضة على شعبنا ويغذي استمرارية النضال الفلسطيني في مواجهة الاحتلال وحلفائه.

وكما مثلت جماهير القدس رأس الحربة وفرس الرهان في النضال لإفشال الخطوات الإسرائيلية لتهويد المدينة المقدسة، فإن المنظمة ترى في شعبنا الصامد والمحاصر ثقل الموازنة الكفيل بالتصدي لخطط فصل القطاع عن الوطن الأم وإخراجه من معادلة الدولة المستقلة على حدود عام 67.

صدام الرؤى ..

ليس من الممكن الحديث عن رؤية فلسطينية موحدة لمستقبل قطاع غزة بمعزل عن غياب وحدة المؤسسة الوطنية والبرنامج السياسي والقيادة الموحدة، ومن هنا فالحديث عن رؤية م ت ف لمستقبل غزة يستمد حضوره من المكانة الإقليمية والدولية المعترف بها لهذه المنظمة، إلا ان هذا الاعتراف لم ينعكس على شكل إرادة إقليمية ودولية لحل مجمل القضية الفلسطينية على أسس المرجعيات المعتمدة في اطلاق عملية السلام .

ومقابل رؤية منظمة التحرير المنطلقة من مقررات المجالس الوطنية ممثلة في برنامج الحد الأدنى وإقامة دولة فلسطين على حدود 1967. والتي عبر عنها الرئيس محمود عباس في غير مناسبة "لا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة".

هنالك رؤية فلسطينية، "حركة حماس" أخرى تتميز بامتلاكها السلطة الواقعية في غزة، وممارسة استحقاقات هذه السلطة دون الالتزام باي واجبات تترتب عليها اقتصاديا وأخلاقيا تجاه الشعب هناك. وتذهب باتجاه التفاوض المباشر مع الاحتلال بموازاة م ت ف مبتدئة بغطاء المطالب الإنسانية، ولا يمكن فصل هذه الرؤية عن حركة الإخوان المسلمين التي مثلت المفاعل الأساسي لتوليد الصراع الدائر في أقطار "الشتاء الحمضي"، بغية إقامة الإمارة النموذج والتي فشلت في الأماكن الأخرى.

رؤى إقليمية ..

إن التدخلات الداعمة ماليا لتكريس الانقسام لا تمتلك رؤية لمستقبل قطاع غزة وارتباطه بمستقبل المشروع الوطني كما لا يهمها الأمر الفلسطيني، بقدر ما يهمها إثبات أنها لا زالت صالحة لدورها الوظيفي المساند للسياسة الأمريكية وتستحق الحماية والرعاية من الولايات المتحدة وإسرائيل.

ومن جانب آخر وفي اطار وقوع قطاع غزة ضمن المجال الحيوي للأمن القومي المصري ونظرية الأمن الإسرائيلية، فان التقاطع والاختلاف الذي يحكم رؤى الطرفين تجاه قطاع غزة يتمثل في ضرورة تحويله لقطاع هادئ مستكين وبائس ومغلق يرفض كلا الطرفين تحمل مسؤولية إدارته في ظل غياب الحكم الفلسطيني الرسمي ممثلا بالسلطة الوطنية حاليا.

فبينما ينطلق الإسرائيلي من قناعته بإقامة الدويلة الفلسطينية تحت السيطرة في غزة ، يرى السياسي المصري في خضم ازمته أهمية مركزية لأمنه في سيناء وأهمية حفاظ هذا الأمن من الجانب الفلسطيني.

ومؤدى رفض كلا الدولتين تحمل المسؤولية تجاه القطاع لن يبق خيارا ممكنا سوى فك ارتباطه بكل منهما، حيث تذهب مصر نحو رؤية كينونة القطاع كجزء من الدولة الفلسطينية لا تستطيع شيئا لفرضها، بينما تصر الحكومة الإسرائيلية على استحالة أن تعيش إسرائيل بين كيانين فلسطينيين باعتبار استراتيجيتها القائمة على تأبيد الانفصال، لتعزز مقومات الذهاب بغزة نحو كيان مستقل غير مرتبط بالضفة الغربية والقدس التي يصرح نتنياهو بفرض السيادة الإسرائيلية عليها وضم معظم أراضيها لإسرائيل.

الرؤية الاميركية وصفقة القرن

لقد استطاع الجانب الإسرائيلي احتواء الإدارة الأمريكية الحالية تجاه حل الدولتين، ودفعها لتنكر التزامات الإدارات الأمريكية السابقة وتجنيده لصالح إقامة الدولة في غزة وعودة لتقاسم وظيفي ثلاثي في الضفة الغربية "إسرائيلي فلسطيني اردني" وهو الأمر الذي تشي به التسريبات المختلفة من صفقة ترامب.

ورغم المواقف المعلنة عن رفض صفقة ترامب من كافة القوى الفاعلة في الساحة الفلسطينية، إلا أن رعاة الصفقة يراهنون على إمكانية تمريرها بغطاء الحل الإنساني لوضع قطاع غزة وإمكانية تساوق اطراف ما في ذلك محليا وإقليميا ودوليا تحت مظلة الانقسام السياسي الفلسطيني.

ما لا بد منه ..

وأمام هذا الاحتمال فان التحديات التي تواجه رؤية منظمة التحرير ومشروعها الوطني تفرض الذهاب إلى فض الاشتباك ما بين السلطة وحماس من جهة وفض التشابك ما بين حماس وقطاع غزة من جهة أخرى، وحتى تنجح المنظمة في جهودها لإنجاز المصالحة مع حماس أو توحيد المؤسسة السياسية وتنهي تداعيات سلطة الأمر الواقع، عبر تنفيذ قرار المحكمة الدستورية بإجراء انتخابات برلمانية تشمل عموم فلسطين المحتلة عام 67.

وفي حال تعذر إجراء مثل هذه الانتخابات فانه لا بد من تنفيذ قرارات المجلس الوطني والمجلس المركزي الخاصة بالانفكاك من مرحلة أوسلو الانتقالية واعتماد المجلس المركزي برلمانا مؤقتا لدولة فلسطين المحتلة، واستمرار الكفاح حتى إنجاز الاستقلال للدولة الفلسطينية وعاصمتها القدس.

لقد أدت الحروب العدوانية المتكررة على شعبنا في القطاع والحصار المستديم إلى تكريس حالة الانقسام، سواء بسوء نية الاحتلال او بحسن نية المتضامنين وتوظيف ذلك لتكريس خطاب ومفردات مثل "شعب قطاع غزة " في فصل كامل عن معاناة مجمل الشعب الفلسطيني وتسويغ هذا التضامن بمساعدات وجعجعات إعلامية واستعراضات لا تسمن ولا تغني عن جوع.. في تجاهل شبه تام لواقع الاحتلال وسياساته على مجمل الأرض الفلسطينية.

إن التحليلات المتشائمة لأبعاد فك الحصار في ظل الانقسام كخطوة أولى لإرساء كيان فلسطيني مستقل في غزة يهدد مجمل المشروع الوطني حين يتم وضعه في مواجهة المشاريع المكللة بدعاوي التضامن مع شعبنا في غزة، حيث يمتلك النفاق الدولي أدواته الإعلامية والمؤسساتية لتسويغ فكرة غزة المنفصلة عن الضفة والمتفاهمة مع الاحتلال على وقف الحصار والتهدئة والمنفتحة على العالم عبر البر وميناء ومطار دوليين.. وإعلان دولة غزة وتحت شعار خطوة على تحرير القدس ربما...

حقيقة تستطيع الولايات المتحدة فرض رؤيتها على الأرض، إلا أن هذه الرؤية تبقى جزءا من الحالة الاستعمارية، التي تتوجب عدم التعاطي معها ومقاومتها من قبل جميع من يعلنون رفضهم لصفقة ترامب وعلى رأسهم حركة حماس بحكم انخراطها في مفاوضات التهدئة وفك الحصار، بعيدا عن منظمة التحرير ككيان موحد للهوية الفلسطينية في الضفة وغزة .

خطاب إعلامي ومفردة شعب غزة.

تتوازى الجهود الإسرائيلية الأمريكية لتنفيذ سياساتها بحصر الكيانية الفلسطينية في قطاع غزة، مع عمل دؤوب لكتاب وصحافيين ومراكز أبحاث وبتعاون من منظمات دولية وحملات تضامن حقوقية على تركيز الأنظار لمعاناة أهلنا في غزة، بتجاهل متعمد لمعاناة شعب بأكمله تحت الاحتلال في

الضفة الغربية علاوة عن القدس التي تقزمت قضيتها أمام قضية الحصار الظالم لغزة .

إن التعاطي مع معاناة شعب تحت الاحتلال بالمفرق والتجزئة التي تعززها بعض دول الإقليم، لا بد وان يكون منسجما مع أجندة لا تعادي الاحتلال بل تتطلع إلى تسجيل نقاط هنا وهناك دون مساس بجوهر الاحتلال أم المصائب.

ففي الوقت الذي تدعي فيه هذه الدول رعاية الإسلام والمسلمين تتجاهل التهويد الذي تتعرض له القدس لغياب دعم أهلها وتتباكى على حصار غزة، بينما تدعم حركة سياسية انقلبت على نفسها واستفردت بالتحكم وتصوب سهام الاتهام للسلطة كمسؤولة عن الحصار، متجاهلة التزامات السلطة المالية تجاه شعبنا في القطاع والبنى التحتية من رواتب وخدمات صحية وتعليم وشؤون اجتماعية ومشاريع بنيوية وفواتير كهرباء لأكثر من عقد من الزمن.. حتى يبدو طردا غذائيا اكبر من هذه الالتزامات.

إن الإعلام العربي "المسمى ممانع" والدولي وجزء من الفلسطيني والذي يقدم قضية الشعب الفلسطيني باعتبارها قضية حصار غزة، ويحاكي إعلام الاحتلال في فصل غزة عن الضفة حتى يكاد يقول بمصطلح "يهودا والسامرة"، يتجاوب مع أهداف السياسة الإسرائيلية لتهميش الجريمة الكبرى الممثلة في الاحتلال والاستيطان وتهويد القدس، ليتم تصوير فك الحصار بانه نهاية معاناة الشعب الفلسطيني وأن أهدافه تحققت، وبالتالي يتضح معنى الممانعة، وحجم تعاطف الإعلام الغربي المتصهين، وتبعية البعض الفلسطيني، حيث لا ينفع الوضوح.

غزة بين تشاؤم العقل وتفاؤل الإرادة:

ولا شك بان الرهان على أبناء شعبنا وخاصة في غزة لإفشال صفقة القرن ومحاولات فصلها لا يتم بالتوصيات والتمنيات بل يرتكز إلى جملة من مستلزمات الصمود وعلى رأسها كسر الحصار المفروض على القطاع لتركيع أبناءه.

يترتب على منظمة التحرير مهمات كبرى في تطوير الخطاب السياسي والدبلوماسي، بما يبق أولويات الحل السياسي وعلى رأسها زوال الاحتلال، إضافة إلى تطوير إعلام متصل بالجماهير لمخاطر ما قد ينجم عن التذرع بمعاناة غزة والمتاجرة بها على حساب قضايا مصيرية، تحاول أمريكا صاحبة الصفقة إلغاءها كالقدس واللاجئين وحق تقرير المصير.

وعليه فان قيادة المنظمة تعمل على تفعيل خيار عقد المؤتمر الدولي للسلام برعاية مجلس الأمن والرباعية الدولية، على أسس قرارات الشرعية الدولية ذات الصلة ومبادرة السلام العربية وضمان الحماية الدولية لشعبنا ورفع الحصار بكافة أشكاله كأحد الأدوات التي تحمي مستقبل المشروع الوطني برمته وليس غزة فحسب، كما تمهد لعملية سلام عادلة وشاملة تحقق لشعبنا تطلعاته إلى الحرية والاستقلال، وتعزيز ذلك بتنفيذ قرارات المجلسين الوطني والمركزي للتحول من السلطة إلى الدولة، وعمل المستحيل لإنجاز المصالحة الوطنية.

ان نتيجة الصدام بين رؤية منظمة التحرير لمستقبل قطاع غزة كجزء محرر ومزدهر من دولة فلسطين المستقلة بعاصمتها القدس، مع الرؤى المغايرة والتي تصب في طاحون المشروع الصهيوني والدولة اليهودية على أرض فلسطين ومنع قيام دولة فلسطينية في الضفة وغزة ، تحتكم في مجملها إلى قدرة الإرادة والشرعية الدولية على فرض ذاتها والى قدرتنا كشعب

فلسطيني على النضال المستمر لهزيمة الرؤى والسياسات المعادية، والذي عبرت عنه مقررات المجالس الوطنية وقرارات القيادة الفلسطينية وخطابات رئيس اللجنة التنفيذية في جميع المحافل.

مداخلات الجلسة الأولى والثانية

الجلسة الأولى

- **د.جمال الفاضي : سؤال للدكتور طارق فهمي**

لماذا تنجح مصر دائما في تفكيك أي صراع بين حماس وإسرائيل ولم تنجح حتى هذا اللحظة في تحقيق حوار جدي بين فتح وحماس؟

- **د منصور أبو كريم:**

هل هناك تناغم مصري قطري على إدارة المرحلة الانتقالية، في الوقت الحالي هناك صراع على الورقة الفلسطينية وبخاصة قطاع غزة، هل الموقف المصري متوافق أم مختلف تماما عن الموقف القطري؟ في ظل وجود تناغم بين الدور المصري والقطري خلال الفترة الماضية لاحتواء حركة حماس ؟

- **أ. خالد جبر :**

يجب عقد جلسة تتحدث عن موضوع الاقتصاد كونه موضوع مهم وضروري . لم يتم الحديث عن الأدوار من ناحية تقييميه هل هي وطنية أم غير وطنية وما هو الشرط اللازم للتدخل لدعم المشروع الوطني؟ هل الدعم القطري الموجه لقطاع غزة دعم بريء كما يسوق لنا؟

➢ **أ.حسن سلامة :**

هل الدعم القطري بريء فعلا البعض يراه كذلك والبعض الآخر يراه مسلسل لتعزيز الانقسام. بما أن قطر تمتلك كل هذا التأثير على حركة حماس في قطاع غزة لماذا لا تستخدم هذا النفوذ في الضغط على حركة حماس وإجراء مصالحة فلسطينية؟

➢ **أ. رانية اللوح :**

كيف يتم عقد اتفاق بين إسرائيل وقطر دون الرجوع للسلطة الوطنية الفلسطينية، وهنا أتحدث عن جزئية إتفاق إسرائيل وقطر الأخير حول موضوع الكهرباء خط 161 والذي لم يحظ بقبول أو توافق السلطة الوطنية.

➢ **رمين ثابت :**

ما هو دور المنظمات الأخرى غير فتح وحماس في إعادة الوحدة الوطنية ودورهم في حل قضية الانقسام؟

➢ **د كمال حمدان:**

إسرائيل الآن أمام أزمة بالنسبة لقطاع غزة فهي لا تستطيع القيام بعملية برية ولن تستطيع ترك الحال كما هو عليه لذا قررت أن يكون هناك حرب استنزاف تقوم فيها بجولات عسكرية لضمان بقاء الحال كما هو عليه وبررت ذلك بأكثر من سبب منها مسؤولية حماس عن الأزمة الاقتصادية، لذا يجب علينا استخلاص العبر ورصد الإرهاب الإسرائيلي لوضع النقاط على الحروف.

➢ **أ.يحيى قاعود:**

بعد عرض تحول دور دول الخليج من داعم إلى متعاطف في ظل الواقع الراهن والمستقبل؟ وما هو المطلوب أن تفعله وتقدمه؟

➢ **رد جمال البابا :**

هل الانسحاب من جانب واحد يحقق مصالح إستراتيجية إسرائيلية لقد تحدثنا عن هذا الأمر بالتفصيل. من ضمن الأهداف الإستراتيجية التي وضعتها إسرائيل إخراج قطاع غزة من دائرة الصراعات لتحقيق أجندتها في الضفة الغربية. ومن الأهداف عدم قيام دولة فلسطينية مع الأخذ بعين الاعتبار عدم الانجرار إلى الدولة ثنائية القومية والمحافظة على قومية دولة إسرائيل . هذه الكتلة البشرية الموجودة في قطاع غزة تمثل ديمغرافيا فقط. حصة قطاع غزة والاهتمام به ليس آني ولم يأت بتصريحات فقط ، عندما كان رابين رئيساً لوزراء إسرائيل أرسل للرئيس ياسر عرفات مشروعاً يتحدث عن إقامة دولة فلسطينية في قطاع غزة ونشيد وعلم وطني وقرار أمم متحدة وكل مقومات الدولة قانونيا وسياسيا واقتصاديا تقوم هذه الدولة بالتفاوض مع الحكومة الإسرائيلية فيما يتعلق بالضفة الغربية وكان رابين موافق على هذا المشروع . إذن إخراج قطاع غزة أو أي مسمى هو أمر موجود في الفكر الإسرائيلي وعشرات الأحزاب تحدثت عنه فهو ليس جديداً. إسرائيل تحبذ تسميتها بالكيان الصهيوني وهي تفتخر بصهيونيتها ، إن الحركة الصهيونية التي أقامت هذا الكيان تفتخر أن تقول عنها الدول العربية ذلك لأننا ننسب هؤلاء اللمم إلى العبرانيين الذين عبروا مع سيدنا إبراهيم وسيدنا إبراهيم والعبرانيون منهم براء .

➢ **أ.تيسير محيسن :**

باستعارة المفهوم السياسي عند الفيلسوف الفرنسي بردون كل حقل سياسي فيه لاعبون وهناك لاعب كبير ولاعبون ثانويون وعلينا إدراك أن إسرائيل هي المحدد الرئيسي في الحقل السياسي وما عدا ذلك من أدوار فهي أدوار ثانوية مكملة أو معارضة. لقد تحدثت في بداية مداخلتي أننا لا نستطيع تغيير اتجاه الريح لكن نستطيع تبديل الأشرعة وما كان للسعودية أو إيران أو

قطر أو أي بلد آخر التدخل في الشأن الفلسطيني سلبا أو إيجابا إلا إذا كان الحال الفلسطيني يسمح بذلك ويتأثر به. فيما يتعلق بالتمويل نحن في زمن البترودولار لقد كنا سابقا كيساريين ننتقد ياسر عرفات لان السعودية محدد رئيسي للسياسة الفلسطينية لمنظمة التحرير وقطر لم تفعل أكثر من أنها تبنت الوجه الآخر . احد الاستنتاجات الأساسية أن الخليج ومن ورائه الإستراتيجية الأمريكية بدلت في أدوات التأثير طبقا لتغير الحالة السياسية الفلسطينية. حين كنا قوميين جعلوا قوميين يؤثرون علينا وحين كنا يساريين أرسلوا لنا يساريين وحين أصبحنا إسلاميين جعلوا من يتبنى فكرنا يؤثر علينا لان الصراع الأساسي في هذه المنطقة النفط وإسرائيل. بالنسبة لغزة المرحلة الأولى الفصل، خرجنا من غزة لكننا لن نتركها وشأنها ، بعد حرب 2014 ربط مصير قطاع غزة بالإقليم وليس بالضفة الغربية واستدعي ثلاثة أطراف لإدارة شأنها، امنيا المصريين وأصبح المقرر الأمني حتى في المقاومة مصري. وفي الشأن الإنساني ارتبطت بحكومة الظل ميلادينوف والإدارة الذاتية يجري الحوار عليها وتقطيعها. لو طرح هذا الأمر قبل عشرين أو ثلاثين عاما لرفضنا لذا كان لابد من استدعاء أدوار معينة للقيام بهذا الأمر وقطر ليست وحدها الملومة

- **د.أحمد صالح :**

لو كان لدينا جهاز كشف الكذب لمعرفة النوايا لكننا نتعامل بالظواهر فجميع الدول ومنها أمريكا كانت تدعم الفلسطينيين منذ نشأة وكالة الغوث وبعد أن تصالحت مع المنظمة وبدأت بتقديم الدعم لها وكانت اكبر داعم إنساني وإغاثي لفلسطين، أمريكا كانت وراء نكبتنا واليوم نريد التشكيك بدول عربية وإسلامية . لقد عشت في دولة الإمارات وقد قدموا الدعم للعديد من المشاريع السكنية هنا وهناك في غزة والأمر نفسه مع أمير قطر الجميع يقدم الدعم لنا. الإمارات قدمت دعماً نقدياً هل تساءل أحد عن طهارته، نحن

شعب منكوب الجميع يحاول تقديم المساعدة لنا ودول البترول هي الأحق في المشهد الأممي بإغاثة الفلسطينيين ولو حدث أي عدوان على قطاع غزة وتخلفت هذه الدول عن تقديم الدعم والمساعدة ما الذي ستقوله عنها بقية الشعوب والأمم .إن موقفي تجاه بعض القضايا مختلف عن الآخرين كوني قد عشت وتعاملت مع الناس في الإمارات وقطر وبإمكاني قراءة الناس وتسجيل مواقفهم وأبعاد وخلفيات بعض الاجتهادات السياسية ومواقف الدعم هنا وهناك. قطر دائما كانت تدعم السلطة الفلسطينية والرئيس أبو مازن يستقبل العمادي قبل قدومه إلى غزة والعمادي كذلك لا يجتهد حول السياسات تجاه غزة ولا يلتقي مع الإسرائيليين إلا بعد مشاورات مع أبو مازن ومن يفترض غير ذلك فهو غير واعي سياسيا ، أبو مازن يمكنه قطع الطريق على الجهد القطري لكن ذلك الأمر مكلف سياسيا ومن يساعدنا نشكره لكن التشكيك في جهود بعضنا البعض لن يمكننا من انجاز أي شيء.

مداخلات الجلسة الثانية

➢ **د.جمال أبو نحل:**

إن أمريكا ليست الدولة الوحيدة المسئولة عن صفقة القرن لكن الانقسام الفلسطيني وحالة الضعف والترهل العربي هي المسئولة عن ذلك وأصبحت الأمة العربية أرضاً خصبة لهذه الصفقة. ما دامت الحكومات العربية بهذا الضعف لماذا لم يتم استثارة الشعوب العربية وما هو دور السلطة الفلسطينية والتنظيمات في تفعيل الشعب الفلسطيني في قطاع غزة؟

➢ **أ.عبد الحي قاسم:**

ما هي رؤيتك للخروج من الوضع الحالي المرير الذي نعيشه جميعا؟

➢ **د. منصور أبو كريم:**

إلى أي حد تعتقد أن السياسات التي أتت بها إدارة ترامب هي بشكل أو بآخر امتداد لسياسات الإدارات الأمريكية السابقة خاصة إدارة جورج بوش الابن؟

➢ **رد د. أحمد صالح:**

هناك مبالغات شديدة إسرائيلية بالدرجة الأولى وأنا أتحدث عن وجود تغيير خطير في سياسات الدول العربية تجاه القبول بأن أولوية الصراع هي إيران وان إستراتيجية الأمن القومي الأمريكية المعلنة في نهاية عام 2012 كان فيها بند واضح انه يجب أن تصبح إيران الأولوية في الشرق الأوسط وليس إسرائيل .اللوبي الإسرائيلي ايباك ناقش هذا الموضوع بتوسع في مؤتمر سنة 2018 ولكن هناك مبالغة كبيرة في الحديث عن الانبطاح العربي ولدينا مشكلة مع بعض الدول على سبيل المثال السعودية رغم الحملة الإعلامية الضخمة التي شهدها الإعلام السعودي سنة 2018 من أجل تبرير الصلح

مع إسرائيل وقد قال الملك سلمان. إن فلسطين هي القضية الأولى. وعند النظر إلى الصحافة الإسرائيلية بعد قمة القدس نجد حالة تجاهل مقصودة واضحة جدا لكل ما يتعلق بالقضية الفلسطينية وكأنها لم تذكر في القمة العربية. لدينا وضع خطير مع الدول العربية وتواصلنا معها بحاجة لخطة وإصلاح. لدينا مشكلات حقيقية مع أكثر من دولة، نحن بحاجة إلى دبلوماسية شعبية وتشكيل خطة عمل من اجل الحديث مع النخب العربية لان هناك اختراقاً إسرائيلياً على مستوى النخب والخطة الأمريكية لمخاطبة الدبلوماسيين العرب والتركيز الإسرائيلي الحالي يعتمد على الدبلوماسيين الشباب وذلك وفق وثائق وكيلكس الكبار لديهم خطوط حمر لكن الجيل القادم سيكون وضعنا معهم أصعب. نحن بحاجة لتصور واضح لكيفية مخاطبة النخب العربية ووضع الخارطة الفلسطينية على الخريطة. من المعروف تاريخيا انه إذا تحرك الفلسطينيون يتحرك العرب وإذا صمتوا يصمت العرب فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية. بالنسبة لموضوع ورشة البحرين نجد في الصحافة الخليجية كمية وهم وخيالات إننا كفلسطينيين نرفض الازدهار ولا احد يعلم أن الماء يمنع عن المزارعين وكيف تدمر البيوت والمصانع ويمنع المستثمرون من دخول فلسطين، نحن بحاجة لكشف هذه الحقائق بشكل واضح. السؤال الأخير : أنا لا أعتقد أن سياسة ترامب امتداد لسياسة جورج بوش وما يحدث الآن أن هناك تغييراً كبيراً داخل الوعي الإسرائيلي نفسه وليس فقط داخل الإدارة الأمريكية، والولايات المتحدة على مدى عشر أو خمسة عشر عاما شهدت تحولاً في المجتمع اليهودي الأمريكي إلي مجتمع أكثر أصولية. في الأمم المتحدة خلال العشر سنوات الماضية ظهر لوبيان جديدان احدهما اسمه جيك ستريت وهو أكثر ليبرالية وإيمان بحل الدولتين ويرفض سياسات نتنياهو ويريد السلام لكنه اضعف ولوبي آخر هو المجلس الإسرائيلي الأمريكي الذي بدأ يتحرك كثيرا وبالتالي حتى النخب الصهيونية

الأمريكية التي كانت مع جورج بوش مثل مارتن اندك لأول مرة منذ أوسلو يتم تنحيتهم جانبا.

الأب جورج بوش عندما منع تمويل القروض للإرهاب كان لديه خطة لإهمال القضية الفلسطينية قدر الإمكان .الفريق الأمريكي الحالي لديه ما هو أكثر تقدما من ذلك لدينا مجموعة من المستوطنين يقودون الإدارة الأمريكية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ولأول مرة وزير الخارجية الأمريكي يمنع من أن يقول شيء عن القضية الفلسطينية والموضوع الفلسطيني الإسرائيلي واعتقد أننا مقبلون على شيء مختلف.

➢ **أ.هند أبو رجيلة :**

كيف يمكن للقيادة الفلسطينية الاستفادة من التناقض في الموقف الأوربي الأمريكي لصالح القضية الفلسطينية ؟كيف يمكن تطوير فعلي لموقف الأمم المتحدة لصالح القضية الفلسطينية في ظل وجود حق الفيتو وتدخل مجلس الأمن من خلال استخدام أمريكا لهذا الحق ضد القضية الفلسطينية؟

➢ **أ.عطا الزعانين**

أيهما اقرب فرض حلول من عدة أطراف فيما يتعلق بالقضية أم إنهاء الانقسام والعمل بشكل مشترك وفي إطار برنامج وطني موحد وشراكة وطنية؟

➢ **مهدي الوحيدي مستشار قانوني:**

أ. هل انحرفت مسيرات العودة عن مسارها وغايتها وهل لها تأثير على الرأي العام والأمم المتحدة؟

➢ **أ.مجدي الكردي:**

كان هناك قديما خطاب نخاطب به الأوربيين باللغة التي يفهمها العقل الأوربي لكن هذا الخطاب ضاع في المرحلة الحالية، لذا نجد أن الأوربيين

يتعاملون في العنوان العالمي كمناهضين للشعب الفلسطيني ولكن بشكل خفي يعملون على بقاء دولة إسرائيل قائمة لتحول دون وحدة عربية.

➢ رد د خالد صافي:

عندما قلنا أن الموقف الأوربي ضعيف هذا لا يعني انسحابه كليا من العملية السلمية أو القضية، وأعلن الاتحاد الأوربي بشكل واضح أنه سيكمل دعمه للسلطة الفلسطينية ويقدم 200 مليون دولار سنويا. وان عددا من الدول الأوربية ستزيد وتضاعف دعمها للاونروا لمعالجة العجز الناتج عن الانسحاب الأمريكي من دعم الاونروا. واصل الاتحاد الأوربي تجديد اتفاقيات الشراكة مع السلطة الفلسطينية وهذا الدور ضعيف نتيجة متغيرات داخلية في أوربا وعدم نجاح المبادرات الأوربية.

-على الجانب الفلسطيني مواصلة التمسك بالدور الأوربي والمطالبة بتفعيله فيما يتعلق بقضية حل الدولتين وان تكون الشرعية الدولية أساس العملية السلمية. إن إسرائيل والولايات المتحدة تحاولان إبعاد الشرعية الدولية، فإن كان هناك طرف في هذا الجانب برغم ضعفه نحن بحاجة إلى الإبقاء عليه والتواصل معه ومحاولة تفعيله كما نحن بحاجة إلى الأمم المتحدة وعندما نكون أقوياء علينا أن نكون مبادرين في هذا الشأن

ليس هناك خطاب سياسي فلسطيني موحد وبالتالي كيف نطالب الجانب الأوربي أن يكون فاعلا ومؤثرا ونحن ليس لدينا إستراتيجية ولا برنامج وطني موحد نخاطب فيه الجانب الأوربي.

علينا الإدراك أن امن إسرائيل مصلحة أوربية وهي من خلقت إسرائيل و قبل عام 67 كان هناك دعم لإسرائيل لكن بعد ذلك حدثت متغيرات أوربية باتجاه إيجاد سياسة تجاه بعض الدول وفقاً للمصالح السياسية . لكن لا يخفى علينا البعد الديني والحضاري والسياسي في العقل الأوربي ومن يتوقع أن

الاتحاد الأوربي سيقاتل عنا ما لم نقاتل بأنفسنا، ما لم تتعرض مصالح الاتحاد الأوربي للتهديد فلن يكون الدور الأوربي فاعلا. نحن الآن غير مؤثرين في صناعة القرار الدولي ونحن على الهامش والآخر لا يقوم بدوره تجاه الجانب الفلسطيني والعربي لأننا لا نقوم بضغط حقيقي على الجانب الأوربي أو الدول الأخرى لتحقيق مصالحنا العربية والفلسطينية.

➢ **أ. صلاح عبد العاطي:**

كيف نطور دور الأمم المتحدة ؟ بإمكاننا استخدام الأدوات التي أتاحها انضمام فلسطين كعضو مراقب في الأمم المتحدة ونتحرك باتجاه تبني حملة المقاطعة بقرار من الجميع ودعوة الأطراف المتعاقدة والبدء باستخدام مبدأ الولاية القضائية الدولية. مع عدد من الدول بما فيها القضاء الفلسطيني والتحرك على مستوى الانضمام إلى المؤسسات الدولية ومساعدة تلك المؤسسات في تقديم الخدمات وإبعادهم عن المناكفات السياسية . النظر بايجابية لكل التحركات التي تضمن الحقوق للشعب الفلسطيني وهذا لن يحدث إلا باستعادة الوحدة الوطنية وشراكة سياسية قائمة على أساس الاتفاقات الموقعة . وإذا لم نكن قادرين على إنهاء الانقسام فيمكننا أن نجتمع كقادة وأمناء عامين ومجتمع مدني لعمل خطة لمدة عامين ما تبقى من ولاية ترامب لصد ما يسمى بصفقة القرن وهذا هو الحد الأدنى الذي يمكننا القيام به وعدم الرهان على شيء لن يأتي. ما تزال ساحة الأمم المتحدة ساحة اشتباك ونحن لدينا خبراء دبلوماسيين مثل ناصر القدوة ورياض منصور.

– في موضوع فرض الحلول التصفوية على القضية الفلسطينية خلال الانقسام تراجعت قدراتنا وهناك من يسعى لتخريب أي مصالحة لذلك لابد من تراجع وتجاوز حالة العبث بالقضية الفلسطينية. والسياسة القائمة اليوم هي سياسة فرض الحقائق على الأرض ولا يراد رأي الفلسطينيين أو حضورهم، وأعمى من لا يرى بداية من إغلاق مكتب منظمة التحرير والكثير من

السياسات رغم أن الفلسطينيين رفضوا صفقة القرن وواهم من يعتقد أنها تتعلق بالفلسطينيين فقط بل تتعلق بترتيبات اقرب لسايكس بيكو جديدة في المنطقة.

إن مسيرات العودة لم تصمم لقطاع غزة بل لكل الفلسطينيين وتطرح قضية اللاجئين التاريخية في سوريا ولبنان وفي قطاع غزة قضية الحصار وفي الضفة الغربية الاستيطان وفي الـ 48 سن قوانين للتمييز وقد حافظت على زخمها بالوحدة الميدانية في ظل الانقسام واستمرت لكنها تعرضت لخطر التجيير الفئوي بما يحقق مصالح أطراف سياسية معينة. لا احد يقلل من أهمية مسيرات العودة كونها تؤثر على إسرائيل وتعزز قوى الاشتباك وكل ما تطالب به إسرائيل في كل دورة تصعيد إيقاف مسيرات العودة . لذا يجب علينا تصويبها واستعادة شعبيتها وزخمها ولا يمكن إنكار أهميتها رغم التضحيات الجسام لكن لا يوجد شعب تحت الاحتلال يتحكم في مستوى التضحيات. الموقف الفلسطيني متغير ولدينا اتجاه يتعاظم ويرفض فكرة النضال ضد الاحتلال واتجاه يقبل بالأمر الواقع ويقول علينا الاستسلام. وهناك اتجاه ثوري يحاول التغيير في ظل موازين قوى عالمية وإقليمية وهناك اتجاه بين هذا وذاك فنحن تائهون بين رأي عام وقيادة، والحل يكمن في فرض إرادة شعبنا لاستعادة عافية النظام السياسي الفلسطيني على أساس الشراكة السياسية.

جلسة تقييمية

ق.أ. أ.عاطف المسلمي

الاخوة المشاركون والضيوف الأعزاء

نلتقي اليوم لاستكمال النقاش في مخرجات الأوراق التي طرحت في منتدى غزة الحادي عشر للدراسات السياسية والاستراتيجية، وربط هذه المخرجات بالمستجدات على الساحة الفلسطينية وفي مقدمتها دعوة الرئيس أبو مازن لإجراء انتخابات تشريعية في الضفة الغربية وقطاع غزة والقدس الشرقية، بالتوازي مع المستجدات على صعيد القرار الصادر عن وزير الخارجية الأمريكي بومبيو الذي يرى أن المستوطنات الإسرائيلية في الأراضي الفلسطينية، أراضٍ متنازع عليها وليست أراضي خاضعة للإحتلال، بالإضافة للمستجدات على الساحة السياسية الإسرائيلية وأثرها على مسار التفاوض مع الفلسطينيين.

وتتمحورت الأسئلة في هذا اللقاء حول:

1. مدى صلاحية البيئة السياسية الفلسطينية لإجراء الانتخابات في ظل استمرار الإنقسام.
2. موقف الفصائل من إجراء الانتخابات، وهل قرار الدخول في الانتخابات مرهون بحسابات إقليمية.
3. الموقف الدولي من إجراء الإنتخابات.

4. هل ستسمح إسرائيل بإجراء انتخابات في القدس.
5. خيارات التصدي للقرار الأمريكي الخاص بالمستوطنات.
6. هل القرار الأمريكي جاء بمثابة المرحلة الأخيرة من تطبيق صفقة القرن.
7. إلى أي مدى يكون التصعيد على قطاع غزة جزء من اللعبة السياسية في إسرائيل.

- **د.أسامة عنتر:**

هناك تباين واضح بين الموقفين الأوروبي والأمريكي فيما يخص المستوطنات وظهر هذا التباين في الرفض الأوروبي الرسمي لقرار وزير الخارجية الأمريكي بالإضافة لظهور بوادر تباين أيضا في الموقف الكندي من القرار الأمريكي وهذا يعتبر تطور نوعي يمكن أن يبنى عليه.

فيما يخص ملف الانتخابات الفلسطينية، فالموقف الأوروبي الرسمي وفي مقدمته الألماني(يدعم باتجاه إجراء الانتخابات) في الأراضي الفلسطينية، وهم على استعداد لبذل الجهود وتوفير الدعم لإجرائها.

- **أ.جميل الخالدي:**

بدون شك أن الانتخابات ستكون مدخلا للمصالحة، حيث أنها تعيد الإعتبار للعملية الديمقراطية وتعيد التفويض للشعب صاحب الحق، حيث أن الإنتخابات استحقاق دستوري ومطلب شعبي في نفس الوقت، ولكن علينا توخي الحذر واستخلاص العبر مما تركته نتائج الانتخابات السابقة. وهي بمثابة فرصة لتشكل نقطة انطلاق للاتفاق على رؤية استراتيجية فلسطينية موحدة. بالنسبة للجنة الانتخابات فهي شكلا قادرة على إدارة الانتخابات، ولكن نجاح هذه الانتخابات مرهون بتوافق الفصائل على الأرض.

- **أ.عمر شعبان:**

من الجيد الإستمرار في إقامة المنتدى سنوياً ولكن آمل بإعطاء فرص لمتحدثين جدد وأن تكون المواضيع المطروحة أكثر جرأة وأن يكون المنتدى أكثر سخونة، ويتبنى تفكيراً إستراتيجيا عاماً.

- **أ.تيسير محيسن:**

أعتقد أنه في السنوات العشر الأخيرة فإن غزة أصبحت مرجعية لذاتها ومنتدى غزة يجب أن يعيد تعريف نفسه.

بالنسبة للإشتباك السياسي مع إسرائيل، فإن اليمين الإسرائيلي لن يقبل وجود سبعة مليون فلسطيني بين النهر والبحر. وإسرائيل توثق صراعها مع قطاع غزة لإظهار أنها مهددة في وجودها.

- **د.أحمد صالح:**

المشهد الفلسطيني واقع بين خيارين لا ثالث لهما، إما شراكة وطنية وإما الإنفجار. هناك أغلبية صامتة في الشارع الفلسطيني توشك أن تنفجر وهي ترى في الإنتخابات فرصة لإحداث تغيير. الإقليم همشنا ولم يعد يهتم كثيرا بقضايانا، ونحن مقدمون على إنتخابات تتساوى فيها الكفتان (فتح وحماس) تشكيل وحدة بين فتح وحماس خيار مطروح للنقاش.

- **د.رائد نجم:**

إن القرار الأمريكي الأخير الخاص بالمستوطنات يأتي منسجماً مع ما سبق من قرارات صادرة عن هذه الإدارة، وأن نتنياهو يريد أن يستفيد من هذا القرار إلى أقصى حد. كما أن هناك إجماعاً داخل الإدارة الأمريكية لتقديم كل ما يمكن لإنقاذ رقبة نتنياهو.

- **د.خالد صافي:**

هناك موقفان متناقضان في قضية الإنتخابات، لقد دعوت في العام 2010 أن تسبق الانتخابات المصالحة، وبناء على نتائج الانتخابات يمكن أن نتوجه إلى المصالحة، وأنا لازلت أعتقد أننا بحاجة لإعادة رسم الخارطة الحزبية لتحديد حجم الأحزاب. اذا لم يكن هناك توافقاً وطنياً لإجراء الانتخابات، فإننا سوف نقفز في الهواء.

- **د.خالد شعبان:**

الأزمة السياسية التي تمر بها إسرائيل في هذه الفترة والمتمثلة في إجراء جولتين انتخابيتين دون تشكيل حكومة، ستنعكس دون ادنى شك على قضية السلام مع الفلسطينيين وتتمثل في استمرار توقف مسار التفاوض منذ وصول اليمين للسلطة في إسرائيل بزعامة نتنياهو في العام 2009، حيث تذهب إسرائيل على تصدير أزماتها الداخلية تجاه الفلسطينيين وعلى حساب تدمير العملية السلمية برمتها من خلال قضم مزيد من الأراضي في الضفة الغربية وتوالي العدوان على غزة، بالإضافة إلى التحريض الممنهج ضد الأقلية العربية في إسرائيل. وتقف إسرائيل في تعاملها مع ملف غزة أمام عدة خيارات تطرحها المراكز البحثية في إسرائيل، التحاور مع حماس، عودة السلطة لقطاع غزة، إعادة احتلال قطاع غزة.

نتائج:

1. التأكيد على أن قطاع غزة جزء لا يتجزأ من الدولة الفلسطينية العتيدة، وأن لا دولة في غزة ولا دولة بدون غزة.
2. إنهاء الانقسام يفوت الفرصة على التدخلات الإقليمية غير البريئة والتي أضرت بالمشروع الفلسطيني.

3. بناء علاقات مع الدول الفاعلة في الإقليم قائمة على الإحترام المتبادل دون التدخل في الشؤون الداخلية.
4. العمل بقوة على تعزيز الدور الأوروبي في المنطقة وبخاصة في ظل الرفض الأوروبي الصريح للقرارات الأمريكية المنفردة في قضايا الحل النهائي بين الفلسطينيين وإسرائيل.
5. تعزيز دور المراكز البحثية والمؤسسات الأكاديمية وإعطائها مزيدا من المساحة في صنع القرار وتعميق الوعي الفلسطيني.
6. إعطاء دور أكبر للشباب في المراكز القيادية في الفصائل الفلسطينية ومنحهم فرصة أكبر للتعبير عن آرائهم السياسية.

In case of unresponsiveness from Hamas, failure of achieving the reconciliation, or the determination of Trump's administration and the Israeli government to move forward in the implementation of their plan for economic peace and neglecting the national and legal rights of the Palestinian people, the Central Palestinian Council will meet. A discussion to need to be had to take required steps to end the division and determine a program that may bring back the conflict equation to its initial factors in an effort to protect the inalienable rights of our people.

occupation and lift the unjust embargo as an introduction to achieve a just and comprehensive peace.

The Palestinian leadership realizes that achieving the national reconciliation represents the cornerstone to confront the historical challenges. The Gaza committee, held in the National Council, has developed a set of clauses. In the case that Hamas accept these clauses, the PLO will immediately implement the agreed-upon steps to end the division.

The agreement clauses are based on a decree that PLO is the sole legal representative for the Palestinian people, that we have the right to all forms of struggle, and we are free to strengthen the national unity within the framework of the Organization according to the Cairo Declaration of 2005. They are also based on activating and developing the institutions of the Organization and forming the Palestinian National Council according to the Cairo Declaration and the Agreement of Makkah in 2006 between all factions.

The Committee has emphasized the unification of the northern and southern provinces within the unity of the political system and the basic law of the Palestinian Authority. In addition, it emphasized enabling the government to take charge of all its responsibilities under one authority, one law, and one arm, according to the agreements sponsored by Egypt.

Moreover, the Gaza Committee has requested the president to compel the government to end the problem of the Gaza Strip employees' salaries and to be treated as their colleagues in the West Bank.

In addition, the Committee has called for general elections in Palestine to achieve a complete and national partnership in order to achieve all our people’s goals of the establishment of an independence Palestinian State whereby East Jerusalem is its capital. Moreover, to confront any solution that based on humanitarian needs like that directed to the Gaza Strip to establish a smaller state there.

Manama economic conference with the attendance of Israel, which means that the normalization timing condition was exhausted, as is the Arab Peace Initiative. The Quartet and the UN also consider it as a real and acceptable project for peace.

The organization leadership sees that it is essential to confront all of the challenges of the national project and the Palestinian legitimacy as an institution with a recognized program by the international bodies. A main item of these challenges is the continued occupation, settlement, and Judaization of Jerusalem and the West Bank, in addition to the painful blockade and the continued aggression against the Gaza Strip, and the continued Palestinian division.

Because of the public declarations and other policies of the Israeli government that don't accept the unity between the Gaza Strip and the West Bank, the PLO needs to arm itself with the National and Central Councils resolutions to take steps meant to return the Palestinian-Israeli conflict back to the first square. This is considering that the Palestinian issue is the key for peace and war, and prosperity in the Middle East, as recognized by the regional and international parties.

The PLO leadership has decided to break off communications with the American leadership and announced that its role as a lonely mediator is over in any future peace process or negotiations. This is unless the US administration cancels its decision of moving the embassy and other aggressive declarations against our people's basic rights. This includes Palestine's boycott of Al-Manama conference that was sponsored by America.

This will also include a political and diplomatic international campaign that needs to hold an international conference sponsored by the Security Council and the International Quartet. The conference should be based on the relevant international legitimacy decisions and the Arab Peace Initiative to guarantee protection to our people from the

PA have not stopped fulfilling all of their commitments towards the people in the Gaza Strip that has always been presented in the PA's budgets and the developmental projects since the division.

In most of his speeches through the last years in the Central and National Councils, and the regional and international institutions, the President said: " There will be no independent state in the Gaza Strip and no state without the Gaza Strip". These words formed a strategic title to the organization in this stage and an intensive extraction of the PLO strategic vision to the future of the Gaza Strip considering it a part of a powerful Palestinian state and a primary pillar whereby prejudicing it will represent a step on the way of final liquidation of the Palestinian cause.

Achieving that will be through confronting the Israel's evasion of its obligations, linked to the two-state solution, in accordance with the international legitimacy decisions to achieve a just and comprehensive peace. Also, confronting the intensive attempts to separate the Gaza Strip through transforming it to a humanitarian issue that affects regional countries to promote its agendas that failed in the so-called "Arab Spring". The attempts were by supporting Hamas to manage Gaza affairs and strengthen its authority on the ground. As Israel and its alliances want, they sent their mediators to hold a long-lasting truce between the Gaza Strip and Israel bypassing the PLO. This preparation for the liquidation of the national project under the slogan of economic peace.

The Israeli project derived additional power from the American administration in the "Deal of the Century" scheme. It initiated to close the PLO office in Washington, declared moving its embassy from Israel to Jerusalem, and ended the dispersal of refugees issue through repatriating them in the places they have migrated to. Moreover, they stopped the financial support to UNRWA and the Palestinian Authority and laid the groundwork of Netanyahu's plan for economic peace through sponsoring Al-

contributed to weakening the Israel's "Peace Camp". Peace became further elusive after the assassination of the former Israeli Prime Minister Yitzhak Rabin, and the fall of Ehud Barak after the failure of Camp David negotiations in 2000.

In Al-Aqsa uprising or Intifada, Israel re-invaded the Palestinian cities, villages and camps and destroyed the headquarters of the PA, besieging the President Yasser Arafat until he was martyred in 2004. Then, Abu Mazen was elected as a president of PLO and the Palestinian Authority in 2005. In this year, there was an Israeli one-sided withdrawal from the Gaza Strip without any agreement.

Hamas's readiness to participate in the Legislative Council election in 2006 was a big step in the vision of the Palestinian Authority and was blessed by the International Community except USA and Israel, which imposed a painful blockade against Gaza after Hamas won the elections and formed a government. This contributed in escalating the internal conflict between Fatah and Hamas who had ambitions of strengthening its power in the security and civil institutions. Because of the failure of the reconciliation efforts, the winning party in the election made a coup against the government and the official institutions of the PA by imposing coercive power by its armed forces.

The process of consolidating the division and developing its political product has continued with support from regional countries and declared cooperation with the Israeli Occupation. As a result, there wasn't any choice for the PLO leadership to restore the unity of the Palestinian institutions and that led to the failure of the reconciliation efforts starting from the Asraa document of 2006 and through the agreements made in Makkah, Cairo, Doha and the Beach.

The repeated aggression and the criminal blockade against the Gaza Strip destroyed its resources. Reinforcing the separation also contributed to raising the poverty rates to unprecedented rates. All of that happened despite the fact that the PLO and the

PLO's Vision for Gaza's Future

Mr. Kamal Hammash

Abstract:

Over the course of a national, liberal and contemporary struggle represented by establishing Palestine Liberation Organization in 1964, and despite occupying the rest of the Palestinian lands by Israeli occupation in 1967, the compass was always towards Palestine. It started with the adoption of the National Pact to the adoption of the transitional program, or the minimum program, to establish an independent Palestinian state on the borders of June 4, 1967, with Jerusalem as its capital.

In order to keep the isolation, and related to its determination in refusing the establishment of an independent Palestinian state on the Palestinian lands occupied in 1967, Israel maintain Egyptian laws and systems in the Gaza Strip, and the Jordanian laws and systems in the West Bank.

Because of the signing of the Oslo Accords and the establishment of the Palestinian Authority, Hamas, who opposed the accords, rejected the PA and started escalating its explosive operations deep inside Israeli territory. This caused the Israeli withdrawals from the West Bank and the Gaza Strip, and

and/or the Office of the United Nations High Commissioner for refugees shall extend its protection to include the Palestinian refugees. The second one is to guarantee the financial wellbeing of UNRWA as is in other UN agencies to reduce the risk of politicization of its work and to reduce the risk of any consequences of a budget deficit. In addition to fighting against the Israeli-American policies and legislation that aim to deny the Palestinians their rights, which is well established in international law.

It goes without saying that the UN has suffered from marginalization and exclusion of the US and its hegemony, particularly regarding the Palestinian issue, since the end of 90s. This translated into the lack of adherence to the Security Council and General Assembly's resolutions that confirmed the Palestinians' right in having an independent state with Jerusalem as its capital. This also led to the postponing of the right of return of Palestinians to their homes from where they were once expelled. All this, and the calls for stopping Israeli settlement expansion and the rejection of Israel's "Apartheid" system will grant the Palestinians international immunity against any resolutions that impose an end to the Palestinian issue or weakens the Palestinian position in any future negotiations.

In addition, the international community takes the full legal and moral responsibility for not having obliged Israel to implement the international resolutions related to the Palestinian issue. The Palestinians need to present a formal claim to the General Assembly to withdraw its recognition of the State of Israel, as this recognition was conditional on implementing the General Assembly resolutions of 181 and 194, which Israel did not comply with.

Moreover, it should not be acceptable to lessen the role of UNRWA. It is important to reserve its role and the continuity of its services that it offers to the Palestinian refugees. This shall be combined with political, diplomatic, and national Palestinian efforts with friendly countries to assist UNRWA with its budget gap when necessary. Not only for its important humanitarian and relief roles for Palestinians, particularly in the Gaza Strip, but also because UNRWA is a major witness to one of the biggest ethnic cleansing and forced migration crimes against the people of Palestine in the 20th century.

In this regard, we deem it essential to work on providing international protection for Palestinian refugees through working with friendly countries along with the UN to secure two resolutions. The first one is related to providing the UN the competence to protect the refugees alongside its traditional tasks

occupation especially during the current unsuitable Palestinian, Arab and international positions, whereby there are many changes happening in the region. It may also result in the handover of the entire Gaza Strip to the Palestinian Authority, or achieving reconciliation between Fatah and Hamas that does not end Hamas's control over the Strip but lessens it. Or perhaps, the signing of a truce for many years that includes halting armed resistance as a price for lifting the blockade.

As we confirm the importance of UN's role in resolving the Palestinian conflict, which is considered a political issue, first and not a humanitarian issue, there is a required Palestinian role from the Palestinian leaders and movements to support the UN's role. Particularly in light of the need for de-escalation in the Gaza Strip, reconstruction and improving the humanitarian conditions. This requires making all efforts to restore Palestinian unity in order to guarantee comprehensive and unified strategies. It also requires collective leadership based on a national partnership approach to promptly hold the temporary leadership framework. Also, it is necessary to form a government of national unity through inclusive national dialogue, common cooperation to lift the blockade, reconstruction, strengthening resilience of citizens, solving electricity problems, opening the borders, unifying the constitution, returning the rights of employees issues, facing the occupation's plans and aggressions, dealing with the herds of settlers in the West Bank, the Judaization of Jerusalem, and freeing the prisoners held by the occupation. All of that requires an agreement on the suitable methods of resistance, when to exercise them, and when to hold a truce that services the Palestinian struggle. This will contribute to enhancing the international interventions, particularly the UN organizations roles, which support the Palestinians.

The Political and Humanitarian Role of the United Nations

Mr.Salah abd Al-Ati

Abstract:

In the past few years, the Gaza Strip was at the forefront of the political and humanitarian scene because of the political and humanitarian conditions that Gazans face. This led to increasing the United Nations work through its different organizations and agencies, which includes the Office of the Special Envoy of the Secretary General of the peace process, Nickolay Mladenov, who plays important political roles. In addition to the humanitarian role, UN agencies (UNRWA, UNICEF, UNISCO, World Food Organization, Office for the Coordination of Humanitarian Affairs and UNDP) play an important political role in the region. The work of the UN organizations can be divided into twofold: The first one is related to the political aspect. The second one is related to the humanitarian aspect that is increasing in the Gaza Strip because of the Israeli escalation, aggression and besiegement of the Strip, as well as, the continuation of the local political division.

Despite the important, basic and humanitarian roles that UN agencies play, its efforts, and the efforts of Egypt and other countries, face several scenarios that start at Israel's continued disrespect of all past agreements and accords. This threatens the collapse or internal explosion that may include some possibilities such as the collapse of public services or a civil war. Another scenario is an unequal military confrontation with the Israeli

The necessity of making a change in the Palestinian and Arabian official diplomacy and providing a unified Palestinian and Arab strategy in the political positions.

The trend towards reinforcing a popular and institutional networking between the Palestinian and Arab institutions and the institutions of the European society through a clear map that is based on the popular diplomacy.

The necessity of providing an active Palestinian and Arab media in several foreign languages to spread the Palestinian and Arab issues with a professional and strong media message.

Ending the Palestinian division to unify the efforts to struggle in the sake of the Palestinian issue.

The necessity of adopting an effective policy by the European Union that reflects its vision to the problems in the Arab world far away from the dependency on the American vision and the Israeli position.

about the details of the American peace plan known as "The Deal of the Century".

The results of the study:

The European Union disagreement on the Deal of the Century principles and its commitment to the international legitimacy and two-state solution.

The final European Union situation from participating in Al-Manama conference in Bahrain is still not clear.

The European position towards the Palestinian issue is still sub-standard despite the significant progress in it.

The failure of developing a unified European stance towards the Palestinian issue weakens the European role.

The United States and Israel work on marginalizing the European role because it is based on the international legitimacy that Israel always escapes from.

Because of the division, there is not a unified Palestinian position towards the European position, a unified and strategic Palestinian vision and consensual political program.

The failure of developing a unified Arab position works on attracting and reinforcing the European role as there is an Arab division in supporting the European role and supporting the American role.

The Study Recommendations:

The necessity of crystalizing a unified European position towards the Palestinian issue, playing an active and effective role in proportion with the size of European Union, seeking to take executive steps not only making positions and adopting the principles.

The necessity of crystalizing a unified Palestinian position towards the European role and seeking to attract it to become increasingly active in the Palestinian issue in terms of initiatives, implementation and support.

Trying to crystalizing an Arab position towards the European role and working on reinforcing the coordination and cooperation to get benefits from the European role in supporting the Arab issues, particularly the Palestinian issue

Convention on East Jerusalem and all the Arab lands occupied by Israel.

Convicting the policy of settlement in West Bank and Jerusalem and considering the settlements illegal. In addition, the Israeli policy of dispossessing the Palestinians and the forced expulsion are regarded illegal acts that contravene with the international law.

The confirmation on the principle of land for peace is the cornerstone in the political settlement and rejecting the Israeli position that diffuses the concept of security for peace.

The European Union is content to confirm its position without making any real pressure on the American administration and Israel to respect the international legality. Therefore, the European Union stops its commitment to the general principles of the European policy without looking for a real proactive or leading role to exceed, or even parallel with, the American role.

It is worth mentioning that the American encroachment demands a proactive position from the European Union to reinforce the basic principles of the international law instead of the law of the jungle, which the American administration tries to impose in the international relations. In addition, it demands fostering the European role in sponsoring the peace process and it should not be left in the hands of the American administration that is completely biased to the Israeli position. Nevertheless, it is thought that the European Union will not exceed the diplomatic rejection to take a firm position towards the risks of this deal.

The European Union's position towards the Manama Conference is not clear so far, albeit it seems it does not support holding the conference, as there was not an invitation to the European Union to attend it.

Ha'aretz Hebrew newspaper published that Jared Kushner, the Advisor of the American President, has traveled from London to Brussels on June 8, 2019, where he met Jean-Claude Juncker, the European Commission President, and Federica Mogherini, the European Union Foreign Affair Minister, to inform them

The European Union position from the Deal of the Century Project

PROF.KHALED SAFI

Abstract:

Over the last year, it seems that the European Union kept silent until the outline of the American plan is revealed. Its position gradually appeared with rejecting the Deal of the Century. The European side is based on a political unified speech and declaration that calls for commitment to the international law that confirms the illegality of settlements and the political solution is making negotiations that lead to two-states.

The dominant European positions from the settlement process can be summarized in the following points:

Any balanced and fair settlement for the Arab and Israeli conflict will not be achieved until establishing an independent Palestinian state with recognition of Palestinian legal rights; primarily the right to self-determination.

The European Union is committed to the essential participation of the Palestine Liberation Organization in the peace negotiations considering it as the legal and only representative for the people of Palestine.

The commitment to the text of resolution 242 in the Security Council that rejects the Israeli sovereignty on East Jerusalem and annexing the land of others by force. Particularly, the confirmation on the applicability of the Fourth Geneva

(The Resolution) so that it will service in transforming the conflict to a conflict management process.

To check out these hypotheses, this paper is divided in the following parts:

- The concept of the Deal of the Century. (Principles and Utilization)
- The United States and the policy of conflict management between Palestine and Israel.
- The approach of transforming the Palestinian and Israeli conflict.
- Transformation with necropolitics.
- Failure to transform, stepping back to the management, self-deception.
- Resolution and required policies.

response to the Israeli requirement, which is not thinking about any kind of deals.

In fact, it is preferable to call the current American policy as a conflict transformation plan, not the deal of the century. Understanding this policy should be by considering two terms: conflict management and conflict transformation and these two terms lead to a third one, which is conflict resolution. In light of these four terms, the Deal, the Transformation, the Management and the Resolution, reviewing the American politics can explain the real aims of the current American policy towards the Palestinian issue.

The idea of conflict transformation is related to a school of conflict resolution, which is based on neglecting the main issue and working on making economic, social, cultural and intellectual transformations that change the priorities of the conflicting parties or one of them until they withdraw from the main issue.

This idea or school, however, is associated with another important idea to understand the Israeli and American politics, which is evident in some cases, especially the Gaza Strip, that is based on the so-called subsistence policies or necropolitics. It means providing a Palestinian with the bare minimum that keeps him alive but also weak and, in addition, to reduce his inclination towards revolution. Therefore, the required thing is a Palestinian authority that does not collapse but stays weak. Moreover, Gaza is required to be separated from the West Bank and the Palestine Liberation Organization, so that Hamas does not collapse and is not strong at the same time.

According to the above, the hypothesis for this basic paper is:

There is no relation between the current American policy, Donald Trump Management Policy, and the concept of “The Deal". Alternatively, Donald Trump’s management policy reflects turning the conflict away from the concept of the Deal

American Politics and the Consequences of the Deal of the Century towards the Palestinian Issue

The Deal of the Century–between Conflict Management and Transformation

Dr. Ahmed Jameel Azzam.

Abstract

In Arabic literature, especially in the political press, commentary and statements, the term of "the deal of the century" was first publicized in April 2017. Later in the future, the politics of this term can be viewed as one of the biggest plans and methods to not only cover on implementing politics as a reality, but to make historical changes in defining the Palestinian issue.

The American President Donald Trump has even started using the term “The Deal” before taking an official status. Since the end of 2016, at least, the Israeli government and the Lobby groups in the United States have talked about the need for preventing "The Deal" idea as it means reaching to a comprehensive agreement. That was difficult and unwanted as it means that the Israeli government must offer something to make an agreement.

A research shows that Israeli opinion, since the early 70s, say that the required thing is taking steps individually, but not deals. Therefore, the American politics in Jerusalem regarding UNWRA can be seen as a form of these incremental steps. Delaying making "The Deal" repeatedly can be seen as a

be able to single out the West Bank, all while keeping the southern front with Gaza quiet.

Any observer of the Israeli steps and procedures towards the Gaza Strip in the last five years will note that, in addition to restoring a military force deterrent, Israel tries hard to eliminate the representation of the Palestinian Authority of the Gaza Strip. This is done through indirect talks with Hamas via the Qatari and Egyptian intermediates and sometimes with the United Nations' representative Nickolay Mladenov. Seemingly, it has succeeded as the last political representation of the Palestinian Authority for the Gaza Strip against Israel was in 2014 when Azzam Al-Ahmad, a member of the Central Committee of Fatah Movement, headed the delegation for peace talks in Cairo.

It seems that Israeli visions towards the Gaza Strip are heading toward a compromise with Hamas as a de facto power in Gaza. The apparent headline for this compromise is reaching a ceasefire in order to improve the economic and living conditions for Gazans. However, the sequence of events on the ground, and the declared public positions and statements, indicate that Israel has adopted a new policy that works on furthering the division between the Palestinian political factions to reach a complete separation in order to achieve its final objective of destroying the Palestinian national project and liquidating the Palestinian issue. Israel is developing tools and proposing resolutions to deal with each territory individually referencing different visions. This is part of Israel's "conflict management" strategy. In other words, Israel's current vision is that the Gaza Strip, with its problems and complexities, shall be booted out of the political conflict with the Palestinians in order to single out the West Bank, which faces Israeli pretention and ambitions. Israel has a clear vision in their agenda to annex settlement blocs in the West Bank, take over the Jordan Valley, and provide self-government for the Palestinian residential areas. This will be coupled with the elimination of any possibility to include the issues of Jerusalem and Palestinian refugees in any future negotiations between Israel and the Palestinians in the future.

with its population, and as a part of Israel's "conflict management" strategy, the withdrawal was in itself a message. The Israeli message was to say that in essence, "If we are not able to keep occupying you nor are we able to make peace with you, then the best option for us is taking a unilateral step to define our borders and our interests as well".

Since then and for a brief while, Israel has been treating the Gaza Strip as a security issue that further developed into a security and political issue aimed at "neutralizing the Gaza Strip from a political and security perspective" in order to single out the West Bank.

After the accession to power by the right-wing in Israel in 2009, this strategy has become more evident. The Israeli governments have taken some steps to consecrate the Palestinian political division, considering it an excellent opportunity to impose permanent resolutions that are in line with the Israeli vision or, at the very least, to manage the conflict comfortably with two separated territories ruled by two different authorities and with tools that suit each individual territory. The Israeli security and political vision towards the Gaza Strip is based on one main principal and several pillars. The main principal is Israel's need to settle the Palestinian problem including the Gaza Strip issue in a way that reflects the superior power of Israel that guarantees its security and vital interests. The main pillars are:

1- A primary Israeli position towards the Gaza Strip as a dilapidated and dangerous people and economy.
2- Adopting a "conflict management" strategy with the aim of not ending the conflict and avoiding all military confrontation that will may change the status quo.
3- Consecrating the political and geographical isolation between the West Bank and the Gaza Strip while keeping the Gaza Strip besieged and weak, and setting up different political references for each territory.
4- Reaching the critical phase of expelling Gaza from the cycle of conflict with regard to the Palestinian issue to

The Israeli Policy Towards the Gaza Strip and its Implications on the Palestinian Cause

Dr. Khaled Shaban

Mr. Jamal Al-Baba

Abstract:

Over decades of Israeli occupation of the Gaza Strip, Israeli vision and positions have shown an absence of a political and security insight to deal with the Gaza Strip. Generally, the majority of these visions and positions have not shown any Israeli ambitions in the Gaza Strip. Even biblically, the Jewish religion does not give any biblical importance to the Gaza Strip apart from the initial statements of Ben-Gurion who called for annexing the Gaza Strip after deporting its residents to El-Arish in the Sinai Peninsula in Egypt.

Most of the Israeli positions confirm that the Gaza Strip represents a security and demographic problem for Israel who tried hard during the last twenty years to find a way eradicate this burden. The Oslo Accords in 1993 was the first Israeli step aimed at getting rid of this population mass through handing over the security and management control of Gaza to the Palestinian Authority.

After Al-Aqsa uprising in 2000, and under the stalled peace process and the increased military work by the Palestinian armed factions, Israel took a unilateral decision to disengage and withdraw from the Gaza Strip. This was a right-wing vision aimed at managing the conflict. This step confirmed that the strategy of "conflict management" is prevailing in the political and strategic thought of the ruling wing-right parties in Israel. The withdrawal was an expression of security, ethical and demographical risks that Israel was facing. The continuing occupation of Gaza, the difficulty of reaching a peace agreement

The most important tools that Qatar use to create influence are the soft power, Al-Jazeera and information technology, economic investment, directed political money, and alliance with political Islamic groups and resistance movements. The most significant conclusion is that GCC's role, particularly Qatar, towards the conflict has many determinants. The GCC's need for American protection in the region pushed them to be become American tools in the region! (Part of the American strategy)

The Qatari position towards the Palestinian issue has been determined in two ways: The first one is the traditional support to "The first Arab Issue". The second one is the Qatari desire to be an influential regional player that requires a good relation with Israel, American protection and independence from the Saudi and Egyptian roles. The new Qatari administration has realized the importance of "Investment" in the Palestinian scene (arena) to achieve the goals of its foreign affairs. This investment took several forms and carried contradictory goals.

Currently, Qatar has exceptional influence in Palestine (both West Bank and Gaza), more than some regional powers that have traditional historical importance and weight. This influence did not come suddenly; it has been reinforced over many years through different tools (Al-Jazeera, financial support, playing the mediation role) and particularly as some call it, "recruiting Hamas".

Qatar has developed relations with Israel for two reasons: Attracting the American attention and gathering influential cards in the regional balances game among major players. These relations form, for Qatar, a conformed independence in the Arabian scene and an economic edge (selling natural gas, accessing advanced technology, etc.) in accordance with its commitment to the American strategy in the region.

Qatar is beneficial for the American and Israeli policies in the regions. It is taming the resistance movements, preventing the worsening of the humanitarian crisis in Gaza, disrupting the Palestinian reconciliation efforts, using it as a scarecrow in the face of the moderate Arab countries, helping accelerating Trump’s plan for peace in the Middle East, limiting the maneuverability of Iran, and its influence on the resistance movements.

economic track of the "Peace" plan, which Trump's administration has managed, and postpones the political plan.

Netanyahu adopted the "Economic Peace" idea, which is accredited to Shimon Peres. The plan has the approval of the Arabs and particularly GCC countries who are ready to participate in implementing and financing it. They would also pressure other stakeholder to agree to the idea, particularly the Palestinians.

Israel is happier with the dynamics and implications generated by the plan than with the plan itself. Netanyahu builds his policy on the basis that the Gulf countries will see Israel as a valuable partner for technological, finance, defense, and intelligence. Moreover, normalization with Israel will protect and reinforce GCC's relationship with the United States. In spite of some obstacles here and there, it is predictable that these relations will continue and strengthen even further.

Since 1995, the external role of Qatar has been rising as it got benefits from its enormous wealth (Natural Gas), the consequences of Iraqi invasion of Kuwait, the regression of the Saudi role, and the weakness of the Egyptian regime. In addition, Qatar has compensated for its geographical and demographical weaknesses by adopting other strategies such as media, financial investment, alliances with great powers, and regional mediation. One of the interpretive theories for the rising role of Qatar is that the US, since the Second Gulf Crisis, has sought to change the map in the Middle East to another one that is compatible with its interests so it needed some tools to achieve that. In this context, it was allowed for Qatar to play influential regional roles and American military bases were built in Qatar!

Between Financial Support and the Political Influence The Role of Gulf Countries (Qatar)

Eng. Tayseer Mohaisen

This paper offers a reading in the Gulf Cooperation Council's role in the Palestinian-Israeli conflict and takes Qatar as a model.

Since the establishment of the Gulf Cooperation Council (GCC), the Palestinian-Israeli conflict was present in its agenda. However, in the last few years, it seems that there is a significant shift in the perspectives displayed in GCC's summits towards this conflict. Over the period from 1948 until the Second Gulf Crisis in 1991, the role of gulf countries and the GCC was mere verbal condemnations and appeals without taking any practical steps towards the Palestinian cause; apart from absorbing migrants, allowing Palestinian workers to work in their countries, offering financial support, and launching political initiatives. Recently however, there was a surge in the gulf countries' readiness to the official and collective recognition of Israel. This started first as a number of confidential communications, expanding to technical cooperation, and rushing towards normalization.

After 2011, a new political geography emerged and reformed the lines of conflict, confrontation, and alliance in the area. Iran represents a common threat to the GCC and Israel, and the hence, the Palestinians are left in the back, no longer a priority! Al-Manama conference is held to publicize the

Towards the Israeli side:

1- Egypt should be cautious when it deals with the Israeli side in the current time with regard to the Gaza Strip in general and the reconciliation efforts in particular. Egypt should give attention to the following:

a. Not to be drawn to the current Israeli claims where they pretend they want to provide facilities to the Gaza Strip to prevent the explosion of the current situation in the Strip (the talk is about real operating procedures), because most of these facilities lift the responsibility of Israel towards the Strip and the effects of their blockade.

b. To respond to any international proposals that redistribute the humanitarian, political and strategic roles in the Gaza Strip. All within the Egyptian efforts that aim at the convergence of views between Fatah and Hamas.

c. The necessity to resolve the situation from Israel, especially its frequent attacks against the Strip without entering direct military confrontations to test the pulse of the Palestinian factions. This action may affect the paths of the Egyptian efforts in the next phase and may discredit them.

Egypt should directly refuse holding any Israeli-Egyptian meetings at this time to avoid any spread of rumors that Egypt is executing an undeclared role. (The Egyptian role is clear and declared towards the upcoming American project).

reaching interim agreement (not to become involved in a time-bound plan again unless the Palestinian side agrees to it).

b. Egypt should not go into certain details that still represent an issue for both sides like the arms of Hamas and the other factions, and the regional commitments of the Gaza Strip. It is kind of difficulty for each one of them to abandon the pressure tools until they achieve a final agreement and it's futile to put them at this time as well. Though, some issues can be discussed like the calling for lifting the procedures implemented by the Palestinian Authority towards the Gaza Strip and providing some facilities to the Gaza Strip residents with international participation, not only Egyptian. (Developing the ideas of the Egyptian draft).

c. Achieving any agreement should not be hastily in order to affirm the political Egyptian presence in the Strip.

d. If the initial steps of the reconciliation are successful, an official Egyptian document can be declared in which Egypt can determine the principles of its move in the Palestinian cause in a comprehensive way in the next period.

4- In this context, the Egyptian efforts should not do the following:

a. Achieving any agreement with any part without prior and good analysis and study. In this regard, it may not be beneficial to accept any Israeli or international proposal to undertake the responsibilities of managing Gaza's affairs, not even for some phases.

b. Not to respond to any proposal that calls for any specific faction to undertake the responsibility with an intent to frustrate the current Egyptian efforts in the Strip.

c. Not to enter into tensions about Gaza with the Qataris, Turks, or Iranians, because these parties play different roles (aids, grants, etc.)

c. Enlisting the support of Islamic Jihad and utilizing its role in the current efforts of finding a compromise.

d. Conducting bilateral meetings should not be held hastily (for a while) as the indirect negotiation will suffice until the positions of both factions are made clear for all stakeholders. This shall include work on stabilizing the truce in the Gaza Strip, building an understanding related to the humanitarian conditions in the Strip, and maintaining the efforts achieved in earlier phases.

3- Specific warnings: Generally, there are many possible warning signs in the Egyptian movements towards the Palestinian and Israeli sides as follows:

Towards the Palestinians:

1- It is necessary to note that the President Mahmoud Abbas is currently making efforts to reach an international strategy, not Arab, through the UE and UN countries in order to renew the system of the International Quartet.

2- The Proposal: Having continuous dealings with the President Mahmoud Abbas through the formal communications is important and required. Also, it's important to declare a support plan and a directed Egyptian support through the Egyptian delegation in the UN (before the September session of the General Assembly) as the Palestinian side needs a real defender, seen in Egypt, that may not be possible with any other Arab delegation. Accordingly, working through this case in the next period to prevent any country like Turkey, Qatar and Jordan seeking to take over this role from taking it.

3- The Egyptian dealing with the Palestinian factions requires the following:

a. The Palestinian side must be held responsible for achieving the current rapprochements and moving from the continued declaration about the reconciliation plan to achieving initial rapprochement and leaving the two parties to work on

The Egyptian Role between the Palestinian Reconciliation and the Truce with Israel

Dr. Tariq Fihme

The Egyptian efforts have come back again to resume the efforts towards the Palestinian reconciliation between Fatah and Hamas parties. This requires a redefinition of the Egyptian goals and priorities at this time on the understanding that achieving complete reconciliation needs time and it is necessary to focus on some urgent Palestinian-Egyptian priorities while continuing managing the negotiations between Fatah and Hamas.

1- The Objective: Perhaps, the political and strategic objectives of the Egyptian efforts to achieve Palestinian reconciliation are managing the dispute between the two factions, coordinating with Hamas for security considerations, the fear that some regional stakeholders may get involved again in the reconciliation, and preparing for any sudden American move to impose a determined settlement plan. (The exact objective is an important factor that determines the nature of dealings)

2- The nature of the role: Determining the functions of the current Egyptian role in resuming the connections between Fatah and Hamas may be significant and as follows:

a. Concentrating primarily on Fatah and Hamas considering they are the direct partners that have a presence in Gaza, and whose roles are still impactful until an agreement is reached.

b. Fatah should not be ignored, at least in the current time, as the Palestinian Authority has the international legitimacy.

Contents
Abstract

Dr. Tariq Fihme

The Egyptian Role between the Palestinian Reconciliation and the Truce with Israel 3

Mr.Tayseer Mohaisen

Between Financial Support and the Political Influence
The Role of Gulf Countries
(Qatar) 7

Dr. Khaled Shaban / Mr. Jamal Al-Baba

The Israeli Policy Towards the Gaza Strip and its Implications on the Palestinian Cause 11

Dr. Ahmed Jameel Azzam

American Politics and the Consequences of the Deal of the Century towards the Palestinian Issue
The Deal of the Century-between Conflict Management and Transformation 14

PROF.KHALED SAFI

The European Union position from the Deal of the Century Project 17

Mr.Salah abd Al-Ati

The Political and Humanitarian Role of the United Nations 21

Mr. Kamal Hammash

PLO's Vision for Gaza's Future 25

Gaza Forum of Strategic Policies in Palestine
11th

The Future of Gaza within the National Issue
The Regional and International Roles

Gaza - 2019